الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

معهد الأداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

الموسومة بـ:

أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي

أبو عمرو بن العلاء
دراسة كتاب لعبد الصبور شاهين

التخصص: تعليمية اللغات

إعداد:

– حسني رابح

– بوداود أحمد

إشراف الدكتور:

– غربي بكاي

أعضاء لجنة المناقشة

د.رزايقية محمود	المركز الجامعي تيسمسيلت	رئيسا
د. بن فريحة الجيلالي	المركز الجامعي تيسمسيلت	عضوا مناقشا
د.غربي بكاي	المركز الجامعي تيسمسيلت	مشرفا ومناقشا

الالhgالالسنة الجامعية: 1438/1437هـ–

شكر

الحمد لله الذي من علينا بفضله وجعل التربية مشتقة من اسمه

وجعل أهل العلم الدرجات العلا والصلاة والسلام

على سيد الأولين والآخرين محمد صلى الله عليه وسلم

نرفع من هذا المقام الشكر والجزيل

للأستاذ الفاضل "غربي بكاي" على مجهوداته عرفناه أخا وصديقا

وإلى كل أساتذة معهد الأدب واللغات

بالمركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي

أبو عمرو بن العلاء

تأليف

الدكتور عبد الصبور شاهين

دار المنار للطباعة والنشر بالقاهرة

Bibliotheca Alexandrina

بطاقة فنية للكتاب:

مؤلف الكتاب: الدكتور عبد الصبور شاهين.

عنوان الكتاب: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي

ـ أبو عمرو بن العلاء ـ

طبع هذا الكتاب: مكتبة الخانجي بالقاهرة دولة مصر العربية.

الطبعة الأولى سنة 1408هـ/1987م.

الكتاب من القطع المتوسط، ومن الحجم الكبير، الطول: 23.8سم والعرض: 16.9سم والارتفاع: 2.5سم.

عدد الصفحات: 444صفحة.

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التَصويري بمكتبة الخانجي.

رقم الإيداع : 1987/7982م.

مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر

68 شارع العباسية القاهرة ت:827851.

الصفحة الخارجية – صفحة الغلاف- الكتابة عليها باللون الأبيض وبخط جميل هو الخط الفارسي، تتقاسمها ثلاثة ألوان الغالب عليها اللون ألقرميدي، والثاني منها اللون البني الشاحب، والثالث الأبيض وهو الأقل مساحة.

أما صفحة الغلاف الخلفية فكلها بيضاء تتوسطها كتابة باللون القرميدي هي:

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة بنفس الخط.

التّعريف بالمؤلف عبد الصبور شاهين:

من مواليد 18 مارس 1929 . وتوفي عليه رحمة الله . في 26 سبتمبر 2010 الموافق ل:17شوال1431.

هو مفكر إسلامي مصري، عمل أستاذا بقسم الدّراسات الإسلامية والعربية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن فترة من الزمن، وله خمسة وستون كتابا ما بين مؤلفات وتراجم، أكثرها مفصل لآيات القرآن في عشرة مجلدات، وأحدثها مجموعة " نساء وراء الأحداث" ويبقى مؤلفه الأشهر " أبي آدم" الذي أثار ضجة كبيرة.

اشترك مع زوجته في التّأليف إذ أخرجا معا موسوعة " أمهات المؤمنين" و "صحابيات حول الرسول" في مجلدين، وينسب له توليده وتعريبه لمصطلح حاسوب وهو المقابل العربي لكلمة كمبيوتر والذي أقرّ من قبل مجمع اللغة العربية.

مقدمة

مقدمة:

بسم الله الرّحمن الرّحيم، إنّ الحمد لله نحمده و نستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهديه الله فلا مضل له ومن يظلل فلا هادي له، ونصلي ونسلّم على الرّحمة المهداة وإمام التّقات، سيّدنا وحبيبنا ونبينا محمد الأمين، سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدّين.

نزل القرآن العظيم، وبُعث النبي الرحيم- صلى الله عليه وسلم- ولغة العرب قد بلغت من الكمال والرقي ما جعلها تكون لغة آخر كتاب منزَّل،وآخر نبي مرسل، فلمَا نزل القرآن بهر العرب بنظمه، وبهتهم بحسن لفظه، وفصاحة قوله، وقوَة أمره، فتسمَروا لا يتحركون، وجهروا بما لا يعرفون، وتناجوا بما يعجزون، فشهدوا بعد ذلك ببيانه وهم أرباب البيان، وبإعجازه لكل لسان وهم أصحاب أفصح لسان، وبعد تدبر ونظر قالوا ليس بكلام بشر.

هذا ولما أسلم العرب التفوا حول الرسول- صلى الله عليه وسلم- فسمعوا منه القرآن، وحملوه إلى الأوطان وعلَموه للإنسان حتى سمع منهم الجان، فلمَا دخل إلى الإسلام من ليس من العرب لحنوا في القرآن وفي لغة البيان، فهبّ العلماء هبّة المجد يحمون كتاب الله من التّحريف ولغته من التّزييف، وهم على ذلك قائمون بقراءة القرآن وتعليمه، وتسميع الحديث وتفسيره، حتّى اشتدّت الحاجة إلى تقعيد القواعد وجمع الفوائد، والتنظير للعلوم وتقريبها للفهوم، فشمّروا على سواعد الجد غايتهم عظيمة ووسيلتهم شريفة كريمة، يرجون الثواب والأجر من الله والزلفى إلى قرباه، تحرّكهم الغيرة على كتابه وسنّة نبيه ولغة تبليغه.

ولعلّ أوّل دافع لبيان القواعد وتوضيحها محاربة اللّحن، الذي تفشى على الألسنة حتى صار يلوثها ولا يفرّق في ذلك بين عجمها وعربها، وكذلك اختلاف القراءات وتنوعها، وما أشكل منها وكذلك غريب القرآن والحديث، والوجوه التي وردت والاختلافات التي برزت بتعدد الروايات، فصارت القراءات من بين أسباب التّوجيه النحوي والصرفي والصوتي، بل صارت بعد ذلك هي مادته يستقي منها ويستشهد بها، وبذلك جعلت أصل الأصول التي يرجع إليها عند الاختلاف والتّناظر.

ومن هنا جاء ترتبها الأول في الاستمداد فجعلت الأصل، ثم تليها السنّة الشّريفة المطهرة، ثم أشعار العرب في جاهليتهم وفي صدر إسلامهم، وكذلك أمثالهم وحكمهم ونثرهم المحفوظ، ومن أجل هذا عمد العلماء قديما وحديثا إلى الكتابة عن القراءات وأصول رواياتها، ومدى أثرها على علوم العربية بنحوها وصرفها وبلاغتها وأصواتها وتفسيرها، وما إلى ذلك ، وهي في كل وقت الكنز الذي لا يُنهب والنّبع الذي لا ينضب، أسالت الأقلام وشدّت إليها أولي النّهى والأحلام، المشغوفين بها في اليقظة والمنام، شغلوا بها الأنفس وكرّسوا لها الأيام. ولعل مؤلفنا هذا أحد هؤلاء الرّجال، وكتابنا هذا أحد إنتاجات هذا العصر.

ولعلّنا لا نبالغ إن قلنا ما أشبه اليوم بالأمس، وما أشبه الحاجة بالحاجة، فالتاريخ يعيد نفسه كما يقولون، عادت الكتابات عن القراءات وحولها، وما أحدثته وما أثرت فيه، بدراسات جديدة استلهمت من علوم اللسانيات الحديثة وأبحاثها، فنظرت فإذا المادة لا تزال خصبة والعطاء لا يزال متواصلا.

ومن هنا رأينا أن يكون لنا شبه سهم صغير في هذا الباب وموضوعه، بمحاولة علّها تكون ذات خير ونفع لنا، ولسنا نشك في ذلك فكل ما اختصّ بالقرآن العظيم ولغة التنزيل هو خير ولا يأتي إلا بخير، مستلهمين العون والسداد من الله وحده في دراسة كتاب ألزم صاحبه نفسة ببحث ذي شقين : أوّلهما دراسة حياة أحد أئمة القراءات السبع المتواترة والتي تأتي في المرتبة الثالثة في عدِّ القراءات السبع أو العشر أو الأربعة عشر، وكذلك حياة إمام من أئمة اللغة والنحو من مدرسة البصرة أولى المدارس وصاحبة السبق والفضل على من تلاها وتقفى خطاها، وهو الإمام المقرئ الزاهد العالم المتبصر والمتبحر في علوم القرآن واللغة–أبو عمرو بن العلاء– فهذا الشق من بابين تناول حياته الشخصية واختياره لقراءته.

أمّا ثانيهما: فهو الدّراسة الصوتية والدّراسة اللّهجية والنحوية في بابين أيضا. ولعلّ هذا من الخير الكثير، فقيمة أبي عمرو بن العلاء لا يجهلها إلا جاحد بمكانته بين العلماء والقراء، ولا يجحدها إلا مكابر في حقّه وفضله ومنزلته، وليس أدلّ على ذلك أكثر من أنّه صاحب قراءة متواترة إلى النبي

–صلى الله عليه وسلّم– وهي احدى القراءات السبع التي أجمعت الأمة صحّتها وتواترها وقَبول الأخذ بها.

وعلى هذا جاءت خطة مؤلفنا كما أشرنا سلفا في أربعة أبواب: جعل البابين الأولين في التّعريف بأبي عمرو بن العلاء وقراءته، فالباب الأول منهما جعله في ثلاثة فصول هي على التوالي: حياة أبي عمرو بن العلاء، أمّا الفصل الثاني فكان عن القارئ أبي عمرو، أمّا الفصل الثالث فعن أبي عمرو بين قومه وروايته، وكان الباب الثاني: من فصلين هما على هذا النحو: قراءة أبي عمرو بن العلاء أصولا وفرشا، والفصل الثاني عن الإدغام، أمّا الباب الثالث فهو للدراسة الصوتية وجعله من خمسة فصول رتّبها كما يلي: الفصل الأول ملاحظات على أحكام الهمز عند أبي عمرو، والفصل الثاني الإدغام عند النحاة، أمّا الفصل الثالث فأساس قواعد النحاة(دراسة صوتية)، والفصل الرّابع في موقف المحدثين من المخارج والصفات، أمّا خامسها فكان في الإدغام وعلاقته بالإبدال، وفي الباب الرابع جاءت الدّراسة اللهجية والنحوية وهي تتكون من خمسة فصول كذلك أولها فرش الحروف، والفصل الثاني في إسكان الكلمة، والثالث في إسكان آخر الكلمة، والرابع قضية الساكنين بين القراء والنحاة وموقف الكاتب منها، أمّا الفصل الخامس ففي بعض صيغ الأفعال ومشتقاتها.

وفي كل هذا أسلوب الكاتب لم يك عميقا ولا معقدا بل كان سهلا بسيطا، فهو كان جامعا لمشتّت ومفرّق في بطون الكتب القديمة أكثر منه تأليفا من لدن الكاتب، وكما ذكر هو فإن قراءة أبي عمرو بن العلاء وكذا حياته الشخصية والعلمية لم يتناولها أحد بالدّراسة المنفردة ولم يصنّف أحد في ذلك كتابا، إلا ما كان من كتاب ذكره في المقدمة، وهذا الكتاب ضاع ولم يعثر عليه لأبي بكر الصولي الشطرنجي(ت:335هـ) اسمه"أخبار أبي عمرو بن العلاء" ذكره صاحب كشف الظنون.

ومن هنا فموضوع القراءات وموضوع أثرها في الدّراسات الصوتية والنحوية والصرفية وما إلى ذلك قد تناوله العلماء منذ القدم، أي منذ بدأ التصنيف في علوم القرآن وعلوم القراءات وعلوم اللغة

العربية، لكنّ قراءة أبي عمرو وأعماله العلمية لم تنشر في كتاب خاص بحسب ما وصلنا والله أعلم وذلك لسبب نعتقده قد ذكر في كتب العلماء وهو أنّ أبا عمرو بن العلاء تنسّك في آخر حياته، وكانت كتبه وما جمع من بوادي الأعراب وما كتبه بيده، قد بلغت سقف بيته فأحرقها حين تنسّك وجعل على نفسه أن يختم في كل ثلاث، اهتماما بالقرآن لا غير وهو السبب الذي لم يجعل في أيدي الدّارسين مادة علمية موثقة يرجعون إليها ترتيبا وتنقيحا وشرحا وتفسيرا، إلا ما كان مفرقا في بطون كتب العلماء قديما في مصنفاتهم وفي معاجم اللغة بنوعيها الخاصة والعامة، فهم لم يفوّتوا قولا لأبي عمرو ولا رأيا له رحم الله الجميع.

وكتبه الطّالبان حسني رابح و بوداود أحمد بتيسمسيلت:

في شهر شعبان المبارك من سنة 1439 للهجرة النبوية.

الموافق لـ: شهر ماي من السنة الميلادية 2018.

مدخل

منهجية المؤلف

ورؤيته في الكتاب

ذكر المؤلف في مقدمة كتابه أنّ دراسته- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي- من خلال قراءة من القراءات السبع، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء تقوم على أصلين أوّلهما أبو عمرو بن العلاء الذي لم يتناوله أحد بالدّراسة رغم شهرته وعمق أثره في دنيا النحو واللغة والقراءة، وثانيهما قراءة أبي عمرو بن العلاء حيث قال:" وقد اقتصر بحثنا على قراءة أبي عمرو، ومعنى ذلك أنّنا لم نعرض لأبي عمرو اللغوي، ولا لأبي عمرو النحوي، فإذا ورد في قراءته ما يشير إلى قضية صوتية أو نحوية عالجناها من سائر وجوهه في ذاته، وفي علاقته واتخذنا له أسنادا من كل ما يصادفنا من القراءات المماثلة"[1].

وليس هذا هو الدّفع الوحيد وإن كان هو الأساس الذي ألّف من أجله هذا الكتاب، بل يقول أيضا في مقدمته:" فإذا علمنا أنّ قراءات القرآن هي الوثيقة التّاريخية التي نطمئن إليها في فقه اللغة الفصحى من جميع نواحيها، الوثيقة التي تنتقل إلينا بالصورة والصوت معا، يتوارثها القراء جيلا عن جيل، أدركنا أهمية دراستها بطريقة علمية، إذ إن هذه القراءات على اختلاف رواياتها سجل دقيق لما كان يجري في كلام العرب من تصرفات صوتية ولغوية..."[2]، وألمح إلى إثارة قراءة أبي عمرو بن العلاء لمشكلة بين المشتغلين بالدّراسات اللغوية هي (مشكلة الإعراب) وقال: وبعبارة أدق (مشكلة التّحريك والإسكان) حيث كانت ولا تزال مثار جدل وأخذ ورد بين العلماء قديمهم وحديثهم.

أما في مضمون الكتاب فقد تراءت لنا بعض الملاحظات نذكرها في شكل نقاط هي كالآتي:

1- لا يذكر طبعات كتب المراجع والمصادر التي اعتمدها، ولا سنوات صدورها ولا تحقيقها إلا نادرا، ولا نعلم لم ذلك.

2- لم تُذكر كل المراجع والمصادر في الفهرس.

---

[1]- عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي -أبي عمرو بن العلاء، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة،الطبعة الأولى:1987/1408،ص9،10.

[2]- المرجع نفسه ص 9.

3- لا توجد خاتمة للكتاب في هذه الطبعة، رغم أنّه ذكر كتابتها في المقدمة.

4- يتصرف في الاقتباسات دون أن يذكر ذلك أو يشير إليه.

5- بعض الاقتباسات سقط منها حرف أو كلمة، وفيها تقديم وتأخير، ولا نعلم أعن تعمد ذلك أم عن سهو منه أم من الناشر.

6- أخذ من الكتب الحديثة رغم أنّ أصل المادة المدروسة قديم وقد تناولته الكتب القديمة بالاستفاضة- قراءة أبي عمرو- ولم يكن للمؤلفات الحديثة إلا الأخذ عنها، ولكن يدلل على حداثة بحثه، وأنّه ليس الوحيد الذي يأخذ من العلوم الحديثة ليسقطها على التّراث.

كما ورد في الصفحة 103 الفقرة الثانية ما يخالف أقوال العلماء الأوائل ومن جاء بعدهم، بل وما يخالف قوله هو نفسه:" فالقراءات القرآنية لا تخرج عن سنن العرب في كلامهم شعرا ونثرا" وكذلك في قوله:" لم يكن الشعر يقرأ بمد ولا غنّ، إذ لم تكن بالنّاس حاجة إلى تأمله أثناء قراءته" ونحن نعلم أنّ العلماء أجازوا في الشعر ما لم يجيزوا في غيره، وأنّه كلام يخرج عن أعراف القوانين اللغوية، فكيف بالمد و الغن، وله أيضا قول لربما يكون شنيعا في حق اللّهجات العربية، ولعلّ لا أحد سبقه بهذا القول وهو في مقدمته بهذا النّص :" إنّ قراءات القرآن على اختلافها لم يرد فيها ما يتصل بالظواهر اللهجية الهابطة..."[3] ، وتسميته لبعض اللهجات ووصفها بالهابطة لا نعرف له فيها سابق، بل جمع من أهل العلم تحدثوا على أنّها من مظاهر اللغة العربية الخاصة ببعض القبائل، وقد قُرأ بها القرآن، كقراءة ابن مسعود- رضي الله عنه- "عتّى حين" آية " حتى حين". ولأنّنا لم نقابل هذه الطبعة بغيرها لم نستطع الفصل في الحكم على هذه النقاط التي تجلت لنا، فلربما له عذر لم ندركه، وعلى كل حال فأكثر معلومات الكتاب مأخوذة من مصادر هي أمهات المصادر في تراثنا، ودراسات الأوائل، بل هي كنوز أمتنا التي نفخر بها وعليها كان ارتكازه الكبير مستشهدا بها ومستدلا.

1- عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص9

وعليه فيمكننا القول بأن الكاتب كان أقرب إلى الموضوعية منها إلى الذاتية ، وما كان من تلك السقطات والهفوات فإننا نعدّها قطرات في بحر، وحسبه أنّه جمع شتاتا ورصف مفرقا من بطون الكتب قديمها وحديثها، فكأنّه أرّخ للقراءة ولصاحب القراءة وقبيلته ووجوه الأخذ بها وأماكن انتشارها وبقاياها في الزمن الحالي . كل ذلك كان بقصد شريف ونيّة لا نظن إلا أنّها صادقة تحمل في طياتها الكثير من الإخلاص، كيف وهي تخص رواية من روايات القرآن الكريم.

ولهذا بمقدورنا القول أنّ المؤلف كان أمينا في عمله إلى حد كبير، وأنّ عمله هذا كان من باب تقريب المادة العلمية للباحثين، فقيمته العلمية تكمن في جمعه لشتات ومفرق وتقريبه لأيدي الباحثين في هذه الأمة كمرجع من مراجع البحث والمعرفة، ولو لم يكن إلا هذا لكفاه، ولكفتنا تلك المصادر التي جال بنا في طياتها مستخرجا من كنوزها ون ذخائرها وخيراتها ما يزيد في غنى المستغني ، كيف لا وهذه الأمة قامت بالقرآن ولأجل القرآن وبالعربية ولأجلها ، وما عمرو بن العلاء إلا علم من أعلام ذلك الزمان الخصيب صاحب فضل وسبق بالخيرات، جاد بنفسه وبماله وبوقته لأجل حفظ رواية من روايات القرآن وحفظ لهذه الأمة الكثير من كلامها ومن أشعارها ومن أمثالها ونوادرها رحمه الله رحمة واسعة وشكر للمؤلف فضل الالتفاتة إليه.

لقد قدّم لنا الدّكتور عبد الصبور شاهين كتابا يحمل في صفحاته دراسة حديثة في المجال الصوتي والنحوي مستثمرا من قراءة أبي عمرو بن العلاء مادتها، وكتابه هذا جاء في فترة شدّت إليها النّاس للبحث في هذا الموضوع – أي موضوع المستويات الصوتية والنحوية والدلالية في اللغة، متأثرين بالدّرس الغربي الحديث الذّي هو ثمرة الدّراسات اللّسانية الحديثة في العالم الغربي ، إلا أنّه يرتبط ارتباطا وثيقا بمجال علم القراءات في تراثنا، فالكتاب إذا جمع بين دراستين قديمة وحديثة ، فهو بذلك يعد مقصدا للبحث في مجاله، ومن خلال فصول الكتاب تبيّن أن المؤلف سلك في مؤلفه هذا منهجا وصفيا تحليليا معرّجا على بعض القضايا التّاريخية وبعض القضايا الرّاهنة، التي تصب في نفس المصب، وكان خلال ذلك يقارن بين قراءة أبي عمرو وبعض القراءات الأخرى التي تتوافق معه مستشهدا على ما يذهب إليه أبي عمرو في آراءه النحوية والصوتية والصرفية.

ولا يعدم زماننا هذا من مثل هذه الدّراسات في هذا الباب وهذا الموضوع غير أنّها لم تخص أبا عمرو بذلك إلا فيما يذكر من المصادر القديمة التي تناولته كما قدمنا ، فتناولت رواية قراءته ووجوهها وأقواله في اللغة والنحو والصرف ورواية الشعر، حيث توجهت الدّراسات إلى القراءات وتنوع طرقها ورواياتها ورجالها واستشهاد اللغويين والنحويين والبيانيين والإعجازيين بها، وكذلك المفسرون هم أصحاب سهم بالغ في ذلك إن لم نقل أصحاب سبق ،ولا يمكننا أن نغفل الدّور الكبير والأكبر للأصوليين والفقهاء فهم أوّل الناس في ذلك، وأوّل الفقهاء هم الصحابة- رضي الله عنهم أجمعين- فلم يكن الصحابة إلاّ أهل قرآن يستشهدون به في كل أمر كبُرَ ذلك الأمر أو صغُرَ، وهم مع القرآن في حلهم و ترحالهم، وهم أيضا من نقلوا تلك القراءات كما عُلِم، ومن ثمّ جاء التّابعون وقد نحوا نحوهم وسلكوا سبيلهم، وهم أيضا من نقلوا تلك القراءات إلى تابعيهم وكلّهم أهل فقه وتفسير وحديث وأصول رحمهم الله جميعا، فلقد كانوا السند الأول في الأمر كلّه.

وعليه فمعظم الدّراسات ترجع إليهم سندا، وتذكرهم عددا، ومن جاء بعدهم فهم عيال عليهم، قد نهلوا من معينهم وشربوا من دلائهم، ولا تزال الأمة إلى اليوم تحثوا من ذلك الكنز الذي لا ينفذ، فالقرآن وعلومه والحديث ورجاله، والفقه وأصوله، أسبق العلوم عند العرب على وجه حضارتهم، وبداية علومهم وفنونهم.

الفصل الأول

دراسة الباب الأول

الفصل الأول

السيرة الذاتية لـ:أبو عمر بن العلاء

توطئة:

نظرا لأن الباب الأول والثاني مجتمعين هما بحجم الباب الثالث أو الرابع ارتأينا إلحاق الباب الأول بالثاني وجعلهما في باب واحد.

حيث الباب الأول يحوي ثلاث فصول تضمن سيرة أبي عمرو بن العلاء من خلال اسمه ونسبه ونشأته العلمية والشيوخ الّذين تلقى عنهم العلم بالإضافة إلى مكانته بين القراء العشرة وما تميّز به عنهم وأبرز تلاميذه الّذين نشروا علمه، كما تطرق الكاتب إلى الخصائص والمواصفات التي اتصفت بها لغة تميم ،ورواية الإدغام بين أبي عمرو والقراء الآخرين .

أما الباب الثاني بدوره يحوي فصلين و تناول فيه المؤلف قراءة أبي عمرو بن العلاء أصولا وفرشا وذلك من خلال طرق وكيفية القراءة وأحكام القراءة كأحكام الهمز والإمالة والمد وأحكام الوقف وياءات الإضافة ،أما في الفصل الأخير من الباب الثاني فهو عرض لموضوع الإدغام والخلاف بين النحاة والقراء وأهل اللغة .

ولنبدأ بالتعريف بشخصية أبي عمرو بن العلاء

اختلفت المصادر حول اسم عمرو بن العلاء وأطلق عليه واحد وعشرون اسما فسمي أبو عمرو، زبّان ، جبر جنيد ،جزْء ،حماد، حميد ،خير، ربان ،عتيبة ،عثمان ،عريان، عقبة، عمار، عيار،عيينة، فائد ، قبيصة، محبوب محمد ، يحيى

غير أنّ أرجح الروايات وهذا حسب رأي مؤلف الكتاب هي رواية ابن الجزري من خلال كتابه غاية النهاية في طبقات القراء حيث قال في ترجمته ..أبو عمرو بن العلاء زبّان ابن العلاء بن

عمار بن العريان ...الخ .السيد أبو عمرو التميمي المازني البصري أحد القراء السبعة ثم قال ولقد اختلف في اسمه على أكثر من وعشرين قولا لا ريب أن بعضها تصحيف من بعض كما قال الذهبي ،والذي لاشك فيه أن اسمه زبّان[1]أما ما يخص اسم أبو عمرو هل هو اسمه أم كنيته فقد ذهب جمهور العلماء أن اسمه وكنيته أبو عمرو وهو ما يؤكده الزبيدي والسيوطي وابن خلكان وابن قتيبة .وما يؤيد هذا القول ما رواه ابن قتيبة حيث قال: قال أبو محمد خبرني غير واحد عن الأصمعي: أن أبا عمرو بن العلاء وأبا سفيان بن العلاء أسماؤهما كناهما[2]وهناك رواية أخرى عن الأصمعي وردت في مخطوطة يقال أنها التصبرة في القراءات السبعة من تأليف مكي بن أبي طالب القيسي حيث قال في روايته ..قال الأصمعي قلت لأبي عمرو ما اسمك قال أبو عمرو كما ذهب الجاحظ إلى هذا الرأي كذلك وذلك أنّه كان يروي أخبار أبي عمرو بن العلاء عن الأصمعي مباشرة[3]

كما يتبين لنا من خلال كتاب طبقات النحويين واللغويين أن ظاهرة ورود الكنية محل الاسم كان شائعا وممن قال بهذا ابن قتيبة (وربما كان للرجل الاسم والكنية فغلبت الكنية على الاسم كأبي سفيان (صخر بن حرب) وأبي طالب (عبد مناف) وأبي هريرة (عبد الله أو عبد الرحمن)[4] أما بالنسبة لنسبه فنكاد لا نجد اختلافا في الروايات التي تدل على نسبه فهو يلتقي مع النبيّ صلى الله عليه وسلم في الياس بن مضر بن معد بن عدنان وسلسلة نسبه هي"أبو عمرو زبّان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسبن بن حارث بن جلهمة بن حجر بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن معد بن عدنان، وهذا حسب رواية ابن الجزري وياقوت الحموي ،فقط هناك اختلاف في اسم الجد الرابع فاسمه عند ابن الجزري

1–الإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري غاية النهاية في طبقات القراء ط1 دار الكتب العلمية بيروت سنة 2006، ج1/ص 288

2–ابن خلكان، وفيات الأعيان، ت إحسان عباس، ط1978/1398 ج1 ص386

3–الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي،ط7سنة1998، ج1/ ص321

4– ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث،ط الثانية 1393هـ،1973م، ص199

الحسين أما عند ياقوت الحموي فاسمه الحصين بالصاد فيمكن أن يكون اسم الحسين تصحيفا وتحريفا لاسم جاهلي.

أصله :

اختلف العلماء في جنسية أبي عمرو هل عربيٌ أم هو أعجمي ويتضح أنّ التشكيك في عروبته كان منتشًرا خاصة من خلال دعاة الشعوبية الّذين كان هدفهم من وراء ذلك حرمان العرب من كل فضل ويذكر صاحب كتاب الأغاني[1] بيتا شعريًا لبشار بن برد مخاطبا فيه أحد أبناء أبي عمرو غايته من وراء ذلك تشكيك الناس في نسب أبي عمرو بن العلاء

أُرفقْ بِعمرُو إذا حَركتَ نسبتهُ فِإنّهُ عربيٌّ من قوارِير

وبشار بن برد كما نعلم من أصول فارسية إلا أنّ أخبار أبي عمرو التي تصوِّرُ علمه وتبحره في فنون القراءة واللغة والنحو تنبئ بأصوله العربية الأصيلة و يؤيد هذا القول أبيات شعر للفرزدق

مازِلتُ أَفْتَحُ أَبوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتىَ أَتَيْتُ أَبَا عَمْرُوا بْنَ عَمَّارِ
حتَىَ رَأيتُ فتىً ضَخْمًا دِسيعَتهُ مِنَ المَرِيرَةِ حُرٌّ وَابنُ أَحْرَارِ
لِيَنْمِيهِ منْ مَازِنٍ فِي فَرْعِ نَبْعَتِهَ جَدٌّ كَرِيمٌ وَعُودٌ غَيرُ خَوَارِ[2]

فالشاعر العربي الكبير الفرزدق يجتمع مع أبي عمرو في النسب وجدُّهما هو مازن بالإضافة إلى قطري بن فجاءه زعيم الأزارقة وعباد بن علقمة و النضر بن شميل الذي كان من حكام الموسم في سوق عكاظ في الجاهلية[3]،ومنه فأغلب الرواة والمؤرخين يؤكدون على أصله العربي واسمه دائما مصحوب بالتميمي المازني.

مولده ووفاته:

---

[1] –أبو فرج علي بن الحسين الأصفهاني، الأغاني، طبعة 1 –دار صادر بيروت ج3 /ص189، 190

[2] كنز المعاني– مخطوط ص 58– إبراهيم الجعبري– مكتبة الشيخ عامر عثمان

[3] – خير الدين الزركلي، الأعلام، ط15دار العلم للملايين، بيروت 2002، ج9

تؤكد أغلب الروايات أن أبا عمرو بن العلاء ولد سنة سبعين للهجرة وتوفي سنة مائة وأربع وخمسين للهجرة أي أنه توفي عن عمر أربع وثمانين سنة وما يؤكد هذا وهو أنّ أبا عمرو يُروى عنه أنه قال لابنه حين حضرته الوفاة وقد رآه يبكي (ما يبكيك وقد أتت علي أربع وثمانون سنة)[1]

وما هو جدير بالذكر أن الحجاج كان قد ضيّق على أبي عمرو ووالدهُ وطاردهما فخرجا من مكة باتجاه اليمن حسب ما تذكر الروايات ثم لما بلغهما نبأ وفاة الحجاج سنة خمس وتسعين للهجرة غيّرا الوجهة إلى البصرة ومما عرف عن أبي عمرو أنه لم يكن له شغل بالسياسة بل كان أهم ما يشغله طلب العلم على عكس أبيه الذي كان من معارضي سياسة الحجاج شأنه شأن سعيد بن جبير .

أما موضع وفاته فقيل أنه مات بطريقه إلى الشام لكن أغلب الروايات تدلُّ على أنّ وفاته كانت بالكوفة ومما يرجح هذه الرواية ما رواه وكيع بن الجراح قال (قرأت على قبر أبي عمرو بن العلاء بالكوفة هذا قبر أبي عمرو بن العلاء مولى بني حنيفة)[2] وقد ذكر أبو عمرو الداني بأنه قيل بأنّه مولى بني حنيفة لأن أمه من بني حنيفة أما فهو عربي من بني تميم.

نشأته وتكوينه العلمي:

مما لاشك فيه أن شخصية الأب كان لها دور بارز في نشأة أبي عمرو وتأثير عميق على تكوينه العلمي خاصة إذا علمنا أنه كان من المحدِّثين الحفاظ الّذين تؤخذ عنهم رواية الحديث ومن التابعين الأعلام كالحسن البصري وابن سيرين ومجاهد وسعيد ابن جبير ونافع مولى عبد الله بن عمر فنال بذلك قسطا وافرا من اهتمام الأئمة من التابعين والعلماء الذين عرفوا فضل هذا الأب العالم والتابعي الجليل[3]

---

[1] البستاني– دائرة المعارف– ج2–ص28

[2] أبو عمرو سعيد الداني، مفردة أبي عمرو بن العلاء، ت الدكتور حاتم صالح الضامن ط1 دار البشائر 2008، ص26

1–ابن حجر العسقلاني، كتاب تهذيب التهذيب، طبعة المعارف 1993 ج12 ص178

بدأ أبو عمرو بن العلاء حياته بمكة فقرأ القرآن وحفظه شأنه شأن كل الصبيان في ذلك العصر غير أنه تميز عن أقرانه بحبِّه للعلم والبعد عن اللهو و اللعب ويروي الأصمعي عن أبي عمرو أنه قال: (أخذت في طلب العلم قبل أن أُختنَ)[1] والملاحظ أن طفولة وشباب أبي عمرو قد عاصرت أحداثاً سياسية هامة وهي ثورة عبد الله بن الزبير وقصف الكعبة من قبل الحجاج بالمنجنيق[2] وكما نعلم مكة والمدينة كانتا مركزين هامين للعلم بالإضافة إلى أنهما كانتا حافلتين بالأئمة من التابعين والعلماء، كما أنّه كان دائم التّرحال وإن كانت مكة دار إقامته فكان يسافر إلى المدينة النبوية والبصرة خاصة مع وجود أعلام وأئمة كالحسن البصري ويحي بن يعمر وعبد الله بن اسحق الحضرمي إضافة إلى رحلاته إلى الكوفة وربما كان يرافقه والده أحيانا في رحلاته طلبا للحديث

إضافة إلى هذا فمكة والمدينة كانتا ملجأً للعراقيين الخارجين عن طاعة الخلافة الأموية والناقمين على سياسة خلفاءها وولاتها وذلك أيام كان عمر بن عبد العزيز والياً على الحجاز فكان يفسح لهم المجال في أسباب العيش فلما تولّى خالد بن عبد الله القسري ولاية الحجاز منِ قبلِ الحجاج[3] ضيّق على كل المعارضين للخلافة الأموية ويتضح ذلك من خلال واقعة دير الجماجم سنة ثلاث وثمانين للهجرة والتي فرغ فيها من تصفية كل من لا يدين بالولاء والطاعة للخلافة،وقد أخذ أبو عمرو في مقامه بمكة ورحلاته بالمدينة عن شيوخ وعددهم اثنا عشر ، ثمانية بمكة،وأربع بالمدينة وهي المدة التي أخذ فيها أبو عمرو عنهم القراءة ومحصولهم العلمي و التزود من العلم بلغات ولهجات العرب وأيامهم وهي الفترة الممتدة إلى غاية خمس وتسعين للهجرة وهو العام الذي خرج فيه رفقة والده من مكة هربًا من الحجاج باتجاه اليمن فلما بلغهما خبر موت الحجاج غيّرا الوجهة إلى البصرة كما أخذ عن قراءات شيوخ

---

[1]– أبو بكر بن محمد بن حسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ت محمد أو الفضل إبراهيم ط1 ص31

[2]ابن الأثير –الكامل في التاريخ ط1: 1987 دار الكتب العلمية بيروت، ت أبي الفداء عبد الله القاضي، ج4/ص2

[3] المرجع السابق،ج4/ ص129

البصرة خاصة نصر بن عاصم الليثي ولمس عندهم الاهتمام بالنحو ومشكلاته كما اتصل بشيخ الإقراء في الكوفة عاصم بن أبي النجود.[1]

فممّا يلاحظ من هذا أنّ الرجل تعدّد شيوخه و تعدّدت مدارسهُ بين مكية ومدنية وبصرية وكوفية وقد كان الواحد إذا أخذ عن شيخين رآه الناس إماما فهو كما ذكر ابن الجزري بأنه ليس في القراء السبعة من تعدّدت شيوخه إلى هذا العدد بل حتى في اللغة والنحو، أما عن استشهاده بالشعر فكان لا يستشهد إلا بالشعر الجاهلي وعامة أخباره من أعراب قد أدركوا أعراب الجاهلية.

ويذكر الجاحظ أنه قال: وزعم أبو عمرو بن العلاء أن الشعر فُتح بامرئ القيس وختِم بذي الرمّة[2]،وهذا دليل واضح على أنه كان ينظر إلى فصاحة الشعراء الإسلاميين بشيء من التحفظ والريبة يتبيّن من هذا أن الرجل له مكانة في وسط أهل اللغة والنحو ويعرف له قدره وقيمته حتى أن فحول الشعراء في صدر الإسلام كانوا يتهيبون أقواله ويتخوفون نقده.

وممّا يروى أن الفرزدق وهو كما يعرفُ عنه عند أهل اللّغة والأدب لا يُشك في بلاغته وفصاحته كان يعرض عليه شعره رغم الفارق الكبير في السن[3] مما يبين على أنّ أبا عمرو قد حظي في سن مبكرة بأسرار اللغة وبقدر وافر من العلم بالعربية وفنونها،كما كانت له أحكام على شعراء جاهليين فكان يقدم شعراء على شعراء وكان عنده النابغة الذبياني أشعر الشعراء الجاهليين على الإطلاق، أما عن صفاته وأخلاقه فقد كان مع غزارة علمه وجلالة قدره يرى أنّ المرء ينبغي أن يعدّ نفسه طالبا للعلم مادام حياّ ولقي الأصمعي يوما فقال: (إلى أين يا أصمعي فقال إلى صديق فقال أبو عمرو إن كان لفائدة أو لمائدة أو لعائدة وإلاّ فلا)[4]

---

[1] ابن الجزري طبقات القراء ج2 ص 336

[2] الجاحظ البيان والتبيين ج1 ص321

[3] شرح ديوان الفرزدق، تحقيق عبد الله الصاوي، طبعة المكتبة التجارية ج1 ص382

[4] ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ت إبراهيم السامرائي ط3 مكتبة المنار الزرقاء الأردن 1985، ص31

فهذه صورة واضحة عن رجل عازم يعرف قيمة الوقت ، أما فيما يخص مذهبه في اللغة فكان أبو عمرو يقيس على الأكثر والشائع في كلام العرب ، وأما ما خالف الأكثر فكان لا يهدرهُ ولا يخَطّئُ قائله ، ويعتبره لغة خاصة ،ويعدُّهُ عربيا فصيحا ،وخالف بهذا أستاذهُ ابن أبي اسحق الحضرمي الذي كان معروفا عنه التشدّد في المقاييس والمسائل النحوية[1]، كما كان معروفا عن أخلاقه أنه إذا جهل مسألة ما أجاب بأنه لا يعلم ،وربما أخذ العلم ممن هو دونه علماً. وكان من ميزته أنه يتلقى كلّ ما يصدر عن العرب ويعدّه من العربية التي ينبغي الحفاظ عليها ، إلا أنّه كان يفرق بين أمرين ،أمر يأخذ بهِ ويستشهد بهِ ويتخذ منه قاعدة ويعلّمها لتلاميذه ،والأمر الثاني ما يعتبره لهجة قريبة من الفصحى، وحسب رأيه فان العربية علم واسع ،ومما يروى عن يونس بن حبيب عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال {ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلا أقلّه ولو جاءكم وافرٌ لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير}[2].

هذا العلم الوافر المحيط بفنون العربية و رواياتها هو مصاحب عند أبي عمرو للبساطة وعدم التكلّف في الحديث والسعي إلى تخفيف القيود عن اللغة العربية فكان يتكلم كلاما سهلا ولا يلحن[3] كما كان يرى أن الإيمان والعربية متلازمان فهو من أعمق الناس إيمانا وأرسخهم عقيدة ،فروح الإيمان قد طبعت عليه في جميع مراحل حياته وتجلى ذلك في سائر أقواله ورواياته فكان زاهدا في الدنيا غير حريص على شيء فيها.

فمن خلال هذا الوصف تتبين لنا صورة وشخصية أبي عمرو بن العلاء الذي كان شديد الاعتزاز بنفسه ومهيب الطلعة يصاحب هذا التواضع والورع وقوّة الدين ومن هذا تظهر لنا جليا صورة واحد من عظماء الأئمة في العربية وعلى يديه نشأت وتوسعت أركان المدرسة البصرية في اللغة و النحو والقراءة كما اعتبرت المدرسة الكوفية أقواله حجة في اختلافها مع المدرسة البصرية أما ما وصف

---

[1]من مقال للأستاذ مصطفى السقا "نشأة الخلاف في النحو بين البصريين و الكوفيين "مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة التحرير سنة 1958– القاهرة، ج10 ص96

[2]ابن الأنباري – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص33

[3]–أبو عمرو سعيد الداني– مفردة أبي عمرو بن العلاء –ص 28

به في الرواية فهو الصدوق الثقة الزاهد كما قال عنه ابن الجزري وقال عنه الذهبي أنه قليل الرواية للحديث وهو صدوقٌ حجة في القراءات[1]

كما وصفه ابن مجاهد وصفا جامعا حيث قالَ: [كان أبو عمرو مقدما في عصره عالما بالقراءة ووجوهها ، قدوة في العلم باللغة وإمام الناس في العربية وكان مع علمه باللغة وفقهه في العربية متمسكا بالآثار، لا يكاد يخالف ما جاء عن الأئمة قبله ،متواضعًا في علمه ،قرأ على أهل الحجاز،وسلك في القراءة طريقتهم ،ولم تزل العلماء في زمانه تعرف له بقدمه ،وتقرُّ له بفضله ،وتأتم في القراءة بمذهبه[2]].

[1]– ابن الجزري طبقات القراء، ج1ص290

4–أبو عمرو الداني مفردات مخطوط الداني

الفصل الثاني

القارئ أبو عمرو بن العلاء ومنزلته بين القراء

فممن قرأ عليه بمكة مجاهد و سعيد بن جبير و عكرمة بن خالد و عطاء بن أبي رباح و عبد الله بن كثير و محمد بن عبد الرحمن بن محيصن و حميد بن قيس الأعرج.

و قرأ هؤلاء على ابن عباس و على مجاهد.

و قرأ ابن عباس على أبي بن كعب و زيد ابن ثابت وقرأ هؤلاء على رسول الله صلى الله عليه و سلم.

أما من قرأ عليه بالمدينة: يزيد بن رومان و يزيد بن القعقاع و شبيه بن نصاح و قرأ هؤلاء على أبي هريرة و ابن عباس وقرءا على أبي بن كعب و قرأ أبيّ على الرسول صلى الله عليه و سلم.

وممن قرأ عليه من البصريين يحي بن يعمر و عبد الله بن أبي إسحاق ونصر بن عاصم والحسن بن أبي الحسن البصري وقرأ يحي ابن يعمر على أبي الأسود الدؤلي.

وقرأ أبو الأسود الدؤلي على علي ابن أبي طالب و عثمان ابن عفان اللّذينِ أخذا القراءة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أما شيخه بالكوفة فكان عاصم بن أبي النجود الذي قرأ على زرّ بن حبيش و الّذي أخذ عن ابن مسعود و عثمان و علي بن أبي طالب كما قرأ عاصم على أبي عمرو بن سعد بن إلياس الشيباني الذي أخد كذلك عن ابن مسعود

كما قرأ على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي الضرير الذي أخد عن ابن مسعود.

فمن خلال هدا السند يتبيّن لنا أ نّ أبا عمرو قد أخد القراءة عن أحد عشر صحابيا هم أعمدة القراءة ، التي أخذوها مباشرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم: عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، عليّ بن أبي طالب، أبيّ بن كعب، زيد بن ثابت، عبد الله بن مسعود، أبو موسى الأشعري، عبد الله بن عباس، عبد الله بن عمر، أبو هريرة ، عبد الله بن السائب.

فلا يوجد قارئ من القراء العشرة جمع كل هذه القراءات .

وبهذا يتبين لنا أن أبا عمرو لم يتبع طريقة إمام معين ، بل كان يقف على كان يقف على كل أوجه القراءات ، كما تميّزت قراءته عن كل القراء العشرة

أما مكانته بين القراء العشرة و يظهر هذا بعد ذكر أسماءهم وتصنيفهم

1- نافع بن عبد الرحمان بن أبي :نعيم المدني أصله من أصفهان و هو مولى جعونة بن شعوب الليثي توفي عام 157هـ[1]

2- أبو سعيد عبد الله بن كثيرة المكي مولى عمروبن علقمة توفى عام 120 هـ [2]

3- أبو عمر و بن العلاء البصري المازني التميمي توفى : عام 134هـ [3]

4-عبد الله بن عامر الله الدمشقي التابعي بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر ابن عبد الله بن عمران اليحصبي : توفى : عام 118هـ

5- عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الكوفي : مولى توفي : عام 127 هـ

6- حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات الكوفي مولى، يكني أبا عمارة توفي عام 156هـ

7- أبو الحسن على بن حمزة النحوي الكسائي الكوفي المخزومي، مولى توفي عام 190هـ

8- أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني مولى توفى عام 130هـ

9- يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق أبو محمد الحضرمي البصري مولى توفي عام 205هـ

10- خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب بن هيثم بن ثعلب بن داود بن مقسم بن غالب أبو محمد الأسدي البغدادي توفي عام 229هـ

فإذا تفحصنا جيِّدا شخصية أبي عمرو و وضعنا موازنة بينه وبين القراء التسعة الآخرين وجدناه يتميز عنهم بصفات ومزايا وهي:

---

[1]- ابن الجزري النشر في القراءات العشر ج1 ص 99 وطبقات القراء ج2 ص 330

[2]- المصدر السابق ج1 ص 109 و طبقات القراء ج1 ص 445

[3]- المصدر نفسه ج1 ص 123 و طبقات القراء ج1 ص 288

أولا: عروبته الأصيلة فهو عربيٌّ أصيل من بني تميم ولا يشاركه في هذا الفضل إلا عبد الله بن عامر اليحصبي وخلف بن هشام الذي يُجهل نسبه و أصله.

ثانيا: جمع بين القراءة والنحو ورواية اللغة،كما جمع الكسائي ويعقوب كذلك بين القراءة والنحو.

ثالثا: السبق الزمني: فلم يسبقه من القراء سوى ابن عامر وابن كثير وعاصم وأبي جعفر أما من النحاة فسبقته الطبقة الأولى وهي طبقة أبي الأسود وعبد الرحمن بن هرمز والطبقة الثانية وهي طبقة نصر بن عاصم ويحي بن يعمر وميمون الأقرن و عنبسة الفيل والطبقة الثالثة وهي طبقة عبد الله بن أبي إسحاق وابن أبي عقرب

أما في رواية اللغة فيأتي في الطبقة الثانية بعد المنتجع الأعرابي وأبو مالك الأعرابي وأبو مهدية الأعرابي[1]،وعلى العموم فان تنوع المدارس والأساتذة كان له الأثر الكبير في تكوين أبي عمرو العلمي وشخصيته.

كما اعتبرت أقواله ورواياته حجة ودليل خاصة في المدرسة البصرية التي تعدُّ صارمة في تطبيق القواعد والأحكام والمقاييس ويكفي أن نعلم أنّ تلاميذ أبي عمرو النابغين يعدُّون طبقة في القراءة والنحو واللغة وقد عدَّ ابن الجزري منهم ستة وثلاثين رجلا مع العلم أن يعقوب بن إسحاق أحد القراء العشرة هو أحد تلاميذه ، لكنّ أبرز تلامذته وأنبغهم هو أبو محمد يحي بن المبارك اليزيدي الذي كان له الأثر الكبير في نقل ورواية علم أبي عمرو بن العلاء.

اليزيدي: يحي بن المبارك بن المغيرة أبو محمد العدوي البصري مولى لبني عدي بن مناه، يُعرف باليزيدي المقرئ، ولقب باليزيدي لأنه كان متصلا بيزيد بن منصور الحميري خال الخليفة العباسي المهدي، فكان مؤدبا لولد اليزيد [2]، كما كان مؤدبا للخليفة العباسي المأمون، فاليزيدي يعدّ من تلاميذ أبي عمرو النجباء والأذكياء، كما أخذ عن الخليل ابن أحمد وأبي عمرو بن إسحق المغربي.

---

[1]– أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة ص51.

[2]– الحافظ أبو بكر احمد بن علي البغدادي ،تاريخ بغداد،ط1،دار الغرب الإسلامي2001، ج 14 ص 147

وقد عُرف عنه أنّه تفرّغ للرواية والأخذ عن أبي عمرو وهو معروف في أوساط أهل اللغة أنّه ثقة صادق فأصبح صورة لشيخه أبي عمرو في القراءة والنحو واللغة، ذلك أنّ النحو واللغة كانا لازمين للدِّفاع عن أوجه القراءات.

وقد روى القراءة جمع كبير عن اليزيدي، منهم أولاده الخمسة محمد وإبراهيم وإسماعيل إسحق وعبد الله وابن ابنه أحمد بن محمد لكن أهم تلاميذه اثنان وهما أبو عمر الدوري وأبو شعيب السوسي وإليهما تسند جميع القراءات وروايات القراءة عن اليزيدي.

أبو عمر الدوري: هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بصبهان بن عدي بن صبهان الدوري الأزدي البغدادي، وموطن أبو عمر الدوري في الجانب الشرقي من بغداد [1]، وقد قرأ أبوعمر بالقراءات السبعة والقراءات الشاذة إلا أنّه اشتهر برواية قراءة الكسائي، وكان يقرئ الناس بقراءته، كما قرأ بقراءة أبي عمرو بن العلاء علي اليزيدي إلا أنّه لم يكن متفرغا لهذه القراءة.

كما أن العلماء اختلفوا بين من يصفه من الثقاة ومنهم من هو على عكس ذلك وربما يعود ذلك إلى تفرده في بعض الروايات التي يرويها.

أبو شعيب السوسي:هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح الرستبي، أبو شعيب السوسي الرقي المقرئ ويلقب بالسوسي نسبة إلى السوس- مدينة بخوزستان سكن بالرقة وقد ذكره ابن حجر وابن الجزري بأنه من الثقات، ومما يتميز به السوسي عن الدوري أو على عكسه انه تفرّغ لقراءة أبي عمرو بن العلاء عن اليزيدي، فهو مجمعٌ عليه من طرف العلماء أنه ثقة صدوق في القراءات والحديث[2]،توفي عن عمر ناهز السبعين عاما بالرقة.[3]

---

[1]– ابن الجزري طبقات القراء ،ج1 ص 255 / أبو الفضل علي بن حجر العسقلاني تهذيب التهذيب ج2 ص 408

[2]–أبو الفضل علي بن حجر العسقلاني تهذيب التهذيب ج 4 ص 392

[3]–ابن الجزري طبقات القراء ج 1 ص 333

الفصل الثالث

قبيلة تميم ورواية أبي عمرو بن العلاء

لا شك أن قبيلة أبي عمرو كان لها الأثر الواضح في تكوين شخصيته فهي واحدة من أكبر بطون العرب [1]، وأكبر قواعد العرب في شبه الجزيرة العربية، كما أنّها مجاورة لقبائل لها وزن عند العرب كغطفان وأسد وتغلب وبني عبد القيس بالإضافة إلى أنّ لها صلات في الجاهلية بملوك الحيرة، وإذا عدّدنا بطون تميم وجدنا ما يقرب على ثلاثين بطنا وقد أدى تعدّد البطون إلى نشوء أحلاف وتكتلات نتجت عنها حروب.

أما من اشتهر من هذه القبيلة في الجاهلية، فأكتم بن صيفي الذي كان يعدّ من حكماء العرب وفي الإسلام الشاعران الكبيران جرير والفرزدق، وفيما يخص لهجتها فهي توازي لغة قريش في الفصاحة بل إن قريشا استعارت خاصية الإدغام، وتحقيق الهمز[2]

ويكفي تميم فخرًا أنّ إحدى بطونها تربى واسترضع فيها رسول- الله صلى الله عليه وسلم- وهي بني سعد بن بكر لقوله صلى الله عليه وسلم "أَنَا أَفْصَحُ العَرَبِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْش، وَأَنِّي نَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْد بنُ بَكْر"[3]

فهذه هي قبيلة أبي عمرو التي تميّزت لهجتها بمواصفات، وظهرت في قراءته والتي اختارها من لسان تميم،كما أنّ لهذه اللهجة خصائص، والتي تسمى بالظواهر اللهجية، إلا أنّ هناك نوعين من الظواهر اللهجية فهناك ظواهر بقيت في حدود اللهجة وحدود إقليمها ولم ترتقي إلى مستوى الفصاحة وهناك ظواهر لهجية أصبحت مع مرور الزمن والتطور اللغوي جزءا من اللغة العربية كما ساعدت على نموها وتطورها.

---

[1] – ابن حزم ،جمهرة أنساب العرب ص 196.

[2] – سيبويه،الكتاب ج 2 ص 285 / إبراهيم أنيس في اللهجات العربية ص 65

[3] - أخرجه الطبراني من حديث أبي سعيد الخذري

فاللغة المشتركة لها أسباب وظروف فرضتها على اللهجات المجاورة، كما أن النفوذ السياسي و الاقتصادي له الأثر الكبير في أن تكون للّهجة سمتها [1]، وهذا ينطبق على لغة قريش التي نزل بها القرآن العظيم وكذلك لغة تميم التي تعدّ من أرقى لهجات شبه جزيرة العرب .

فظاهرة تخفيف الهمز من خصائص لغة قريش في حين أن تحقيق الهمز من خصائص تميم فأثر هذا على لهجات القبائل المجاورة، كما أن ظاهرة الإدغام هي ظاهرة اتسمت بها كذلك لغة تميم تهدف من خلالها إلى الانسجام بين الأصوات المتقاربة.

ومما يذكره ابن فارس أنّ الإدغام ممّا اختصت به لغة العرب [2]

وقد وُجد شعراء في الجاهلية والإسلام من تميم وغير تميم يُدغمون، كقول الشاعر مزاحم بن حارث العقيلي:

فَدَعْ ذَا وَلَكِنْ هَتْعِينُ مُتَيّمًا عَلَى ضَوْءِ بَرقْ آخِرِ الّليلِ نَاصِبُ

فأدغم هل تعين فأصبحت هتعين[3]

وشاعر أخر هو طريف بن تميم العنبري في قوله :

تَقُولُ إذا استهلَكتَ مَالاً لِلّذَةٍ فُكَيهةُ هَشَيءُ بِكَفَيكَ لائِقُ

فأدغم هل شيء فأصبحت هشيئ

كما ورد الإدغام في الحديث النبوي " أيُّمَا رَجُلٌ منَ المسلِمينَ سَبَبتهُ أو لَعنتهُ أو جَلدُّهُ "

فقد أدغمت الدال كما جاء في لسان العرب لابن منظور وهي: لغة [4]ولكن مع أنّ ظاهرة الإدغام تشترك فيها القبائل المضرية التي تتفرع منها تميم غير أنّ هناك خصائص معدودة من لهجة تميم فحسب ، كقولهم في عبد شمس – عَبَشَّمْس[5]

---

[1]– جوزيف فندريس، اللغة، تعريب الأساتذة بن عبد الحميد الداخلي ومحمد القصاص، ط2014، ص336

[2]– ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ص 15

[3]– سيبويه ، الكتاب ج 2 ص 217.

[4]– ابن منظور، لسان العرب ج 3 ص125

[5]– ابن منظور ، لسان العرب ج 2 ص 135/ السيوطي ، المزهر، ج 2 /ص 280 .

من يوم الجُمْعة بسكون الميم، من لغات تميم قرأ الجمهور بالضم وقرا أبو عمرو والأعمش وزيد بن علي بالسكون [1]

كما يقولون في الرّجل، رجْل، فخِذ فخْذ، كبِد كبْد، عضُد عضْد[2]

كما عرف عنهم العنعنة، كقولهم سمعت عن فلانا قال – أي أن فلانا قال [3]

يجعلون مكان ياء النسب الجيم كقولهم في غلامي – غُلاَمِجْ

وقولهم في معهم – مَجُمْ، مع هؤلاء – مَجاؤُلاَءِ

إضافة إلى أنّهم يدغمون المجزوم، وفي القراءات " ومَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ "

أما عند تميم فيقرؤون يَرْتَدْ

كذلك الكسر والتشديد في لفظه الهدي – الهدي

كما تقول تميم وأسد في كُشطت – قُشطت بالقاف و قرأها كذلك ابن مسعود رضي الله عنه " وَإِذَا السَّمَاءُ قُشِطَتْ"

قال يعقوب بأنّ المعنى واحد [4]

ويقال للجمل بعير أما بنو تميم فيقولون بِعير و شِعير بكسر الباء، [5]

والواقع أن ظاهرة الإدغام والإبدال ظاهرة منتشرة في القبائل البدوية وجغرافيا تتمركز في وسط وشرق الجزيرة العربية ونخص بالذكر قبيلة تميم وهي التي لم تتأثر بحضارة ولم يغلبها نظام بل اعتادت على

---

[1]– القراءات واللهجات ص 119 ، 120

[2]– سيبويه ، الكتاب ج 2 ص 257 .

[3]– ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ص 24 .

[4]– ابن منظور، لسان العرب ج 7 ص 379

[5]– المصدر نفسه، ج 4 ص 71

الرحلة إلى أنحاء الأرض طلبا للمرعى و المعاش وقد هاجرت بعد الفتوحات الإسلامية الأولى إلى العراق و استوطنت الكوفة و البصرة .

إدغام أبي عمرو في رواية القرآن:

مما لا ريب فيه أنّ أبا عمرو بن العلاء كان من أعلم الناس في زمانه بما يجوز في القراءات فبالرغم أن ظاهرة الإدغام كانت ظاهرة محلية خاصة بتميم إلا أنها كانت جارية على ألسنة العرب.[1]

وقد كانت قريش مع فصاحتها وحسن لغتها إذا أتتها الوفود يتخيّرون أحسن الشعر و الكلام ، فكيف بالقرآن الكريم الذي تجنب الظواهر و اللهجات التي تحطّ من الفصاحة العربية كالعنعنة التميمية والكشكشة الأسدية والعجرفية القيسية و الكسكسة الربعية [2]ولا الكسر الّذي يسمع من قيس و أسد مثل تِعلمون ،إلاّ أنّ أبا عمرو قد انفرد بظاهرة الإدغام دون غيره من القرّاء ذلك أنه نشأ بمكة و تلقى علمه وقراءته فيها، ضف إلى ذلك تنوع مدارسه وأساتذته مابين مكي ومدني وكوفي و بصري.

ومن شيوخه الّذين اشتهروا بالإدغام – الحسن البصري و ابن محيصن[3]،فالحسن البصري قرأ على حطان بن عبد الله الرقاشي الذي قرأ على أبي موسى الأشعري، كما قرأ الحسن على أبي العالية الرياحي الذي قرأ على أبي بن كعب وزيد بن ثابت وعمر بن الخطاب.

أما ابن محيص فكان من قرّاء مكة و الّذي قرأ على مجاهد ودرياس وابن جبير وقرأ مجاهد على عبد الله بن السائب وقرأ عبد الله بن السائب على عمر بن الخطاب وأبي بن كعب وعبد الله بن عباس وقرأ ابن جبير على ابن عباس وابن مسعود كما قرأ درياس على ابن عباس، ومنه فإنّ الإدغام لم يكن مقتصرا على المدرسة البصرية التي يمثلها الحسن البصري وأبو عمروبن العلاء بل كان منتشرا في

---

[1]– إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص18 وص 49

[2]–ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ص 23

[3]– ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر، ج 1 ص 275

كل مراكز القراءة، مكة والمدينة والكوفة والبصرة، كما أنّ هؤلاء الصحابة الذين ذكرناهم هم الذين نقلوا الإدغام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

رواية الإدغام بين أبي عمرو وبين غيره من القراء:

قُسِّمَ رُواة الإدغام حسب ما ذكر ابن الجزري إلى ثلاث طبقات وذلك حسب التسلسل الزمني:

الطبقة الأولى:

وهم الحسن البصري ومحمد بن عبد الرحمن بن محيص ومحارب بن دثار السدوسي الكوفي الذي قرأ على أبيه وعرض أبوه على عمر بن الخطاب.

الطبقة الثانيية:

وهم القراء الذين عاصرو أبا عمرو وهم طائفة كثيرة منهم سليمان الأعمش وطلحة بن مصرف وقد أخذ عن الأعمش وشيخه إبراهيم النخعي ويحي بن وثاب وعيسى بن عمر وسلمة بن محارب بن دثار الدسوسي[1] وقد عرض على أبيه وعرض أبوه على عمر بن الخطاب

الطبقة الثالثة: وهم القراء الذي كانوا بعد أبي عمرو منهم تلميذه سلاّم الطويل ويعقوب الحضرمي الذي قرأ على أبي عمرو وعلى بعض تلامذته

وعليه بعد هذا التصنيف يتضح لنا أن الطبقة الأولى والثانية هما من ينسب إليهما الإدغام ذلك أن رواة الإدغام في الطبقة الثالثة ليسو سوى تلامذة أبي عمرو أو ممن أخذوا عن تلامذته.

وإذا تحرّينا جيّدا إسناد الطبقة الأولى والثانية وجدنا أنهما متصلتان بالصحابي الجليل عمر بن الخطاب بمعنى أنّه أحد المصادر التي روت قراءة الإدغام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو عمرو متصل بقراءة عمر بن الخطاب من طرق عدة من طريق الحسن البصري عن أبي العالية وشبيه

[1]– ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ج2 ص 298 –.

بن نصاح الذي سمع من عمر بن الخطاب ويزيد بن رومان عن عبد الله بن عياش المخزومي وأبي العالية ومجاهد بن جبر عن عبد الله بن السائب وحميد بن قيس الأعرج عن مجاهد وابن محيصن عن مجاهد، أما عكرمة بن خالد وعكرمة مولى ابن عباس فكلاهما رويا عن ابن عمر وقرآ على ابن عباس، أمّا بقية شيوخ أبي عمرو الّذين لم يتصلوا بعمر بن الخطاب فهم أربعة عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي وعطاء بن أبي رباح وعاصم بن أبي النجود ودرياس مولى ابن عباس، في حين ورد الإدغام عند بقية الصحابة بنسب متفاوتة.

وليس بغريب أن يقرأ صحابي كعمر بن الخطاب ببعض وجوه القراءات وظواهر اللهجات رغم أنّه من قريش وهو يعلم تماما اختلاف الأحرف التي نزل بها القرآن والقصة التي جرت بينه وبين الصحابي الجليل هشام بن حكيم بن الشواهد على ذلك حيث أنّه سمع هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم بغير ما سمعه منه فأنكر عليه ذلك ، وذهبا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبره بما جرى بينهما فأجاز قراءة كل منها وصوبها مما يدّل على جواز أن يقرأ القرشيُّ بغير لهجته من ظواهر اللهجات الأخرى التي تعلمها[1]"وإذا عدنا إلى إدغام أبي عمرو واشتهاره بهذه الخاصية فهذا يرجع إلى عاملين اثنين وهما:

العامل الأول و هو أن أبا عمرو كان حريصا على التزام الصدق في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه و سلم.

العامل الثاني: الصراع العلمي بين القبائل خاصة و أنّ البصرة كانت حاضرة العلم و العلماء، كما أنّ انفراده بهذه الظاهرة ليس هو بالتحيّز للهجة قبيلته بل يعد انتهاجا لظاهرة لغوية راقية استخدمها في تلاوة كلام الله.

[1]–ابن الجزري النشر في القراءات العشر ج1 ص24

الفصل الرابع

أصول القراءة

لا شك أن قبيلة أبي عمرو كان لها الأثر الواضح في تكوين شخصيته فهي واحدة من أكبر بطون العرب [1]

وأكبر قواعد العرب في شبه الجزيرة العربية، كما أنّها مجاورة لقبائل لها وزن عند العرب كغطفان وأسد وتغلب وبني عبد القيس بالإضافة إلى أنّ لها صلات في الجاهلية بملوك الحيرة .

وإذا عدّدنا بطون تميم وجدنا ما يقرب على ثلاثين بطنا وقد أدى تعدّد البطون إلى نشوء أحلاف وتكتلات نتجت عنها حروب.

أما من اشتهر من هذه القبيلة في الجاهلية، أكتم بن صيفي الذي كان يعدّ من حكماء العرب وفي الإسلام الشاعران الكبيران جرير والفرزدق.

أما ما يخص لهجتها فهي توازي لغة قريش في الفصاحة بل إن قريش استعارت خاصية الإدغام، وتحقيق الهمز.[2]

ويكفي تميم فخرًا أنّ إحدى بطونها تربى فيها واسترضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بني سعد بن بكر لقوله صلى الله عليه وسلم "أَنَا أَفْصَحُ العَرَبِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْش، وَأَنِّي نَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْد بنُ بَكْر".

فهذه هي قبيلة أبي عمرو التي تميّزت لهجتها بمواصفات، وظهرت في قراءته والتي اختارها من لسان تميم.

كما أنّ لهذه اللهجة خصائص، والتي تسمى بالظواهر اللهجية.

---

[1]– ابن حزم ،جمهرة أصحاب العرب ص 196.

[2]– سبويه،الكتاب ج 2 ص 285 – إبراهيم أنيس.وفي اللهجات العربية ص 65

إلا أنّ هناك نوعين من الظواهر اللهجية فهناك ظواهر بقيت في حدود اللهجة وحدود إقليمها ولم ترتقي إلى مستوى الفصاحة وهناك ظواهر لهجية أصبحت مع مرور الزمن والتطور اللغوي جزءا من اللغة العربية كما ساعدت على نموها وتطورها.

فاللغة المشتركة لها أسباب وظروف فرضتها على اللهجات المجاورة، كما أن النفوذ السياسي والإقتصادي له الأثر الكبير في أن تكون للّهجة سمتها [1]، وهذا ينطبق على لغة قريش التي نزل بها القرآن العظيم وكذلك لغة تميم التي تعدّ من أرقى لهجات شبه جزيرة العرب .

فظاهرة تخفيف الهمز من خصائص لغة قريش في حين أن تحقيق الهمز من خصائص تميم فأثر هذا على لهجات القبائل المجاورة، كما أن ظاهرة الإدغام هي ظاهرة اتسمت بها كذلك لغة تميم تهدف من خلالها إلى الانسجام بين الأصوات المتقاربة.

ومما يذكره ابن فارس أنّ الإدغام ممّا اختصت به لغة العرب [2]

وقد وُجد شعراء في الجاهلية والإسلام من تميم وغير تميم يُدغمون، كقول الشاعر مزاحم بن حارث العقيلي:

فَدَعْ ذَا وَلَكِنْهَتْعِينُ مُتَيّمًا عَلىَ ضَوْءِ بَرقْ آخِرِ الّليلِ نَاصِبُ

فأدغم هل تعين فأصبحت هتعين[3]

وشاعر أخر هو طريف بن تميم العنبري في قوله :

تَقُولُ إذا استهلَكتَ مَالاً لِلّذَةٍ فُكَيهةُ هَشَيءُ بِكَفَيكَ لائِقُ

فأدغم هل شيء فأصبحت هشيئ

كما ورد الإدغام في الحديث النبوي " أيُّمَا رَجُلٌ منَ المسلِمينَ سَببتهُ أو لَعنتهُ أو جَلدُّهُ "

---

[1]– جوزيف فندريس اللغة ، تعريب الأساتذة بن عبد الحميد الداخلي ومحمد القصاص ص .336

[2]– ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ص 15

[3]– سبويه ، الكتاب ج 2 ص 217.

فقد أدغمت الدال كما جاء في لسان العرب لابن منظور وهي: لغة [1]ولكن مع أنّ ظاهرة الإدغام تشترك فيها القبائل المضرية التي تتفرع منها تميم غير أنّ هناك خصائص معدودة من لهجة تميم فحسب ، كقولهم في عبد شمس – عَبَشَّمْس[2]

من يوم الجُمْعة بسكون الميم، من لغات تميم قرأ الجمهور بالضم وقرا أبو عمرو والأعمش وزيد بن علي بالسكون [3]

كما يقولون في الرّجل، رجْل، فخِذ فخْذ، كبِد كبْد، عضُد عضْد[4]

كما عرف عنهم العنعنة، كقولهم سمعت عن فلانا قال – أي أن فلانا قال [5]

يجعلون مكان ياء النسب الجيم كقولهم في غلامي – غُلاَمِجْ

وقولهم في معهم – مَجُمْ، مع هؤلاء – مَجَاؤُلاَءِ

إضافة إلى أنّهم يدغمون المجزوم، وفي القراءات " ومَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ "

أما عند تميم فيقرؤون يَرْتَدْ

كذلك الكسر والتشديد في لفظه الهدي – الهدي

كما تقول تميم وأسد في كُشطت – قُشطت بالقاف و قرأها كذلك ابن مسعود رضي الله عنه " وَإِذَا السَّمَاءُ قُشِطَتْ"

قال يعقوب بأنّ المعنى واحد [6]

ويقال للجمل بعير أما بنو تميم فيقولون بِعير و شِعير بكسر الباء، [7]

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب ج 3 ص125

[2]– ابن منظور ، لسان العرب ج 2 ص 135– السيوطي ، المزهر – ج 2 ص 280 –.

[3]– القراءات واللهجات ص 119 – 120

[4]– سبويه ، الكتاب ج 2 ص 257 –

[5]– ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ص 24 –

[6]– ابن منظور، لسان العرب ج 7 ص 379 –

[7]– المصدر نفسه، ج 4 ص 71

والواقع أن ظاهرة الإدغام والإبدال ظاهرة منتشرة في القبائل البدوية وجغرافيا تتمركز في وسط وشرق الجزيرة العربية ونخص بالذكر قبيلة تميم وهي التي لم تتأثر بحضارة ولم يغلبها نظام بل اعتادت على الرحلة إلى أنحاء الأرض طلبا للمرعى و المعاش وقد هاجرت بعد الفتوحات الإسلامية الأولى إلى العراق و استوطنت الكوفة و البصرة .

إدغام أبي عمرو في رواية القرآن:

مما لاريب فيه أنّ أبا عمروا بن العلاء كان من أعلم الناس في زمانه بما يجوز في القراءات فبالرغم أن ظاهرة الإدغام كانت ظاهرة محلية خاصة بتميم إلا أنها كانت جارية على ألسنة العرب[1]،وقد كانت قريش مع فصاحتها وحسن لغتها إذا أتتها الوفود يتخيّرون أحسن الشعر والكلام ، فكيف بالقرآن الكريم الذي تجنب الظواهر و اللهجات التي تحطّ من الفصاحة العربية كالعنعنة التميمية و الكشكشة الأسدية و العجرفية القيسية و الكسكسة الربعية [2]ولا الكسر الّذي يسمع من قيس و أسد مثل تِعلمون ،إلاّ أنّ أبا عمرو قد انفرد بظاهرة الإدغام دون غيره من القرّاء ذلك أنه نشأ بمكة و تلقى علمه وقراءته فيها، ضف إلى ذلك تنوع مدارسه وأساتذته مابين مكي و مدني وكوفي و بصري.

ومن شيوخه الّذين اشتهروا بالإدغام – الحسن البصري و ابن محيصن[3]

فالحسن البصري قرأ على حطان بن عبد الله الرقاشي الذي قرأ على أبي موسى الأشعري، كما قرأ الحسن على أبي العالية الرياحي الذي قرأ على أبي بن كعب وزيد بن ثابت وعمر بن الخطاب،أما ابن محيص فكان من قرّاء مكة و الّذي قرأ على مجاهد ودرياس وابن جبير وقرأ مجاهد على عبد الله بن السائب وقرأ عبد الله بن السائب على عمر بن الخطاب وأبي بن كعب وعبد الله بن عباس وقرأ ابن جبير على ابن عباس وابن مسعود [4] كما قرأ درياس على ابن عباس.

---

[1]– إبراهيم أنيس ،في اللهجات العربية– ص18 – ص 49

[2]–ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ص 23 –

[3]– ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ج 1 ص 275

[4]– النشر في القراءات العشر ج 1 ص 6

ومنه فإنّ الإدغام لم يكن مقتصرا على المدرسة البصرية التي يمثلها الحسن البصري وأبو عمروبن العلاء بل كان منتشرا في كل مراكز القراءة، مكة والمدينة والكوفة والبصرة، كما أنّ هؤلاء الصحابة الذين ذكرناهم هم الذين نقلوا الإدغام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

رواية الإدغام بين أبي عمرو وبين غيره من القراء:

قُسِّمَ رُواة الإدغام حسب ما ذكر ابن الجزري إلى ثلاث طبقات وذلك حسب التسلسل الزمني:

الطبقة الأولى: وهم الحسن البصري ومحمد بن عبد الرحمن بن محيص ومحارب بن دثار السدوسي الكوفي الذي قرأ على أبيه وعرض أبوه على عمر بن الخطاب [1]

الطبقة الثانية: وهم القراء الذين عاصرو أبا عمرو وهم طائفة كثيرة منهم سليمان الأعمش وطلحة بن مصرف وقد أخذ عن الأعمش وشيخه إبراهيم النخعي ويحي بن وثاب وعيسى بن عمر وسلمة بن محارب بن دثار الدسوسي[2] وقد عرض على أبيه وعرض أبوه على عمر بن الخطاب

الطبقة الثالثة: وهم القراء الذي كانوا بعد أبي عمرو منهم تلميذه سلاّم الطويل ويعقوب الحضرمي الذي قرأ على أبي عمرو وعلى بعض تلامذته [3]

وعليه بعد هذا التصنيف يتضح لنا أن الطبقة الأولى والثانية هما من ينسب إليهما الإدغام ذلك أن رواة الإدغام في الطبقة الثالثة ليسو سوى تلامذة أبي عمرو أو ممن أخذوا عن تلامذته.

وإذا تحرّينا جيّدا إسناد الطبقة الأولى والثانية وجدنا أنهما متصلتان بالصحابي الجليل عمر بن الخطاب بمعنى أنّه أحد المصادر التي روت قراءة الإدغام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو عمرو متصل بقراءة عمر بن الخطاب من طرق عدة من طريق الحسن البصري عن أبي العالية وشبيه بن نصاح الذي سمع من عمر بن الخطاب ويزيد بن رومان عن عبد الله بن عياش المخزومي وأبي العالية ومجاهد بن جبر عن عبد الله بن السائب وحميد بن قيس الأعرج عن مجاهد وابن محيصن عن

---

[1]– ابن الجزري ، طبقات القراء ج1 ص 275 –.

[2]– المصدر نفسه، ص 298 –.

[3]– المصدر نفسه، ص 309 –.

مجاهد، أما عكرمة بن خالد وعكرمة مولى ابن عباس فكلاهما رويا عن ابن عمر وقرآ على ابن عباس، أمّا بقية شيوخ أبي عمرو الّذين لم يتصلوا بعمر بن الخطاب فهم أربعة عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي وعطاء بن أبي رباح وعاصم بن أبي النجود ودرياس مولى ابن عباس في حين ورد الإدغام عند بقية الصحابة بنسب متفاوتة.

وليس بغريب أن يقرأ صحابي كعمر بن الخطاب ببعض وجوه القراءات وظواهر اللهجات رغم أنّه من قريش وهو يعلم تماما اختلاف الأحرف التي نزل بها القرآن والقصة التي جرت بينه وبين الصحابي الجليل هشام بن حكيم بن الشواهد على ذلك حيث أنّه سمع هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم بغير ماسمعه منه فأنكر عليه ذلك ، وذهبا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبره بما جرى بينهما فأجاز قراءة كل منها وصوبها مما يدّل على جواز أن يقرأ القرشيُّ بغير لهجته من ظواهر اللهجات الأخرى التي تعلمها [1]

وإذا عدنا إلى إدغام أبي عمرو واشتهاره بهذه الخاصية فهذا يرجع إلى عاملين اثنين وهما:

العامل الأول و هو أن أبا عمرو كان حريصا على التزام الصدق في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه و سلم.

العامل الثاني: الصراع العلمي بين القبائل خاصة و أنّ البصرة كانت حاضرة العلم و العلماء، كما أنّ انفراده بهذه الظاهرة ليس هو بالتحيّز للهجة قبيلته بل يعد انتهاجا لظاهرة لغوية راقية استخدمها في تلاوة كلام الله.

1-ابن الجزري النشر في القراءات العشر ج1 ص24

الفصل الخامس

الإدغـام

الإدغام عند اللغويين :ذكر ابن منظور في لسان العرب في تعريفه لكلمة الإدغام وهو بمعنى إدخال اللجام في أفواه الدواب وأدغم الفرس اللجام أي أدخله في فيه وأدخل اللجام في فمه ،قال الأزهري وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا ،والإدغام إدخال حرف في حرف [1]

فالإدغام عند اللغويين يحتمل وجهين إما أن يكون الداخل غالبا وذلك في إدغام السيل الأرض وإما أن يكون الداخل مغلوبا وذلك في إدخال الفرس اللجام ، وقد جاء تصورهم للإدغام محتملا للوجهين ، فهم يقولون :الإدغام إدخال حرف في حرف .

الإدغام عند النحاة : هو أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد ، يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة فاقتصروا في تعريفهم للإدغام على تصوير العملية الصوتية وهذا التعريف نجده في كلام سبويه ((باب الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لا يزول عنه))[2]

أما ابن الجني فعرّف الإدغام بأنه تقريب صوت من صوت وقسم التقريب إلى قسمين ، القسم الأول يكون على ضربين

1-تقريب متحرك من متحرك مثل كلمة وَدّ وهي كلمة تميمية وأصلها وَتِدٌ

2-تقريب ساكن من متحرك كطاء قطّع وأصلها قَطْطَعَ وقد أطلق على هذا القسم الإدغام الأكبر ذلك أن الصوت الأول شديد الممازجة للثاني ، أما القسم الثاني فهو الإدغام الأصغر ((وهو تقريب

---

[1]-ابن منظور-لسان العرب (كما أورده صاحب الكتاب)

[2]_ابن جني- الخصائص_ج2-ص 139

الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك)) بمعنى من غير ممازجة وخلط وله أضرب

.

1-الإمالة وقال بأنها وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت ككلمة عالم التي أميلت فيها الألف نحو

الياء

2-أن تقع فاء صاد أو ضاد أو ظاء أو طاء فتقلب تاؤه طاءا مثل اصطبر ،اضطرب،اضطلم،اطرد

3-أن تقع فاء افتعل زايا أو دالا أو ذالا فتقلب تاؤه دالا مثل ازدان ادّعى

4-أن تقع السين قبل الحرف المستعلي فتقرب منه بقلبها صادا مثل سقت صقت،السوق الصوق

5تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو شِعير بِعير

6-ومن ذلك قولهم(فَعَلَ يَفْعَلُ) مما يكون عينه أو لامه حرف حلق نحو سَأَلَ يَسأَلُ سَبحَ يَسبَحُ

7-ومن ذلك التقريب مثل الحمدُ لُله الحمدِ لِله.

8-ومنه تقريب الحرف من الحرف كقولهم مصدر مزدر التصدير التزدير .

9-ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب من السكون نحو حيِيَ أحيِيَ

الإدغام عند القراء :

الإدغام هو إدخال حرف في حرف كتعريف مبسط ، وقد اختصر القراء الإدغام بتعريف شامل على عمليات الحذف و القلب و الإدغام بقولهم "اللّفظ بحرفين حرفا كالثاني مشدّدا" فاللفظين بحرفين كالثاني يقتضى ضرورة حذف الحركة عند وجودها ثم قلب الأول من مثل الثاني و إلاّ فلن يكون الصوت مشدّدا و أكثر من اشتهر بالإدغام و المنسوب إليه من القراء العشرة هو أبو عمرو بن العلاء ولكنه لم يتفرد به بل قد ورد أيضا عن الحسن البصري وابن محيصن والأعمش و طلحة بن

مصرف وعيسى بن عمر ومسلمة بن عبد الله الفهري ومسلمة بن محارب السدوسي و يعقوب الحضرمي ...وغيرهم .

قال أبو عمرو بن العلاء"الإدغام كلام العرب الّذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره ومن الشواهد في كلام العرب قول عدى بن زيد :

وَتَذَكَّرْ رَبَّ الخَوْرَ نْقِإِذْ فَكَرَ يَوْمًا وَلِلْهُدَى تَفْكِيرٌ

وقد حدّد القراء الّذين أتوا بعد أبي عمرو ثلاثة أمور في الإدغام وهي:

السبب و الشرط و المانع .

أما السبب فهو العامل الذي ينشأ عنه إدغام حرفين معينين وهو منحصر في تماثل أو تجانس أو تقارب الحرفين فالتماثل أن يتفقا مخرجا وصفه كالباء في الباء و التاء في التاء و التجانس إن يتفقا مخرجا و يختلفا صفة كالذال في الثاء والثاء في الظاء إلى غير ذلك من أشكال التجانس والتقارب أن يتقاربا مخرجا أو صفة أو مخرجا وصفة كما يقال أنه هو التشارك و التلاصق والتكافؤ.

والشرط هو أن لا يفصل بين المد غمين وهما ما يجعل النطق بهما عن موضع واحد متعذر أو بمعنى أن يلتقي الحرفان خطًا ولفظًا نحو قوله تعالى "أَنَا نَذِير "،"إِنَّهُ هُوَ "إلا أنّ الالتقاء الصوتي هو الأساس أما المانع فينقسم إلى عام وخاص فالعام هو ثلاثة أولا كون الحرف الأول تاء ضمير للمتكلم أو المخاطب نحو "كُنْتُ تُرَابًا"،"أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ" و جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا[1]

ثانيا كون حرف الأول مشدّد نحو"مَسَ سَقَر ،رَبِّمَا " وذلك أنّ الحرف المشدّد يُنطق صوتين من موضع واحد فكيف إذا أُضيف حرف ثالث بالإدغام ثالثا كون الحرف الأول منونا نحو "سَارِبٌ بِالنَّهَارِ " ،"فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثَ".

أما المانع الخاص فهو قلة الحروف وتوالي الإعلال ومصيره إلى حرف المد أما المختلف فيه فهو الجزم فإذا وُجد الشرط و السبب ارتفع المانع جاز الإدغام

[1]–ابن الجزري – النشر في القراءات العشر –ص278

والحروف التي تدغم في أمثالها سبعة عشر حرفا هي:(ب، ت، ث، ح، ز، س، ع، غ، ف،ق،ك،ل،م،ن،و،ي،ه) .

أما الحروف التي تدغم في مجانسها أو مقاربها ستة عشر حرفا هي (ب،ت،ث،ح ،ج،د،ذ،ر،س،ش،ض،ق،ك،ل،م،ن).

أولا: حروف الإدغام عند القراء

صنف القراء الإدغام في الأصوات اللغوية إلى أربع فئات

1-مجموعة لا تدغم ولا يدغم فيها وهي (الهمزة ،الهاء الغين،الخاء)

2-مجموعة لا تدغم ويدغم فيها وهي (العين الواو الصاد الزاي الميم الياء)

3-مجموعة تدغم ولا يدغم فيها وهي (الحاء)

4- مجموعة تدغم ويدغم فيها وهي (الباء التاء الثاء السين الفاء الدال الذال القاف الكاف الجيم الشين اللام الراء النون الضاد الظاء الطاء

ثانيا: عدّد القراء المواضع التي خرج فيها أبي عمرو بن العلاء عن القاعدة القياسية للإدغام وهي :

1- لم يدغم أبي عمرو الباء في الميم ماعدا حالة واحدة وهي قوله تعالى "يُعَذِبُ مَنْ يَشَاَء"

لم يدغم الحاء في العين ماعدا قوله تعالى "فَمَن زُحزِحَ عَنِ النَّار"

لم يدغم الضاد في الشين ماعدا في آية واحدة " وحجته في ذلك أنّ السماع لم يرد ، فخالف بهذا القياس وليس معناه أنّه أبعد الإدغام بصرف النظر في قواعد النحو .

ثالثا: اختلف الرواة عن أبي عمرو في إدغام بعض الأمثلة

(فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلمِهِ) و الأرجح الإدغام) (وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ) فقيل بالإدغام للتقارب والإظهار لخفة الفتحة بعد السكون

(وَحَمَلُوُا التَورَاةَ ثمَّ) وفيهما قولان الإدغام والإظهار لخفة الفتحة بعد السكون

(وآتي ذا القربى) مما حكمه الجزم فقيل في هذا الإظهار للنقص وقلة الحروف كما قيل بالإدغام لوجود التقارب

(جئتِ شيئاً فرِياَ) قيل بالإظهار لكون المدغم تاء ضمير كما قيل بالإدغام لقوة الكسرة .

(ولتأتِ طائفةٌ) فالإدغام من أجل التجانس ووجود الكسرة والطاء ، والإظهار من أجل الجزم .

(وأقم الصلاة طرفي النَّهَارِ) الإدغام من أجل التجانس ووجود الطاء و الإظهار من أجل خفة الفتحة بعد السكون .

رابعا : اختلف الرواة عن أبي عمرو في إدغام بعض الأمثلة واعتمدوا في ذلك على القياس نحو قوله تعالى (فلا جناح عليه –والمسيح عيسى – و الريح عاصفة) والإظهار مذهب أبي عمرو(وَإِذَا رَأَيتَ ثمَّ) قياسا تظهر لأنها تاء ضمير إلا أنّ أبا عمرو أدغمها.

دراسة الباب الثالث

من الكتاب

توطئة:

جعل المؤلف الباب الثالث من كتابه هذا والذي وسمه ب: " الدراسة الصوتية"، وهو باب يحتوي على توطئة وخمسة فصول، وكعادة الكاتب لم يقسم فصوله لا إلى مباحث ولا إلى مطالب، بل اكتفى بتسمية الفصول والمسائل التي يحتوي عليها كل فصل،فسمى الفصل الأول ب: ملاحظات على أحكام الهمز عند أبي عمرو بن العلاء،وفيه مسألتان: الأولى ملاحظات على أحكام أبي عمرو في الإمالة، والمسألة الثانية ملاحظات حول أحكام أبي عمرو في ياءات الإضافة، أما الفصل الثاني فكان تحت اسم الإدغام عند النحاة، وفيه مقارنة بين القراء والنحاة ، يليها جدول مقارنة الأصوات المدغمة، وذهب في الفصل الثالث إلى أساس قواعد النحاة، وبين قوسين كتب(دراسة صوتية) ليتحدث في هذا الفصل عن صفات الأصوات عند سيبويه أولا، ثم في مسألة ثانية عن مقاييس الإدغام عند النحاة، وكان الفصل الرابع حول موقف المحدثين من المخارج و الصفات ووصف الأصوات العربية، وفيه مسائل أولها ظاهرة المماثلة عند المحدثين وعلاقتها بالإدغام، وبعدها نقد تقسيمات القدماء للإدغام،ففكرة التجانس وفكرة التقارب، والعلاقة المخرجية والعلاقة الوصفية، ليردفهم بمجموعة جداول هي تسع فيها قياس درجات الأصوات، ثم فصلا خامسا جاء في الإدغام وعلاقته بالإبدال، فعرَّف بالإبدال تم جداول مقارنة أصوات الإبدال بالإدغام في حالة التقارب ، فالأصوات المتجانسة فالأصوات المتقاربة، ثم ملاحظات وتفسير،هذا وسنأتي على بعض التفصيل لكل فصول الباب، بالمقارنة والتحليل والنقد إن احتيج لذلك في موضعه وبابه إن شاء الله تعالى.

الفصل الأول:

ملاحظات على الهمز والإمالة وياءات الإضافة

أوّلا: ملاحظات على أحكام الهمز عند أبي عمرو:

بدأ المؤلف أول فصل في الباب الثالث بقوله ملاحظات على أحكام الهمز عند أبي عمرو بن العلاء، في الإمالة ثم في ياءات الإضافة، وكان قد قدم في التوطئة التي سبقت الباب كلاما وهو ما جعله يقول هنا ملاحظات، لأن القول هنا نتيجة استقراء منه وتتبع ليس إلا،فلا تكون منه بمنزلة النقد والاستدراك، حيث لا يلزم منه ذلك نحو قراءة من القراءات المشهورة المتواترة إلى رسول الله _صلى الله عليه وسلم_ كما أنَّ هذا باب قد كفانا الأوائل فيه علما وفهمنا وعملا، وهم الأقرب منا إليه زمانا ومكانا، وعصرهم عصر الإقراء والإسماع على أوسع نطاق وأكثره، وما انتهى إلينا من هذا العلم إلا ما كان عن طريقهم وبفضلهم بعد فضل الله تعالى.

قول المؤلف في التوطئة في الصفحة 163الفقرة الثالثة يفي بالغرض اختصارا لما أطلق قلمه فيه في هذا الفصل، وإليك قوله :" ويكفي أن نذكر هنا أن الإمالة كظاهرة صوتية إنما كانت في أكثر مواضعها من تقاليد تميم وجيرانها من قبائل العرب في وسط الجزيرة وشرقيها ... فإذا كان أبو عمرو قد اختار في قراءته بعض أوجه الإمالة، دون توسع في القراءة بها، فذلك دليل على اعتداله في موقفه بين قراءة الحجازيين، وتقاليد التميميين اللغوية"[1]، ثم قال بعدها:"إن القدر الذي اختاره أبو عمرو في مواضع الإمالة يعد في رأينا القدر الذي توافرت معه خاصة الفصاحة لدي قريش وتميم، دون غلو أو انراف"[2]

---

[1] – عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي–أبو عمرو بن العلاء– مكتبة الخانجي بالقاهرة مصر،الطبعة الأولى 1408هـ/1987م ص164.

[2]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص167.

أ- بدأ المؤلف بوصف الهمزة عن طريق رسومات خمس توضح حالة إنتاجها آخذا تلك الرسومات من كتاب (GENERAlPHONETI-طبعة ميدسون1960) ومحللا لها مستندا إلى قولين لباحثين غربيين هما: دانيال جونز (DANIAL JONS) الذي قال أنّ الهمزة صوت لا هو بالمجهور ولا بالتنفسي، والثاني هو: هفنر (R –MHEFFNER) من أنّ الهمزة صوت مهموس دائما، ليقول أنّ الواقع لا تعارض بين الرأيين، فكلاهما قد نفى عن الهمزة صفة الجهر. ثم قال:"ومن الأوصاف التي خص بها القدماء الهمزة أنّها صوت سلس في النطق سهل في الذوق دون مبالغة في تحقيقه، وهي صوت مرقق في جميع المواضع"[1] مرجعا هذا القول إلى ابن الجزري في النشر.

ولم نجده بهذه الصيغة عند ابن الجزري،وإنّما وجدناه في باب الوقف على الهمز وهو قوله:" ولما كان الهمز أثقل الحروف نُطقا وأبعدها مخرجا تنوّع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف كالنقل، والبدل، وبين بين، والإدغام، وغير ذلك، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفا..." وقال أيضا :"...والقصد أنّ تخفيف الهمز ليس بمنكر ولا غريب، فما أحد من القراء إلا وقد ورد عنه تخفيف الهمز، إمّا عموما، وإمّا خصوصا،... وقد أفرد له علماء العربية أنواعا تخصه، وقسّموا تخفيفه إلى واجب وجائز، وكل ذلك أو غالبه وردت به القراءة، وصحَّت به الرواية، إذ من المحال أن يصح في القراءة مالا يسوغ في العربية، بل يسوغ في العربية مالا يصح في القراءة،لأنّ القراءة سنة متبعة، يأخذ بها الآخر عن الأوّل..."[2].

وبهذا فقد أعطى المؤلف استنادا إلى الأقوال السابقة -للعلماء الغربيين- صفة واحدة للهمزة، وأنكر أن يقال:" هذه همزة مسهلة، أو بين بين أو هذه همزة مقلوبة هاء إذ لا وجود في الواقع للهمزة في

---

[1]- المصدر السابق ص 167/ينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص 353/352.

[2]- المصدر نفسه، ص188

هذه الحالات..."[1] ، وهو بهذا يخالف أقوال جمهرة النحاة والقراء والكلام عن هذا في مظانه من كتب النحو والقراءات والتفسير ففيها بسط القول ولينظر لهذا النشر في القراءات العشر لابن الجزري، وشروح الشاطبية وغيرها، وفي كلام ابن الجزري السابق إشارة إلى هذا.

ثم تحدّث عن الهمزة المحقّقة في قراءة أبي عمرو بن العلاء مستعملا التقطيع المقطعي لمثالين ، ليخلص إلى صواب تحقيقها لاستثقال النطق بحركتين طويلتين عند إسقاطها، فكان الهمز أخف منه[2] .

وبعده تحدث عن الهمز الساكن وباستعمال التقطيع الصوتي لثلاثة أمثلة، ينحو نحو النتيجة الأولى من صواب التحقيق عند أبي عمرو بقوله:" وهكذا نجد أبا عمرو يهدف في كلتا الحالتين السابقتين إلى الحفاظ على موقع الهمزة..."[3]، ومن بعد هذا يتحدث عن الهمزتين في الكلمة والكلمتين ليذكر الخلاف بين علماء هذا الفن في أي الهمزتين كان يحذف أبو عمرو، ليرجِّح هو بأنّ المحذوفة هي الهمزة الأولى ، من حيث وقعت بين حركتين ، فهي أكثر ميلا إلى التّلاشي من الهمزة الثانية التي وقعت أوّل الكلمة، فهي الأكثر ثباتا في موقعها[4].

وهذا ما ذكره ابن الجزري في النشر حيث قال:" فاختلفوا في إسقاط الهمزتين من ذلك وتخفيفها، فقرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى منهما في الأقسام الثلاثة، ووافقه على ذلك ابن شنودة ..."[5]، ثم قال المؤلف:"وسيظهر من حديثنا عن النظام المقطعي أنّ الصوت أكثر تعرضا للحذف والتأثر حين يكون نهاية مقطع، وهو أكثر ثباتا في موقعه حين يكون بداية مقطع، ويلاحظ أنّ هذا الحكم مقتصر على ما إذا كانت الهمزتان في كلمتين".[6]

---

[1]– ابن الجزري، النشر، ص188

[2]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص167.

[3]– المصدر نفسه، ص169

[4]– المصدر نفسه، ص169

[5]– ابن الجزري، ص 312/ ينظر أيضا شروح الشاطبية/ وأحكام القرآن للحصري.

[6]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص169

ثم تحدث عن انتقال الهمزتين من ضم إلى فتح، ثم من فتح إلى فتح ومن فتح إلى ضم، ثم من ضم إلى كسر، فتسقط الهمزة في الحالة الأولى ليحل محلها صوت لين، وفي الثانية من فتح إلى فتح أو فتح إلى ضم، فالناتج حذف الهمزة الثانية، والثانية فتحة وكسرة سماها القدماء الياء المختلسة، أما الثانية ففتحة فضمة فهي الواو المختلسة، هذا في الكلمة الواحدة ، أمّا في الكلمتين ففتح إلى ضم أو فتح إلى كسر أو ضم إلى كسر دون العكس، وهنا أبو عمرو يسقط الهمزة الثانية أيضا وإبقاء حركتها لتنطق على الصورة السابقة : فتحة فضمة، أو فتحة فكسرة في الحالتين الأوليتين، فانتقال ينتج الواو وآخر ينتج الياء وهو اختلاس ، والانتقال منضم إلى كسر ينتج الاختلاس نفسه.[1]

وكل هذا ممّا قال المؤلف مذكور في كتب القراءات وبعض كتب النحو والتفسير، وهو في مظانه ويكفي أن نرجع إلى الكتب المتخصصة في التلاوة وأحكامها لنعلم، وينظر لهذا النشر وشروح الشاطبية.

ثم جاء بقول لابن جني من كتاب سر صناعة الإعراب في تفسير عبارة "بين بين" يقول فيها:" وأمّا الهمزة المخفّفة فهي التي تسمى الهمزة بين بين" وهو قول منقول عن سيبويه ، وبهذا فهو يرد على نفسه في كلام سابق بدية هذا الفصل، حيث قال لا وجود لصفة بين بين، فليرجع إليه.

ويخلص المؤلف بعد هذا إلى "أنّ أبا عمرو قد حاول في معاملته للهمزة المحافظة على النظام المقطعي الذي يتضمن الهمزة، فهو إما أن يثبتها محققة، وإمّا أن يعوض عنها حركة طويلة أو قصيرة في إثر أخرى، أو صوت لين، والحالة الواحدة التي اختار فيها الإسقاط دون تعويض، لا يكاد يحس المستمع بأثر ذلك الإسقاط لوجود نظيرها ونظير حركتها..."[2] و هو كلام قد سبق أن أشار إليه علماء الإقراء، وقد تحدثوا عنه وبإسهاب، ولم يغفله بعض النحاة وبعض المفسرين.

---

[1]– ابن الجزري، النشر، ص 170.

[2]– ابن الجزري، النشر، ص172.

ثم يزيد على هذا القول :" فإذا تأملنا هذا الموقف من أبي عمرو في ضوء ما يجري عليه لسان أهل الحجاز من عدم الهمز إلا عند الاضطرار، وما جرى عليه لسان تميم من التحقيق المطلق للهمز، وجدناه يتخذ موقفا وسطا بين الطرفين وهو موقف الاعتدال الذي اتصف به في كل اختياره"[1].

وهو في كل هذا – المؤلف– لم يأت بجديد غير التقطيع الصوتي الحديث لعلم الأصوات الذي وافق القراء إلى حد كبير، ولا جديد أيضا غير تلك العبارات من مثل(أرجح وأرى) وقد سبقه الأوائل من العلماء القراء، وأهل النحو وأهل التفسير في تلك الآراء.

ثانيا: ملاحظات على أحكام أبي عمرو في الإمالة

قال المؤلف يتضح ممّا تقدم أن هناك تلازما بين الإمالة لدى أبي عمرو وبين صوت الراء في غالب اختياره، قال ابن الجزري في النشر:" وتنقسم أيضا إلى قسمين: إما إمالة شديدة وإمالة متوسطة، وكلاهما جائز في القراءة جار في لغة العرب... قال الدّاني: والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس..."[2] ، وقال أيضا في النشر:" وقد اختلف أئمتنا في كون الإمالة فرعا عن الفتح، أو أنّ كلا منهما أصل برأسه مع اتفاقهم على أنّهما لغتان فصيحتان صحيحتان نزل بهما القرآن ... فما من كلمة تمال إلا و في العرب من يفتحها..."[3].

قال المؤلف :" فهو يميل من الأمثلة السابقة أسارى– نصارى – بشرى– ذكرى..."[4] ويمكن تلخيص أحكامه في الإمالة على الوجه التالي:

1– تمال الفتحة الطويلة إذّا كان بعدها راء مكسورة كسرة إعراب مثل:" القهار– الأبرار– ديارهم"

---

[1]– المصدر نفسه،ص .172

[2]– المصدر نفسه، ص 429/ينظر أيضا التيسير، لأبي عمرو الدّاني.

[3]– ابن الجزري، النشر، ص430

[4]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص173

2- تمال أيضا في نهاية الكلمة إذا سبقها راء، وفصل بينهما صوت كالهمزة في مثل "رأي" وخرج عن هذا في مثل " الكافرين" ففيه راء ولكن فَصَل بين الصوتين فاصل غير الهمزة .

"الناس" إذا كانت مجرورة لا غير وهي لغة أهل الحجاز كما حكى ذلك ابن الجزري في النشر.

3- إمالة " أعمى" الأولى في قوله تعالى:" ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضلّ سبيلا"[1] [الإسراء –آ-72] وقال بعد هذه الأمثلة :" فإذا صرفنا النظر عن هذا الذي خرج عن أصل أبي عمرو في الإمالة وجدنا أنّ هذا الأصل قد اطَّرد لديه اطِّرادا قياسيا في المواضع التي ذكرنا"[2]. ثم قال لهذا التلازم بين الراء والإمالة لدى أبي عمرو ما يسوغه من الناحية الصوتية كما يقول ذلك أنّ الرّاء صوت متوسط يشترك في هذه الصفة مع الياء ، ويدلل برأي لسيبويه منقول من سر صناعة الإعراب عن القرب بين الصوتين يقول فيه:" بأنّ الألثغ يجعلها ياءً"[3] يحاول المؤلف شرح هذا القول ليخلص إلى أنّ :" الانسجام الصوتي عند أداء الإمالة على شرط أبي عمرو في أتم أشكاله، يساعد عليه اشتراط وجود كسرة تالية للحركة الممالة في أغلب الحالات ... لم يكن يرقق شيئا من الراءات المتحركات سوى المكسورة ..."[4].

وقال أيضا :" ولدى أبي عمرو غير الإمالة الخالصة ... إمالة أخرى لطيفة أو بين اللفظتين كما عبر القدماء ، وهي بين حركة الممالة والفتحة المرققة ... وقد اختار هذا النوع من الإمالة في كلمات لم تقو فيها الأسباب الداعية إلى إمالتها طبقا لاختياره، وذلك فيما كان من الأسماء المؤنثة بزنة فَعْل وفِعْل وفُعْل، وليس فيه راء مثل :" المولى- السلوى- الرؤيا- الدنيا- سيماهم- إحدى"

---

[1]- الإسراء ، الآية 72

[2]- المصدر السابق ص174

[3]- المصدر نفسه، ص 174

[4]- المصدر نفسه، ص174

ويلحق بهذه الأسماء موسى وعيسى ويحي"[1]، يقول:" المؤلف تنسب الإمالة عموما إلى تميم قوم أبي عمرو ، كما ينسب الفتح لأهل الحجاز " وهذا القول ذكرناه عن الداني في النشر لابن الجزري.

يزيد المؤلف :" لأبي عمرو موقف وسط بين الطرفين فتح الحجاز وإمالة تميم شأنه في قراءته كلها ... كما رأيناه قد اقتصر في إمالته على طائفة معينة من الكلمات تندرج تحت أصل واحد، مع بعض إضافات مختارة قليلة، ذكرنا سبب اختياره لها ... ربما قد تأثر بأئمة القراءة المكيين الذين أخذ عنهم، من أمثال مجاهد بن جبر المكي..." ويقول عن هذا:" فليس يبعد أن يكون أبو عمرو بن العلاء قد تأثر في نهجه في الإمالة بشيوخه المكيين، وهم كما رأينا في الباب الأوّل أبرز شيوخه وأكثرهم قربا من قراءة الفصحاء"[2] .

وكل ما ذكره المؤلف هنا عن إمالة أبي عمرو مبسوط في كتب القراءات وبعض كتب النحو والتفسير وهو مبسوط في النشر لابن الجزري وشروح الشاطبية. قال ابن الجزري في النشر:" وأمّا فائدة الإمالة فهي سهولة اللفظ، وذلك أنّ اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخفّ على اللسان من الارتفاع، فلهذا أمال من أمال ، وأمّا من فتح فإنّه راعى كون الفتح أمتن، أو الأصل"[3] .

ولهذا ذكر ابن الجزري في النشر:" ووافقهم أبو عمرو في جميع ما تقدم على ما كان فيه راء بعدها ألف ممالة بأي وزن كان نحو(ذكرى- بشرى- أسرى- القرى –النصارى- أسارى- سكرى- فأراه- اشترى وراء –يرى) فقرأه كله بالإمالة وأُختلف عنه في ياء (بشرى) في يوسف، فرواه عنه عامة أهل الأداء بالفتح"[4] وليست إمالة أبي عمرو محل اتفاق بين الرواة فله أوجه أخرى تروى عنه، وبسطها في النشر فيه هذا الباب عند ابن الجزري.

---

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي المصدر السابق ص175

[2]– المصدر نفسه، ص 176/175

[3]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص177/ ينظر لهذا النشر لابن الجزري.

[4]– ابن الجزري، النشر، ص 438.

ثالثا: ملاحظات حول أحكام أبي عمرو في ياءات الإضافة: قال المؤلف في هذا :"وأنّ أبا عمرو بما عُرف عنه من التوسط فيما يختاره يبدو أنه كان يكره تتابع الحركات المتغايرة ، يعني أنّه يكره أن تتوالى في النطق فتحة وكسرة وضمة على صورة ما، فإذا اجتمعت تخلَّص من إحداها تخفيفا "[1]

ويشير المؤلف تعليقا على هذا الكلام إلى قول لسيبويه في الكتاب حيث يذكر هذه الكراهة عنه حيث تحدث عن الإسكان في (عُصِرْ) فقال سيبويه:" وإنّما حملهم على ذلك أنّهم كرهوا الكسرة بعد الضمة ... كما قال بكراهة العرب رفع ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور أو المضموم كَرُم وعَلِم "[2]

ويأتينا المؤلف بمثال عن ذلك من قراءة أبي عمرو في كلمة (أعيذها) فقال :"مما وقع بعد الياء فيه همزة مضمومة، فلو أنّه فتح الياء لنطق على التوالي بكسرة ففتحة فضمة، وهو أمر يكره ذوقه ولذا أسكن الياء ليكون الانتقال من الكسرة إلى ضمة فحسب " ويقول: وهنا ينشأ ما يسميه القراء بالمد المنفصل [3] ، وهذا الذي من المد ينظر له أحكام المد في بابه من كتب القراءات.

أمّا هذا الكلام وهذا المثال ، فليس ممّا يناسب هذا المقام وهذا العنوان فكلمة المثال –أعيذها– لست من ذوات ياءات الإضافة ولا الكلام الوارد هنا من قبل هذا الباب، وإليك تعريف ياء الإضافة عند ابن الجزري في النشر:" وياء الإضافة هي ياء المتكلم، وهي ضمير متصل بالاسم والفعل والحرف فتكون مع الاسم مجرورة المحل، ومع الفعل منصوبة ، ومع الحرف منصوبة ومجرورة بحسب عمل الحرف..."[4]، يضيف بعد ذلك:" فإذا لم تجتمع الحركات الثلاثة، وكان المجتمع منها حركتين أولهما طويلة، وهي متلوة بساكن أو بهمزة مفتوحة أو مكسورة، ترتب على ذلك ضرورة المد، قبل الهمزة فإذا

---

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، ص.178

[2]– المصدر نفسه، ص 178 / ينظر لذلك الكتاب لسيبويه

[3]– المصدر نفسه، ص178

[4]– ابن الجزري، النشر، ص 549/ ينظر أيضا شروح الشاطبية ص747/ وكذلك محمود خليل الحصري القراءات العشر من الشاطبية والدرة.

وجد مندوحة عنه هرب إليها، وهو هنا يختار فتح الياء..."[1] يقول: أي أنّه يُفَضِّل النطق بصوت اللين المركب على أن ينطق بحركة طويلة ممدودة، أو مقصورة، ومن أمثلة ذلك (إنيّ أعلم – يدي إليك- عهدي الظالمين- إني اصطفيتك) وهكذا يقول: لم نجده يقصر الحركة الطويلة على ما عليه قراءة حفص، في مثل المثالين الأخيرين، بل استدل بها صوت لين مركبا.

وما قيل عن الكلام الأوّل يقال عن هذا الكلام فهو هنا لم يقدم ما يوضح هذا الرأي في ياءات الإضافة والفتح فيها، وقد روى الفتح عن أبي عمرو وعن غيره علماء القراءات، وبعض النحاة، وبعض المفسرين، وفي النشر بسط ذلك كله في (باب مذاهبهم في ياءات الإضافة) وفيه يقول ابن الجزري:" والفرق بينها وبين ياءات الزوائد أنّ هذه الياءات تكون ثابتة في المصاحف وتلك محذوفة ... وهذه الياءات الخلف فيها جارٍ بين الفتح والإسكان، وياءات الزوائد الخلاف فيها ثابت بين الحذف والإسكان"[2]

ثم يقول – ابن الجزري- إذا تقرر ذلك فاعلم أنّ ياءات الإضافة في القرآن على ثلاثة أضرب:

الأوّل: ما أجمعوا على إسكانه، وهو الأكثر لمجيئه على الأصل نحو:(إنيّ جاعل).

الثاني: ما أجمعوا على فتحه، وذلك لموجب إمّا أن يكون بعدها ساكن لام تعريف أو شبهه، وجملته إحدى عشرة كلمة في ثمانية عشر موضوعا منها:(نعمتي التي) في المواضع الثلاثة، و(بلغني الكبر)، و(حسبي الله) إلى آخر الأمثلة.

والضرب الثالث: ما اختلفوا في إسكانه وفتحه وجملته مائتا ياء واثنتا عشرة ياء، وقد عدّها الدّاني وغيره: أربع عشرة، وزاد آخرون اثنين فجعلوها مائتين وست عشرة [3].

---

[1]–المصدر نفسه، ص178

[2]– ابن الجزري، النشر، ص 549

[3]– ابن الجزري، النشر، ص 182.

ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى النشر في القراءات العشر وشروح الشاطبية والتيسير لأبي عمرو الدّاني وكل كتب القراءات الجامعة والمختصة بكل قراءة.

الفصل الثاني:

الإدغـام عند النحـاة

صدَّر المؤلف هذا الفصل بقوله:"حاول النحويون أن يقعِّدوا ظاهرة الإدغام، كما حاول القراء أن يعللوا لرواياتها"[1]، وقلنا إن كان النحويون حاولوا التقعيد للظاهرة وهذا واجب عليهم لأنّهم أمام علم حادث في تاريخ العرب، إذ لم يكن للعرب قواعد للغتهم ولا لظواهرها الصوتية والأخرى النحوية، فإنّ تعليل القراء لرواياتهم إنّما تعليل بيان وشرح وتوضيح وآخر للتسهيل، حيث القراءة سنة متبعة كما أجمعت على ذلك جماهير العلماء المعتدين لذلك، وهم من أخضعوا القواعد النحوية للقرآن لا العكس.

قال أبو عمرو الدّاني- رحمه الله- :"لا تعملوا في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة أو الأقيس في العربية، بل اعملوا على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، ثبتت الرواية لم يردها قياس العربية لأنّ القراءة سنة متبعة يجب قبولها والمصير إليها"[2]، وقال ابن الجزري في النشر:"كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصحَّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحل إنكارها، بل هي الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها ..."[3]، وقال محمود خليل الحصري:" اعلم أنّ علم القراءات فن يعرف به من حيث السماع، وموضوعه كلمات القرآن من حيث يبحث فيه عن أحوال النطق بها، وثمرته صيانة القرآن من التحريف والتغيير ومعرفة ما يقرأ به كل من أئمة القراءة ... واستمداده من السنة والإجماع..."[4].

---

[1]– ابن الجزري، النشر، ص 182.

[2]– أبو عمرو الدّاني، جامع البيان .

[3]– ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار ابن الجوزي القاهرة، مصر، ط1، 2014، ص 11.

[4]–محمود خليل الحصري،القراءات العشر من الشاطبية والدّرة، مكتبة السنة بالقاهرة مصر، ط الأولى،1424/ 2003،ص4

قال المؤلف بأنّه ذكر في بداية الكتاب –مشيرا إلى الفصل الثاني من الباب الثاني– من أنّ القراء لم يعرفوا من أنواع الإدغام التي وردت في كلام الغويين غير النوع الأول، الذي هو إدغام الأول في الثاني ، معللا ذلك بأن القُراء أتباع رواية، في حين أنَّ اللغويين والنحاة يعالجون الظاهرة في حدود ما سُمع من العرب، ثم ما يلبث أن يحاول إنصاف القراء بأنّهم تعرّضوا لما وجدوه عندهم في القراءات من أمثلة ليس إلا، وذلك في الفصل الثاني من هذا الباب ، وهو قوله في الصفحة 188 الفقرة الأخيرة:" على حين لم يجد القراء أمثلة من هذا القبيل في القرآن، فلم يتكلموا في هذا الجانب.[1]

وقد حاول المؤلف أن يشرح تعليل النحاة للإدغام بصوره الثلاث من مثل تعليل سيبويه*، ووصف عمل هذا الأخير بالمحاولة الصريحة لوضع القواعد، وفي نسبة الأمثلة إلى بيئاتها، فعند النحاة بعض الحروف لا تدغم في أخرى إلا إذا حوِّلت إلى مثلها، فيقع عندهم إبدالها إلى أمثلها حتى تدغم في بعضها، وهو عكس ما عند القراء، وفي شرح المفصل الكلام وافيا، فلا نعلم لما المؤلف لم يرده، بل عاب على النحويين أنّهم عالجوا عملية الإدغام وحدها دون إشارة إلى ما يسبقها من حذف للحركة.

وقلب للصوت من مثل الثاني[2]، والكلام بنصه في شرح المفصل، المجلد العاشر الصفحة121 طبعة المنيرية الأولى، ويجعل هناك فرقا بين فهم اللغويين للإدغام وفهم النحويين له، وغفل المؤلف عن أسلوب التعبير عند الأوائل فهو قليل كثيرة الفائدة كما يقولون، وهو أسلوب الاختصار والإيجاز عند الأوائل مما يجيدونه ويعرفونه، ليس كعصر المؤلف الذي فيه الكلام يبسط بسط الفرش والحصير ومع ذلك لا يفهم، فهم كانوا يتفهمون كلام بعضهم بعضا رغم إيجازه واختصاره، ولو تمعن المؤلف كلام الشارح جيدا لرأى أنّ التعريف مبسوط، مع أن أمثلة المؤلف مأخوذة من هناك...؟!، يضاف إلى ذلك نقد عبارات الأوائل من مثل (الإدخال)، واستحب عبارة التقريب الذي استعمله سيبويه الذي

---

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص188

***–يلاحظ أنّه لم يوضح ما إذا كان يقصد النحاة الأوائل دون المتأخرين أو جميعا.**

[2]– المرجع السابق ص123/122 بتصرف يسير.

يأخذ عنه كثيرا مع أنّ علماء الإقراء وكثير من النحويين بعد ذلك على رأي الخليل في المخارج والصفات، لا على رأي سيبويه وإن كان هذا الأخير طرق في بحثه جديدا ولامس بعض الحقائق زيادة على الخليل، كما يلجا إلى ابن جني في (سر صناعة الإعراب) الذي ينحو على مذهب سيبويه في هذه المسألة، وعلى كل فإن كلا من القراء والنحويين واللغويين قد اتفقوا على الأخذ بالإدغام وتوافقوا على فهمه ، ولكّنهم اختلفوا في وصفه وفي استعمال العبارات الواصفة كما اختلف القراء مع النحاة في تقسيمه ووضع شروطه،ولمن أراد الاستزادة فليرجع إلى شروح الكتاب، وسر صناعة الإعراب، شروح المفصل وشروح الألفية، وشروح الشاطبية والنشر،ثم يتخلص من هذا التخبط في كلامه عن الإدغام عند القراء في الفصل نفسه حيث يقول:" وعلى أية حال فإنّ بين مفهوم الإدغام لدى كل من النحويين والقراء عموما وخصوصا مطلقا كما يقول المناطقة..."[1]

1. أما في أنواع الإدغام فيقر بتسجيل اتفاق اللغويين والنحاة على أنواع الإدغام واختلاف القراء في ذلك،وعليه يقول:" وكان الاتفاق كاملا بين ما سجله اللغويون، وما قرّره النحاة من أنواع الإدغام، وقد سجل كل فريق من الظواهر ما أعانهم عليه مستوى بحثهم، لكن القراء اختلفت بصدد هذه الأنواع ووجهة نظرهم على ما سنفصله بعد ..."[2] ثم يأتي بأمثلة من معجم لسان العرب لروايات اللغويين التي وضع النحاة قواعدها المتنوعة، كما قال وهي على ثلاثة أنواع في الصفحات:128-129-130.

2. ثم يأتي على ذكر شروط القراء في الإدغام وهي السبب والشرط والمانع: ويشرح هذه الشروط اختصارا، وكل هذا مبسوط في كتب القراءات وبعض كتب النحو القديمة التي عنت بهذا، ويذكر في طيات هذا ملاحظة لابن الجزري في قوله:" ولابن الجزري في كيفية الإدغام ملاحظة هي:(أنّ الصوتين المدغمين في غير المثلين لم يعدم أحدهما وجوده بإدخاله في حرف ملفوظ بهما –كما

---

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص127

2– المرجع نفسه، ص 130،129،128

وصفنا –طلبا للتخفيف)"[1]، فذكر هذه الملاحظة التي تعد الحرفين المدغمين في حالة التقارب كما لو كان متماثلين ملفوظا بهما ، يقول:" ولسوف يظهر من تحليلنا فيما بعد مدى صحة هذه الملاحظة في نظر البحث الحديث" [2]

يخلص في نهاية البحث إلى أقسام الأصوات بالنسبة للإدغام عند النحاة هي:

1- أصوات لا تدغم ولا يدغم فيها وهي الهمزة.

2- أصوات لا تدغم ويدغم فيها وهي: ح–ش–ي– و–ض–ط–م.

3- أصوات تدغم ويدغم فيها وهي: هـ –ع.

4- أصوات تدغم ويدغم فيها وهي: خ–غ–ك–ق–ج–ل–ن–ر–ط–د–ت–ظ–ذ–ث–ص–ز–س–ب.

والكلام على تقسيم الأصوات على هذا النحو مظانه في كتب النحو القديمة والحديثة

مقارنة بين القراء والنحاة: يقول المؤلف إنّ النحاة زادوا على القراء أصواتا لا تُدغم ولا يُدغم فيها مثل (العين) وقال (والحاء) أيضا وقد ذكرها في القسم الرابع التي لا تدغم ويدغم فيها، فكأنّه وهم فيه، وقال إنّهم من جهة نظرهم الصوتية، قد أجازوا إدغام الهاء في الحاء رجعيا وتقدميا، ولم يجيزوا إدغام الحاء في الهاء رجعيا[3]، وعمل النحاة هذا تعليل لبعض الأصوات عند بعض القبائل وليس عاما لكل العرب فهو منقول عن بعضها بما يسمى(بلغة أو لغية) لدى بعض النحاة، وليس هذا من باب الاطراد المطلق فينظر في بابه في كتب اللغويين والنحاة الأوائل.

---

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص128

[2]–المرجع نفسه ص133 /ينظر النشر باب الإدغام

[3]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص187

وفي إجازة النحاة إدغام الغين و الخاء فقال أمر تجيزه قوانين المماثلة، وفي حديثه عن المجموعة الثانية التي لا تدغم ويدغم فيها، ذكر خلاف القراء مع النحاة فيها واتفاقهم في ثلاثة منها هي: الواو – الياء–الميم وعلل لخلاف النحاة بتجاوبهم مع القواعد الصوتية، وعليها فقد منعوا إدغام بعض الأصوات بسبب صفاتها وضياع هذه الصفات حالة إدغامها ، من مثل الشين في السين وذلك ورودها عند القراء في مثال واحد:" ذي العرش سبيلا" الإسراء آ42، ومن مثال الضاد في الشين مثالا واحدا أيضا هو:" لبعض شأنهم" النور آ62، مع عدم اتفاق القراء على إدغامها، ومنه فهو يرجح موقف النحاة على القراء وقال بعدم جواز الإدغام فيها مطلقا أخذا برواية الإظهار.

كما يذكر اتفاق النحاة والقراء في صوتي الصاد والزاي، فلم يجز القراء والنحاة إدغامهما في غيرهما، وعلى هذا يذكر بعد ذلك جواز إدغام أصوات الصفير بعضها في بعض عند النحاة لإمكان التقائها في درج الكلام، في حين أن القراء لم يتحدثوا عنها لعدم وجود أمثلة في القرآن بحسب رأي المؤلف[1]، وذكر إجازة القراء إدغام الحاء في العين بناء على رواية مختلف فيها في قوله تعالى:" زحزح عن النار"آل عمران آ185، وذكر اختلاف النحاة والقراء في المجموعة الثالثة التي تدغم ولا يدغم فيها فقال هي عند القراء الحاء، أما النحاة فهي عندهم تشمل الهاء والعين.[2] ويذكر تعليله للقراء في حديث سابق، ويواصل في ذكر كلام عن سيبويه وكيف يرجح الإظهار مرة فيقول هو الأفصح:" الإدغام أحسن والبيان عربي جيد حجازي، في إدغام (جعل لك– فقل لبيد)، ومرة إدغام العين في الهاء من مثل إدغام بني تميم(محّم يريدون معهم– ومحؤلاء يريدون مع هؤلاء) والبيان أحسن.

وقال في العين مع الحاء البيان أحسن والإدغام حسن.

وقال في القاف مع الكاف البيان أحسن والإدغام حسن.

وقال في الكاف مع القاف البيان أحسن والإدغام حسن.

---

[1]– المصدر السابق ص188/ ينظر لهذا النشر/ وشرح المفصل/ والإدغام بين النحويين والقراء.

[2]– المصدر السابق، ص189.

وقال في الجيم مع الشين الإدغام والبيان حسنان.

وقال في اللام مع الراء الإدغام أحسن، وقال في لام هل وبل مع الراء (وذلك قولك" هرّايت" وإن لم تدغم قلت: هل رأيت، فهي لغة لأهل الحجاز، وهي عربية جائزة[1]،وهنا يقول المؤلف عن سيبويه بأنّه يفضل لسان قريش ولا يخفي ميله إليها، ويضيف أنّ توصيف سيبويه للإدغام والإظهار في مثل قوله البيان حسن والإدغام حسن دليل على شيوعه على ألسنة العرب دون تمييز بين قبائلهم[2]، وهو ما جعله يقول أنّ الإدغام أصل في تميم ثم فشا على ألسنة العرب جميعا[3]

وبعدها وضع جداول لمقارنة الأصوات بين النحاة والقراء يخلص فيه إلى الترتيب التالي:

1- حالات تأثر الأصوات بعضها ببعض في الإدغام عند القراء والنحاة بلغت(106) وهي الأصوات التي تدغم في مجانسها أو مقاربها 16، في حين انفرد القراء بإدغام أربعة.

2-واتفقوا على عدم إدغام ثلاثة.

3-اتفقوا على أنّ الميم تخفى عند الباء.

وبلغ عدد الأصوات التي يدغم فيها مجانسها 27 صوتا هي مجموع حروف الهجاء عدا الهمزة.[4]

---

[1]- المصدر نفسه، ص190/ ينظر سيبويه الكتاب

[2]- عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص191

[3]-المصدر نفسه، ص191

[4]- المصدر نفسه، ص195

دراسة الفصل الثالث

أساس قواعد النحاة دراسة الأصوات

كعادة المؤلف ينحو سبيل سيبويه في هذه المسألة فهو هنا سيبني دراسته على ما قاله سيبويه في الكتاب، من صفات الأصوات عنده وتصنيفها كالآتي:

1- صفات عامة هي : الجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط.

2-صفات خاصة تتميز بها مجموعات صغيرة من الأصوات هي: الإطباق واللين والمد والإستطالة والتفشي والصفير والغنّة.

3-صفات خاصة تتميز بها أصوات مفردة هي: الانحراف والتّكرير.

ثم يأخذ في تفسير هذه الصفات، والكلام مبسوط في الكتب التي تناولت هذا الجانب، وخاصة كتب القراءات، وبعض كتب النحو قديما وحديثا، ليخلص إلى ما بدأ به حديثه في هذا القسم من أنّ الحديث عند النحاة على الإدغام يأتي بعد تبيين صفات الحروف ومخارجها، وهو الأمر نفسه عند القراء، لكنّه يذكر ما زاده سيبويه من أصوات ناشئة تكون نتيجة الحديث على لسان العرب، كالنون الخفيفة والغنّة والصاد التي كالزاي وكالألف الممالة، ثم أتبع ذلك بذكر أصوات مستهجنة غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا الشعر، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والضاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء[1].

[1]- عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص211.

ولا يخفى على من نظر في كتب القراءات ورود مثل هذا، و يخرج علينا المؤلف بنتيجة هي خلاصة انتباهه لما قاله سيبويه، وأنّ الإدغام ليس سوى وسيلة للاقتصاد في الجهد العضلي أثناء النطق أي أنّه طلب للخفة، سواء أكانت خفة إعرابية أم خفة صوتية، أمّا الخفة الإعرابية فهي حذف الحركة الإعرابية من آخر الكلمة المدغمة، والخفة الصوتية هي إشاعة الانسجام بين الأصوات المنطوقة، حتى لا ينبو بعضها عن بعض فيحدث ثقلا، وما خلص إليه المؤلف من كلام سيبويه هو ما نزل به القرآن ليس إلاّ فتيسير الله تعالى للقرآن وجعله ممكنا لمن أراد أن يتذكّر هو عين هذا الذي قرّره سيبويه في كتابه، فجهد النحاة لم يخرج عن دائرة القراء والقراءات، والكلام قد سبق عن الإدغام في قول أبي عمرو واختياره وسبب ذلك فليرجع إليه.

ويسرد لنا بعضا من الأمور في هذا الباب من مثل وضع اللسان في حالة الإدغام وأنّ أكثر الإدغام في حروف الفم، وأنّ الإدغام لا يكون إلاّ في الأقوى وعليه فهناك صفات لا أهمية لها، وصفات اعتد بها النحاة اعتدادا جزئيا ، وصفات اعتد بها النحاة اعتدادا كاملا وبسط الكلام في هذا يعد من التكرار الذي لا فائدة فيه، فيرجع إلى ما سبق في الإدغام وصفات الحروف ومخارجها، والملاحظ أنّه حاول إعطاء تفسير لظاهرة الإدغام وبيان فائدته، وهي الاقتصاد اللغوي وتيسير النطق، وخلاصة القول أنّ القراءات منبع كل هذا ومادته فلا حاجة لمزيد توضيح.

الفصل الرابع

موقف المحدثين من المخارج والصفات

وفي هذا الفصل يستفتح بعد إشارته إلى أنّ ما سبق هو من تراث القدماء فيما يتصل بدراسة الأصوات وصفاتها، وما أسسوه على ذلك من مقاييس بقوله:" بيد أنّ فيما قالوه بعض النقاط المبهمة التي تقتضي منّا علاجا حديثا يكشف عن غموضها..."[1]،أمّا هذا الإبهام والغموض الذين يتحدث عنهما، فهو يرى أنّ وضع جدول للأصوات الفصحى بوصفها القديم مرسومة بالرموز الصوتية الدولية سوف يعين على عملية الدّرس والتّحليل التي يقوم بها في هذا الفصل، ويقدم لذلك باختيار أساسين لهذا أوّلهما: التقسيم الذي قام به (فيرث) لمخارج الأصوات، وثانيهما هو التقسيم الشائع لدى أغلب المحدثين وهو الذي يقسم الفم إلى عدة مناطق رئيسية تبدأ من الشفتين إلى الحنجرة،

ومن هذا الجدول يقول يتضح رأي المحدثين وطريقتهم في تنظيم مخارج الأصوات وصفاتها، والمتأمل في التقسيم يرى عبقرية سيبويه في توزيع الأصوات ومجموعاتها على المخارج وبذلك فطريقة المحدثين تعين بحسب رأيه على فهم العلاقات بين مخارج بعض الأصوات المختلفة[2].

وقد قابل في هذا الجدول الأصوات العربية (حروف الهجاء) بالحروف اللاتينية...؟! وهذا بعيد في القياس إذ التنافر في هذا أكثر من التقارب لمن يعلم من أصوات الأعاجم شيئا ولو يسيرا، بالإضافة لفقدهم بعض الحروف وفقد لغتنا لبعض حروفهم والاختلاف الشديد بين نطقنا ونطقهم.

ظاهرة المماثلة عند المحدثين وعلاقتها بالإدغام

---

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص221

[2]– المصدر السابق، ص 222،223

لم يقدم تعريفا لظاهرة المماثلة، بل قال: المماثلة نوعان: رجعية وتقدمية، وذلك بحسب كونها من الأمام إلى الخلف أو من الخلف إلى الأمام والنوع الأول الأكثر شيوعا، وكليهما يحدث في لغة واحدة[1]، ومن مثال النوع الأول نطق بعض الناس لفظة (اجتمع – اجدمع) فقد التاء صفة الهمس يصبح مجهورا في صورة نظيره الدال لمجاورته إياه، كما اتخذت المماثلة التقدمية صورا يتأثر الثاني بالأول من مثل (ادّعى–و ادّكر– وازداد)، فالأول في صورة قلب لتاء الافتعال دالا، والثاني على مرحلتين حين قلبت تاء الافتعال إلى مجهورها الدّال على صورة المماثلة التقدمية، ثم فنيّت الذّال في الدّال على التأثر التقدمي، وفي الثالث انقلاب التاء دالا بالزاي المجهورة.

وقد تكون المماثلة رجعية يتأثر فيها الصوت الأول بالتالي كما في قولهم (ادّكر)، والتأثر قد يكون جزئيا بمعنى أن يفقد الصوت صفة من صفاته كالجهر والهمس، ويتحقق الصوت حينئذ ببعض صفاته الأخرى، وقد يكون كليا بمعنى أن يفقد الصوت وجوده كله ويصبح صوتا آخر.

أما عن سبب التأثر وقانونه فيقول المؤلف إنّ مؤلّفا كتاب (النحو التّاريخي للغة الفرنسية) :" لقد لعبت المماثلة دورا بالغ الأهمية في التطور الأصواتي للغة الفرنسية، ومن الممكن تعريف أثرها بأنّه صوت أكثر قوة يؤثر على صوت أكثر ضعفا، فيحيله شبيها به"[2]، يقول المؤلف فهما يرجعان سبب حدوث المماثلة إلى قوة ذاتية في الصوت المؤثر تميزه عن مجاوره الذي يتأثر به.

وذكر المؤلف رأيا آخر للعالم موريس جرا مونت حيث قال هذا الأخير:" أمّا الوجه الذي تتم به الظاهرة فهو ذو طابع خارجي لا يعتمد على جوهر الصوت، فإذا ما تحدثنا عنه من الوجهة

---

[1] المصدر السابق231/ ينظر الأصوات اللغوية

[2]–المصدر نفسه ص231/ ينظر كتاب الإدغام بين النحويين والقراء/ وكتاب historique de grammaire la langue francaise

*– هكذا وردت في النص من دون ال التعريف.

النفسية العضوية لم نجد للمماثلة الرجعية من تعليل سوى إسراع* بحركات النطق عن مواضعها، وبأنّ المماثلة التقدمية التزام هذه الحركات والجمود عليها"[1].

ويضيف على هذا القول توضيحا آخر هو:" ومع ذلك فهذه التفرقة ثانوية أمّا الشيء الأساسي فهو أنّ هناك صوتا يسيطر على صوت آخر وأن الحركة تتم في اتجاه أو في آخر ماإذا كان الصوت المسيطر موجودا في الأمام أو الخلف ... ولا شك أن الصوت المؤثر هو ذلك الذي تتوفر فيه الصفات، أن يكون أكثر قوة أو أكثر مقاومة أو أكثر استقرارا أو أكثر امتيازا،وإنما تتحدد هذه الصفات سلفا طبقا لنظام اللغة ..."[2]، يقول هذا العالم

إن القانون الذي تخضع له المماثلة هو قانون (الأقوى) ويمكن أن نحدد القضية كلها في كلمة واحدة هي (القوة) ، يقول بعدئذ إن الدليل قام على صحة هذا القانون عام 1895م، وفي كلام جرامونت وكلام المؤلف الذي استدل به تناقض وهو يورده هنا وبمخالفة جرامونت لكلامه بإبطال العامل النفسي للمتكلم، ويرجع الأمر إلى صفات المؤثر، ومما لا شك فيه أنّهما وغيرهما يسبحان في بحر علماء العرب الأوائل في ما ذهبوا إليه، ويكفي الرجوع إلى ما كتب في اللهجات العربية القوية والشاذة وما قاله الخليل، وسيبويه ،وابن جني ،وابن فارس، وابن سينا، والزمخشري، وأبو حيان وغيرهم كثير، ولهذا فالمؤلف يحاول أن يجد تقاربا بين ما قاله جرامونت وما لدى سيبويه وابن جني من وصف لبعض حالات الإدغام.

نقد تقسيمات القدماء للإدغام:

1- التقسيم الأول: إلى صغير وكبير

---

[1]- المصدر السابق عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص233/232/ ينظر لهذا traite de phonetique

[2]- المصدر نفسه، ص233/232/ ينظر لهذا traite de phonetique

قال المؤلف بعد أن ذكر معنى الإدغام الصغير والكبير عند القدماء (القراء):" المشكلة الصوتية فيما سمي بالإدغام الكبير هي عينها مشكلة الإدغام الصغير، وإن ضيّق القراء مجال هذا ووسعوا مجال ذاك، والعلة في هذا قلّة الأمثلة الواردة في القرآن، ويضيف لعلّه لتأثرهم بقواعد النحاة، فالتقسيم في رأيه يقوم على أساس نحوي وهو ما يدعه يرجح أن التقسيم هذا من صنيع القراء المتأخرين متأثرين بالنحاة بزعمه، ودليله أنّه لم يجده عند سيبويه والسيرافي فلم يذكروه ولم يشيروا إليه، وربما هو حادث بعد ابن جني، لأنَّ المسألة تدور حول الحركة الإعرابية وجواز حذفها"[1]

ولقد سبق وأشرنا أنّ القراء وبعض النحاة الأوائل إنّما حاولوا أن يخضعوا القاعدة النحوية للقرآن لا العكس، لأنّ القراءة سنة متبعة كما أسلفنا، وهو المشهور عندهم، أمّا التقسيم فقد جاء للحاجة إليه، كما جاء علم النحو والصرف للحاجة إليهما ومن ثم البلاغة كذلك، وفي تعليم القرآن وتلاوته مزيد حاجة بعد اتساع رقعة العالم الإسلامي ودخول غير فيه، بل ولوجود لكنة الأعاجم واللحن بعد ذلك عند العرب أنفسهم، بسبب تباعد الزمان وكثرة الاختلاط وفساد الألسن، وفي كتب أصول النحو وتاريخه وتاريخ النحاة ما يغني في هذا الباب.

2- التقسيم الثاني: إلى مثلين ومتقاربين ومتجانسين:

قال المؤلف:" قلنا عن التقسيم الأول: إنّه كان مؤسسا على وجهة النظر النحوية للإدغام وهذا التقسيم يقوم في حقيقته على التوزيع الصوتي للأمثلة الواردة، وقد وجدنا أنّ سيبويه ومن تبعه لم يذكروا منه سوى إدغام المثلين والمتقاربين، وجعلوا إدغام المتقاربة شاملا لما سوى المثلين..."[2]، ولا نعرف ما مقصوده بشامل لما سوى المثلين ؟!.

لم يورد شرحا وافيا لمعنى المثلين والمتقاربين والمتجانسين بعد أن ذكر أن مصطلح المجانسين ناشئ عن تأمل القراء على أساس أصواتي، وتعريفه لهم هو من تعاريف القراء لها، مضيفا بعض الشرح

---

[1]- عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص 239/ 240 بتصرف.

[2]- المصدر السابق ص240/ 241.

لذلك، ويستطرد في فكرة كل من التجانس والتقارب مستعملا مصطلح (العلاقة المخرجية) وتقسيمه لها إلى مناطق: أصوات المنطقة الأولى، وأصوات المنطقة الثانية، ثم الثالثة، ثم الرابعة، وهو استطراد لا شك أنّه حشو كلام لا يسمن ولا يغني من جوع وموضعه عند القراء معروف في هذا الباب.

ثم استعمل مصطلح (العلاقة الوصفية) ومقصوده وصف الأصوات أو ما أصطلح عليه بصفات الأصوات (الحروف)، وهو أيضا كلام قد سبق الحديث عنه وعمل المؤلف هذا من باب الحشو لا غير، ثم يضع لما ذكر جداول على الشكل التالي في الترتيب:

1-جدول لقياس تنازل الصوت عن الجهر: يخلص فيه إلى أنّ الحالات الإدغامية التي يفقد الصوت فيها صفة الجهر وحدها مع مجانسة أو مقاربه إحدى وعشرون حالة هي:(ج-د-ذ-ز-ض-ط-ظ-ع-غ-ق-ل).

2- جدول لقياس تنازل الصوت على الهمس: يخلص فيه إلى الحالات الإدغامية التي يفقد فيها الصوت صفة الهمس وحدها اثنا عشرة حالة هي: (ت-ث-ح-خ-س-ص-ك).

3- جدول لقياس تنازل الصوت عن الشدّة والحالات التي يتنازل فيها الصوت عن صفة الشدة ثلاث عشرة حالة هي:(ب-ت-د-ط) لوحدها، أمّا (الهمزة-ج-ق-ك) فلا تفقد شدّتها وحدها ولكن لأسباب.

4-جدول لقياس تنازل الصوت عن الرخاوة والحالات التي يتنازل فيها الصوت عن صفة الرخاوة تسع حالات هي:(ث-ذ-ظ-ل) لوحدها.

5-جدول لقياس تنازل الصوت عن الهمس والرخاوة: يخلص فيه إلى أنّ صوتا واحدا هو(ث) يتعرض لتغير صفته دون بقيه الأصوات الرخوة المهموسة.

6- جدول لقياس تنازل الصوت عن الجهر والشدّة: يخلص فيه إلى أنّ حالاته تحدث لجميع الأصوات الشديدة المجهورة التي هي:(ب-ج-د-ط) باستثناء (ق) التي بحسب رأيه فقدت جهرها في الفصحى منذ عهد بعيد..!

7-جدول لقياس تنازل الصوت عن الجهر والرخاوة: ويخلص فيه إلى أنّ ثلاثة فقط من الأصوات المجهورة الرخوة من تفقد صفتها من بين بقية المجهورات الرخوة وهي:(ظ-ذ-ل).

8-جدول لقياس تنازل الصوت عن الهمس والشدة: يخلص فيه إلى أنّ صوتا واحدا هو (ت) من يتغير.

9- جدول لقياس حالات الاتفاق في الصفات: ويخلص فيه إلى أن حركة التبادل أنشط ما يكون في الأصوات المجهورة الرخوة، ببلوغ حالات التبادل ثماني عشرة حالة، وهي في المهموسة الرخوة ثماني حالات.[1]

ثم يتحدث عن صفات المجموعات والمفردات في عنوان تال لهذه الجداول، غير أنّه لم يأت بجديد أيضا كالعادة.[2]

[1]- عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص 262/242

[2]- المصدر نفسه ص262/ 263

الفصل الخامس

الإدغام وعلاقته بالإبدال

يبدأ المؤلف بتعريف الإبدال عند اللغويين لينتقد تعريفهم له، وذلك عند عبارة (إقامة حرف مكان حرف) بزعمه أنّ العملية ليست من اختيار صاحب اللغة ويقترح هذا التعريف:" قيام حرف مكان حرف"[1]، ليكون أقرب إلى التعبير عن طبيعة التّطور الصوتي الذي يطرأ على اللغة بحسبه، لأنّها عملية ترتبط بالتّاريخ وبالزّمن الطويل، تقول الدكتورة أنجب غلام نبي بن غلام محمد –في رسالتها الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية – بعد أن أوردت قول عبد الصبور هذا:" ولكننا نقول له إنّ العرب لم تتعمّد هذا الإبدال لكن طبيعة أدائهم تحتم أن يكون لبعض كلماتهم صورا مختلفة باختلاف قبائلهم... وتستشهد بكلام لأبي الطيّب اللغوي:" ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمّد تعويض حرف مكان حرف، وإنّما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلاّ في حرف واحد"[2].

ويذهب المؤلف إلى الخلاف الناشئ بين القدماء حول الإبدال، وأنّ فريقا رأى كل لفظتين اختلفتا في صوت واتفقتا في بقية الأصوات من باب الإبدال، ويذكر منهم أبا الطيب عبد الواحد علي اللغوي الحلبي –ت351هـ– في كتابه الإبدال، وهو ما قال عنه المؤلف أنّ كتبا أخرى ومعاجم لغوية قد تعد أكثرها من باب الترادف، من مثل (البله–العله) التي رواها عبد الواحد من باب الإبدال

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص265

[2]–أنجب غلام نبي بن غلام محمد، الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية، كلية التربية للبنات بمكة المكرمة1410/1989.ص298./ينظر لذلك الإبدال لأبي الطيب/ واللهجات العربية في التراث.

بقيام العين مقام الباء، ورواهما صاحب اللسان أصلين لمعنيين مختلفين، ومثلهما تماما {كردم وكردح} بقيام الميم مقام الحاء وهما في اللسان مختلفان.[1]

أمّا الفريق الآخر فقد اشترط لكي تعد الكلمتان من باب الإبدال أن يكون بين الصوتين علاقة تدعو إلى إحلال أحدهما محل الآخر، ومن أبرزهم يذكر (أبا زكريا الفراء ت207) في كتابه النوادر في اللغة، وقال بأنّ السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه يروي عنه هذا القول:" إنّما يعلم ما تناسب من الحروف باللغة أن يبدل الحرف من أخيه ويكون معه في قافية واحدة مثل (مدح –مده) والنون والميم في قافية، والعين والهمزة مثل:(استديت –واستدعيت)، وهذا كثير يبدل الحرف من أخيه فيدغم فيه إذا قرب ذلك القرب"[2]، والمؤلف بعد هذا ينتقد قول الفراء ويستشهد بنقد السيرافي له حين قال:" وهذا كله خطأ فاحش في باب الإدغام، لأنّه يلزم قائله إذا اعتبر الإدغام بالقلب والإبدال في بعض المواضع أن يدغم الهمزة في العين، والعين في الهمزة ... و هذا لا يقوله أحد..."[3]، ثم يقول المؤلف :" ويلاحظ على السيرافي في نقده هذا اعتباره لكثير من الألفاظ المترادفة من باب الإبدال، كما في (أجم –وأحم) و(جاس-حاس) و(ألمعي –يلمعي) و(يرقان-أرقان) ... نصيب كبير من الصواب"[4]، يقول المؤلف بعد ذلك أن رأي الفراء قريب من الصواب، مع بعض التعديلات ينبغي أن تدعم بها ملاحظته، ثم يقول كما ينبغي الإشارة إلى ضرورة اتحاد المعنى بين اللفظتين المبدلتين اتحادا كاملا، لأن اختلافه يدل على انعدام الصلة بينهما، وتحدث عن الأصل الواحد والتطور الصوتي الطارئ ولعل مبحث هذا في فقه اللغة أوسع وأرحب وكما قال هو من الاشتقاق الأكبر.

---

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص266./ ينظر لذلك اللسان.

[2]–المصدر نفسه ص267/ ينظر لذلك شرح السيرافي للكتاب/ والإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات واللهجات،ص298

[3]– المصدر نفسه ص267/268/ ينظر شرح السيرافي للكتاب

[4]– المصدر نفسه ص268

يذكر أنّ من القائلين بوجوب التقارب بين الصوتين المتبادلين الأستاذ إبراهيم أنيس في كتاب أسرار اللغة، وهو من الباحثين المعاصرين، غير أنّ من المعاصرين من يخالف في ذلك من بينهم كما قال صاحب كتاب الاشتقاق الأستاذ عبد الله أمين، كما يحيل على الخلاف الواقع بين العلماء قديما وحديثا في مسألة الإبدال.

يقول بصدد هذا:" فمدلول لفظة (إبدال) أن التطور واقع على لفظ الكلمة، أي: في أصواتها، لا في معناها ومعلوم أن تطور الأصوات إنما يتجه بها إلى أن تماثل نظائرها أو أن تخالفها"[1]، ولأجل هذا التقارب بين الأصوات المبدلة ذهب إلى محاولة حصر الصور التي ورد فيها إبدال صوت من صوت في المتقارب أو المتباعد، كخطوة أولى وجعل جدولا في مقارنة أصوات الإبدال بأصوات الإدغام في حالة التقارب، في مرحلة ثانية يخلص فيه إلى هذه النتيجة قال:" ومن أجل هذا نرى أن تطبيق ما سبق أن استنبطناه في دراسة تقارب الأصوات في الإدغام لا ينطبق بحذافيره في حالات الإبدال، لأنها جميعا لا تأتي على صورة المماثلة"[2]، ثم جدولا لإبدال الأصوات المتجانسة، وبعده جدول إبدال الأصوات المتقاربة، وكنتيجة لذلك يقول :"هذه الحالات التي عرضناها هي أكثر صور الإبدال ورودا في اللغة، أما سواها مما ليس بين صوتي الإبدال فيه علاقة مخرجية أو وصفية فهو قليل الأمثلة، كما أنّه ليس من باب الإبدال وهذه الحالات المتقاربة تختلف أيضا في نسبة ورودها في اللغة".[3]

فالتبادل بحسب رأيه يكون حين اشتداد التقارب بين الصوتين، ولذلك يقول وجدناه أكبر نسبة بلغتها أمثلة الإبدال في (اللسان) كانت بين السين والصاد وهي (48) رواية كما قال، يليها التبادل بين السين والشين وقد بلغت كم قال(25) حالة، وتتبعها بين الكاف والقاف(23) رواية[4]،

---

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص271

[2]– المصدر نفسه ص 281

[3]–المصدر نفسه ص292

[4]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص292 بتصرف

وبعد عرض لبعض الأمثلة يقول: ولا فرق في الواقع بين المراد من هذه الألفاظ الثلاثة (الإبدال والمضارعة والتعاقب) في سياق ذكره لما سميت به هذه العملية، ويعقب بذكر بعض المفردات التي تعتبر من صور اللهجات القديمة لدى بعض القبائل وقد تذكر في باب الإبدال.

ليخلص إلى هذه النتيجة :" وبعد أن أجملنا أكثر القواعد التي يفسر على أساسها الإبدال بين الأصوات، نعود إلى حديث العلاقة بينه وبين الإدغام لنذكر فرقا من أهم الفروق بين الظاهرتين، ذلك إذا حللنا أمثلة الإدغام تحليلا صوتيا أدركنا أن الصوت المدغم رغم فقدانه لمخرجه وصفاته لا يمكن أن نسلم بأنه قد فقد وجوده..."[1]، يقول في معرض تحليله لهذه النتيجة أو الخلاصة أن الصوت المدغم يحتال لكتابته بما يدل على أصله قبل الإدغام، أمّا الإبدال فإن الصورة المبدلة تأخذ وضعها الجديد نهائيا فتكتب كما تنطق، دون محاولة ربطها بأصلها، ومنه فهو يرى في نهاية البحث كما يذكر هنا:" فالإبدال يؤدي إلى نشأة ألفاظ جديدة لا أصوات، والإدغام يؤدي إلى نشأة أصوات جديدة لا ألفاظ، وهذه هي العلاقة بين الظاهرتين في أوضح صورها"[2]

ونحن نقول أنّ بين الظاهرتين عموما وخصوصا، فالإبدال أعمّ من الإدغام بدليل أنّه يسبقة ويحدث لأجله في كثير من الأحايين، فقد يحدث الإبدال لأجل الإدغام ولا يحدث العكس.

---

[1]– المصدر نفسه ص302

[2]–المصدر نفسه ص 303

دراسة الباب الرابع

الدّراسة اللّهجية والنحوية

توطئة:

هذا الباب الرابع والأخير من الكتاب والذي هو تحت عنوان: الدّراسة اللهجية والنحوية، وهو من خمسة فصول أيضا، دون تقسيم لها من طرف المؤلف إلى مباحث ومطالب وهي عادة المؤلف في هذا الكتاب، وعليه كان الفصل الأوّل في فرش الحروف وقواعد الاختيار، ويليه أمثلة مختارة في فرش الحروف ودلالتها، يعقبه فصل ثان في إسكان الكلمة، ومن بعده فصل ثالث حول إسكان آخر الكلمة وتحته موقف القراء، ويليه أحوال الحركة الإعرابية لدى النحاة في الوقف ، وبعده موقف القراء من هذه المسألة، وتحته مسألتان هما: الحركات والسكون، والإسكان والإدغام، ثم الإسكان ونوع الحركة، وفي فصل رابع جاء بقضية الساكنين بين القراء والنحاة وموقفه منها، ثم في تجاور السواكن وأثره على شكل المقطع العربي، وأخيرا فصل خامس وفيه بعض صيغ الأفعال ومشتقاتها.

وهذا الباب هو أهم أبواب الكتاب لكونه يعالج قضية من قضايا النحو الكبرى، في تاريخ هذا العلم العربي قديما، وفي المحاولات الجديدة لدراسته والتأريخ له، وهو باب جدير بعناية الباحثين والدّارسين لأنّه من صميم اللغة العربية.

الفصل الأوّل

فرش الحروف

قواعد الاختيار:

يذكِّر المؤلف القارئ بأنّه تكلم عن هذه الأصول فيما سبق من الأبواب والفصول، وهو بصدد الحديث عمّا أحدثته من مشاكل نحوية بعد حديثه عن المشاكل الصوتية التي تطرق لها في الباب الثالث، وهو في كلٍ يذكِّرنا دائما بأنّ اختيار أبي عمرو في قراءته كان الأفصح، وذلك في قوله:" ونحن في مستهل هذا الباب نستطيع أن نقرر أنّ ما عرفناه عن تاريخ أبي عمرو وقراءته حتى الآن يسمح لنا بالقول بأنّه كان يتجه غالبا إلى الأفصح في اللغة، والأسهل على اللسان..."[1]، ويعني بالأفصح كما قال (اللغة النموذجية) التي كانت تمثلها لهجة قريش، وفي الوقت نفسه يؤكد أنّ أبا عمرو يميل في كثير من اختياراته إلى لهجة تميم، وليس ذلك راجعا إلى كونه من تميم بل لأنّ هذه الخيارات هي الأفصح أيضا، ويعني بالسهولة تجنبه للصيغ المزيدة والتوجه نحو البسيط كما قال، وحدّد المؤلف وجها للمقارنة بين قراءة أبي عمرو وقراءة حفص بن سليمان عن عاصم وهي القراءة الأكثر انتشارا في العالم الإسلامي.

والأمثلة التي أوردها في فرش الحروف ودلالتها قال عنها:" فإذا بحثنا في هذه الأمثلة على الصورة التي قرأ بها أبو عمرو في اختياره وجدنا أنّها حجازية فصحى، نصت المراجع على نسبتها إلى لسان قريش، وجعلت النطق الآخر منسوبا إلى تميم"[2].

فقراءة (رُبوة) بضم الراء قال في اللسان الاختيار من اللغات رُبوة لأنها أكثر اللغات، والفتح لغة تميم.

---

[11]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص307

[2]– المصدر نفسه ص310

وقراءة(سِخْريا) بكسر السين، الكسر لغة قريش،والضم لتميم.

وقراءة(الصراط، سراط) بالصاد الخالصة منسوبة إلى لغة الحجازيين...وهي بالصاد لغة قريش...وعامة العرب تجعلها سينا.

وقراءة(قَرْح) بفتح القاف لغة الحجاز، والضم لتميم.

وقراءة (الوَلاية) بفتح الواو، نص السيوطي على أنّها حجازية، وعلى أنّ الكسر لتميم.

وقراءة(فلا تسلني) بلا همز حجازية، والهمز لتميم.

وقراءة (الوَتْر) بفتح الواو حجازية والكسر لتميم ولأهل نجد.

وقراءة(إِسوة) بكسر الهمزة حجازية والضم لتميم ونجد.

وقراءة(يحسِبهم) بكسر السين حيث وقع مضارعا، قال هي عند صاحب اللغات في القرآن بلغة قريش، وقال صاحب اللسان والكسر أجود اللغتين.

وقراءة(نبطِش) بكسر الطاء حجازية والضم لتميم.

وقراءة(سنفرُغ) بضم الراء في هذا الفعل قال نهج الحجازيين، والفتح لتميم.

وقراءة(سُكارى) ومثلها (أُسارى) قال من لسان الحجازيين، والفتح لتميم.

وقراءة(ضُعف) بضم الضاد، قال فيها نرجح أنَها من لسان الحجازيين ودليله حديث لابن عمر-رضي الله عنه- قال:" قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم: (الله الذي خلقكم من ضَعف) فأقرأني من ضُعف"نقلا عن اللسان.

ومنها قراءة(إن المنافقين في الدرْك الأسفل) بفتح الرّاء، وفي اللسان يقول: الدرْك لغة في الدرَك، وينقل عن الطبري قوله:" أهل العلم بالعربية يذكرون أن فتح الراء منه في العرب أشهر من تسكينها"[1]

ويلحق بهذا أيضا قراءة(مكانا سِوى) بكسر السين، يقول في هذا نسبة الكسر في الغالب إلى الحجازيين والضم لتميم، نقلا عن كتاب اللهجات العربية.

ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى اختيار أبي عمرو للهجة تميم، وذلك بناء على قانون الانسجام الشائع في لهجات البدو بحسب رأي المؤلف، ومنها قراءة (ما أخلفنا موعدك بِملكِنا) بكسر الميم، وقراءة (وُلْدُه) بضم الواو وسكون اللام، وقراءة(إلا من اغترف غَرْفة) بفتح الغين، يقول:" فالواضح أن هذا الاختيار يظهر فيه انسجام الحركات، المشهور عن تميم لأنهم أهل بداوة، ينزعون دائما إلى إحداث هذا الانسجام في أصوات اللين"[2]، ولأجل هذه القاعدة –قاعدة الانسجام على رأي المؤلف– يذكر تبعا لما سبق من الأمثلة قراءة أبي عمرو ل(فشاربون شرْب الهيم) بفتح الشين، في حين أن المعاجم تذكر أن الأفصح يروى بالفتح والضم، والفتح أقل اللغتين وهو أدنى الفصاحة وأمّا قراءة أبي عمرو بها فللانسجام في الأصوات كما يقول المؤلف.

ونقول كما قد سبق في غير هذا الموضع إنّ القراءة سنة متبعة متواترة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو معلوم عند أهل الاختصاص وغيرهم ممن لهم دراية بهذا، وفي فصول سبقت أوعزنا الكلام إلى مصادره ، وهي الكتب والمراجع المختصة بالقراءات وما حام حولها، وهي المصادر التي تلقتها الأمة بالقبول والرضا وأسندت علومها إليها،فجازى الله خيرا أولئك الذين سخروا أعمارهم لخدمتها فقد كفوا ووفوا، ومن هنا نقول أن استنتاجات المؤلف قد تخرج به أحيانا عن المعلوم والمشهور، قال عمر بن أحمد بوسعدة في كتابه الشامل في التجويد الذي راجعة الدكتور أيمن رشدي سويد

---

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص312

[2]–المصدر نفسه ص313

المتخصص في القراءات:" الفرش لغة هو فرش الشيء وبسطه ونشره، واصطلاحا هو تبين كيفية أداء أو نطق بعض الكلمات القرآنية المعلومة، المتّفق بين القراء أداؤها، أو المختلف فيها، ممّا يتغيّر معناها غالبا مثلِ(لئَهَبَ) لغير ورش، (لِيَهَبَ) لورش، وسمّت فرشا لأن المصنفين يوردون هذه الكلمات منثورة ومفروشة في السور على حسب ترتيب المصحف"[1].

يضيف بعد ذلك بعض الأمثلة الأخرى التي قرأ بها أبو عمرو كقراءة(وفتحنا عليهم كل شيء قُبُلا) بضم القاف والباء.

وقراءة(مُتْنا–مُتُّ) بضم الميم.

وقراءة(وزنوا بالقُسْطاس) بضم القاف، يقول المؤلف هذا تبعا لنطق البدو، والصيغة المأثورة عن تميم على خلاف الغالب عنده، ومنها كذلك قراءته(ادعوا ربكم تضرعا وخُفْية) فالضم كما يقول ينسب إلى تميم في مثل هذه المواضع قولا واحدا.

يعود المؤلف ليؤكد ما سبق له أن ذكره حول القارئ أبي عمرو، بخصوص اختياره في قراءته فيقول:" هذا العرض المفصل لجملة من اختيارات أبي عمرو قد كشف لنا عن نقطة بارزة في أصول اختياره وهي: أنّه كان يختار الأفصح، ويلتمسه في لسان قريش، أو في لسان تميم، وكثيرا ما نجد أن تعليق المعاجم على اختياره: أنّه الأفصح، أو الأعلى، أو الغالب، أو هو لغة النبي صلى الله عليه وسلم"[2]. ويزيد فيؤكد كلامه بقول ثان:" فإذا كان أبو عمرو في الفرش يغلب عليه اختيار الصورة الفصحى للفظ، فمقتضى ذلك أنه لم يكن متعصبا للسان قومه، وإنّما كان يتحاكم إلى مقياس لغوي محدد، سواء كان من لدن قريش، أم كان من لدن تميم"[3]، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يضيف مؤلفنا على ما سبق من أمثلة اختيارات أبي عمرو في الهمز من مثل:(ترجئ– مرجؤون–هزؤا–كفؤا–

---

[1]–عمر بن أحمد بوسعدة، الشامل في التجويد، منشورات آفا برج الكيفان الجزائر،ط الرابعة2016م،ص247

[2]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص314

[3]– المصدر نفسه ص314

التناؤش- مؤصدة- لايألتكم) ويكرر المؤلف القول بأن تحقيق الهمز في العربية منسوب إلى تميم، أمّا قريش فتسهلها.

فال المؤلف بصدد هذا:" فمن هذه النصوص يتضح لنا أن خاصة الهمز كانت لتميم دون قريش، وقد حدث أن أدركت قريش فضيلة هذه الخاصة التميمية فانتقتها، وجعلتها من خصائص الفصحى، حين وجدت أن ذلك يرتفع بمستوى لغتها النموذجية، تماما كما حدث للإدغام"[1]، هذا وأبو عمرو كان يسهل الهمز في الصلاة وإذا أدرج في القراءة أو قرأ بالإدغام وكان يحققها في القراءة المتأنية.

[1]- المصدر السابق، ص316

الفصل الثاني

إسكان عين الكلمة

بدأ المؤلف هذا الفصل بعرض الأمثلة أوّلا، من قراءة أبي عمرو وما يقابلها من قراءة حفص كما اختار هو ذلك للمقارنة من قبل، وإليك بعضا منها:

قرأ أبو عمرو:(أكْلها دائم) بإسكان الكاف، وقرأ حفص(أكُلها).

" " :(سبع سنين دأْبا) بإسكان الهمزة، وقرأ حفص(دأَبا).

قرأ أبو عمرو:(بخيلك ورجْلك) بإسكان الجيم، وقرأ حفص (رِجلك).

" " :(ووُلْده) بضم الواو وإسكان اللام، وقرأ حفص(وولَده).

" " :(سبْلنا-رسْلكم-رسْلهم-رسْلنا) بإسكان الباء والسين، وقرأ حفص بضمهما في جميعهنّ.

" " :(خطْوات الشيطان) بإسكان الطاء، وقرأ حفص(خطُوات).

هذه بعض من الأمثلة التي أوردها المؤلف لم نوردها جميعا، لأنّه يضيف إليها نوعا آخر يقول فيه:" ويلحق بهذه الاختيارات أمثلة ساكنة العين في قراءته، ومتحركة العين لدى غيره، ولكنها جاءت منعوتة، بحيث اختفت من أجل التنوين العلة التي تقتضي الإسكان، وهي توالي الحركات، ولو قد جاءت مضافة لتوفرت العلة..."[1]، ومن هذه الأمثلة:

قرأ أبو عمرو:(خشْب مسندة) بإسكان الشين، وقرأ حفص(خشُب).

" " :(كأنهم إلى نصْب) بفتح النون وإسكان الصاد، وقرأ حفص(نُصُب).

---

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص320.

" " :(لبيوتهم سَقْفا من فضة) بفتح السين وسكون القاف، وقرأ حفص(سُقُفا).

" " :(إنّ أصحاب الجنة اليوم في شُغْل) بضم الشين وسكون الغين، وقرأ حفص(شُغُل).

يرجع بنا المؤلف –بعد إيراد هذه الأمثلة– ليذكرنا باختيارات أبي عمرو، في تفضيله للساكن على المتحرك في عين الكلمة بالطبع، ومن ثمّ يتساءل المؤلف عن سبب اختاره للسكون، أهي دعوى التخفيف؟ ثم يجيب بأنّ دعوى التخفيف لا تصلح علّة مطردة في كل اختيارات أبي عمرو، والسب في رأيه أنّ أبا عمرو يختار المتحرك أحيانا دون الساكن، وإن كان الساكن أخف من المتحرك وكمثال لذلك يورد ما يلي:

قرأ أبو عمرو:(الدرَك) دون(الدرْك) لأن الفتح أشهر من التسكين، وقرأ (اليسُر–العسُر)،(ذو عُسُرة)، وقرأ(لليُسُرى–للعُسُرى) بضم السين في جميعها بعكس قراءة حفص، وقد ذكرت المعاجم كما قال: العسُر لغة في العسْر كما قالوا: القفُل في القفْل، والقبُل في القبْل، ليذهب إلى مقارنة ذلك بشعر العرب من دواوينهم وتلك ظاهرة مطردة في عشرات الأمثلة كما قال، ويستخرج من ديوان الأصمعيات بعض الأبيات للاستشهاد، ومنها:

بيتا لمالك بن حريم الهمداني شاعر يماني جاهلي يقول فيه:

وأوسعن عَقْبيه دماء فأصبحت أصابع رجليه رواعف دُمّعا. والمشهور (عَقِبَيه)

ولأبي دؤاد الإيادي:

إبلي الإبْل لا يُحوِّزها الرا عون مج الندى عليها المدام. فحرك وسكّن في بيت واحد.

ولمالك بن نويرة التميمي:

فأقررت عيني حين ظلوا كأنّهم ببطن الإياد خشْب أثل مسنَّد.

ولمعاوية بن مالك:

وإذا تحمّلنا العشيرة ثِقْلها قمنا به وإذا تعود نعود. والمشهور (ثِقَل)

قال المؤلف:" ولو شئنا أن نأتي بمئات الأبيات الجاهلية للتدليل على فشو هذه الظاهرة على ألسنة شعراء الجاهلية لما كلفنا ذلك سوى تصفح بضعة دواوين لنعثر خلالها على شواهد جمة، ولكن حسبنا هذه الأبيات التي سكنت فيها عين الكلمة..."[1]

ويعود المؤلف ليتساءل عن البيئة التي تنسب لها هذه الظاهرة، ويروي قولا من الكتاب لسيبويه الذي ينسبها إلى بكر بن وائل وأناس كثير من تميم، وأنّ سيبويه حاول يقعّد لها في قوله:" وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر"[2]، قال المؤلف تعليقا على هذا: فقرر-يعني سيبويه- أن دافع هؤلاء إلى التسكين كراهتهم أن يرفعوا ألسنتهم عن حركات متخالفة، يقول عن قاعدة سيبويه بأنّها أصبحت فيما بعد حكما لازما على ظاهرة الإسكان لدى جمهور النحويين*، بل يذكر له زيادة على هذا بعدم اقتصار الإسكان على الثلاثي في مثل قولهم:(أراك منتفْخا) وكقولهم(انطلْقَ) بفتح القاف لئلا يلتقي ساكنان، وفي هذا يورد شرحا للسيرافي، ثم يتجه صوب ابن جني في المحتسب فيه وجوها من القراءات مروية بالإسكان، وينسبها إلى تميم قال:" وبنو تميم يقولون:(كِلْمة وكِلَم، وككِسْرة وكِسَر)[3]،كما ينسب المتحرك للحجازيين، ويورد المؤلف أمثلة من ذلك ليخلص في آخر الأمر إلى هذا القول:" ولنا على ما تقدم ملاحظات: الأولى: أن عين الثلاثي فعلا أو اسما، مفردا أو جمعا، إذا نطق بها مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة كان هذا النطق على نسق أهل الحجاز، وإذا نطق بها ساكنة كان صورة لنطق بني تميم..."[4].

---

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص322.

[2]– المصدر نفسه، ص323 /ينظر الكتاب لسيبويه.

*– هذا مبحث في اللهجات واختصاصه وموطنه علم الصرف، وقد علّل له علماء الصرف كثيرا بما يتوافق مع البيئات والقبائل.

[3]– المصدر نفسه، ص324/ ينظر المحتسب لابن جني.

[4]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص327

وخلاصة القول عنده هي:" أن الأصل في هذه الكلمات السكون، وأن الصيغة المتحركة هي الصيغة الفرعية الحديثة، فكل ما كان مثل(عنُق وابِل وفخِذ وعضُد) فرعي الصيغة، وعلى الرغم من أنه فرعي فقد اقتحم حصون اللغة المشتركة، والأصل فيه السكون..."[1]، يستطرد ليقول: وليس مما يهمّنا في هذا الباب أن نبحث عن الأصل من الصيغتين والفرع منهما، ولكن هدفه كان إثبات استعمالهما في قراءة القرآن، وذلك عنده أوثق النصوص اللغوية على الإطلاق.

الملاحظة الثانية عنده هو اتساع نظام اللغة ومرونته حتى صار هذا الاتجاه نحو تسكين متحرك العين، ليكون سنة من سنن الفصحى.

الملاحظة الثالثة هي: أن أبا عمرو بن العلاء تلقى عن ثلاثة من الأئمة القراء بمكة، هم على التوالي: مجاهد بن جبر المكي، ومحمد بن عبد الرحمان بن محيصن، وسعيد بن جبير، ثم لما رحل إلى البصرة قرأ على: يحي بن يعمر، والحسن البصري، يسعى المؤلف من خلال هذه الملاحظة للوصول إلى النتيجة التالية:" إن هذا التسكين قد صار بمضي الزمن سنة من سنن اللغة النموذجية، وخاصة من خصائصها، تماما كما حدث مع لظاهرتي الإدغام وتحقيق الهمز التميميتين..."[2].

وبحسب رأي المؤلف أن القراء الثلاثة الذين أخذ عنهم أبو عمرو بمكة، قد أثروا فيه صدر شبابه، لكن الطبع غلب عليه كونه أشربه وهو صغير، ويعني بهذا الكلام لهجة قومه، فكان بحسب رأي المؤلف على وعي كامل بما يفعل من كل وجه نحوي أو لغوي، وهذا رأي لا يستند إلى دليل، وإنّما استخلصه المؤلف من تلقاء نفسه، وقد سبق أن ذكرنا أقوال علماء الاختصاص في أن القراءة سنة متبعة لا اجتهاد فيها، وليس لأحد أن يقول فيها برأيه كونها توقيفية.

وخلاصة القول عند المؤلف هي:" أن ظاهرة إسكان عين الكلمة تميمية، وأن اختيار أبي عمرو لرواية الإسكان في غالب هذا الباب قد يكون ناشئا عن اعتزازه بلهجة قومه التي تعد من

---

[1]– المصدر نفسه، ص328/327.

[2]– المصدر نفسه، ص331

أفصح لهجات العرب، وقد يكون لما وجد من شيوع هذا الإسكان في اللغة المشتركة، وإن كان قد اختار في بضع كلمات أخرى النهج الغالب لدى الحجازيين..."[1].

[1]– المصدر السابق ص336

الفصل الثالث

إسكان آخر الكلمة

وهذا فصل آخر من فصول الكتاب الذي ندرسه، ولعلّ ما في هذا الفصل كان سببا لكثير من الدّراسات قديمها وحديثها، وسببا لحدوث نزاعات ومناظرات ومشادّات بين أهل الاختصاص من النحاة ونظرائهم من اللغويين والقراء، يقول المؤلف بصدد هذا:" ونريد أن نناقش الآن مجموعة من اختيارات أبي عمرو، تثير أمامنا مشكلة ضخمة ذات تأثير كبير على خاصية الإعراب بالحركات، وقد ثارت هذه المشكلة بين القراء من جانب، والنحويين من جانب آخر..."[1]، ويزيد على توضيحا فيما يخص هذه المشكلة التي ثارت وقتها- ولا تزال- في قوله:" أو بعبارة أدق: بين جمهور القراء ومن سلم بنظرهم من النحويين، وبين النحويين ومن شايعهم من القراء، ولكن الخلاف بين الفريقين ظل في حدود الأمثلة المفردة، لم يتعدها إلى المساس بالقواعد العامة..."[2].

و هذا على حسب رأيه لم يحدث أدنى تأثير على المقاييس التي اصطلح عليها النحاة ووافقهم عليها القراء، ليعرض بعضا من الأمثلة التي دار حولها الجدل:

قرأ أبو عمرو:(يأمرْكم) حيث وقع – في سبعة مواضع- قيل: بإسكان الراء وقيل : باختلاس حركتها.

" " :(تأمرْهم) حيث وقع-في موضع واحد- قيل:بإسكان الراء، وقيل: باختلاس حركتها.

" " :(ينصرْكم) حيث وقع-في خمسة مواضع- قيل: بإسكان الراء، وقيل: باختلاس حركتها.

" " :(يُشعرْكم) حيث وقع- في موضع واحد-.

---

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص 338

[2]– المصدر نفسه،ص338 .

" " :(إلى بارْئكم) –في موضعين–.

وقرأ: (مكر السّئ إلا) بالإسكان من رواية المنقرى عن عبد الوارث عن أبي عمرو.

قال المؤلف:" هذه الأمثلة تكاد تكون من المجمع على روايته في هذا الباب، وقد روى أكثر أهل الأداء الاختلاس من رواية الدوري، والإسكان من رواية السوسي، وهما أخذاه عن شيخهما أبي محمد يحي اليزيدي ... والإسكان اختيار الحافظ أبي عمرو الداني ... والاختلاس اختيار ابن مجاهد ... ونحن نرجح أيضا الإسكان، إذا كان من طريق السوسي ..."[1]، يصرح المؤلف ببسط هذا الكلام في النشر، ويذكر بوجود أمثلة أخرى منسوبة لأبي عمرو من روايات مخالفة لما ذكر.

ومنه قال: ويلحق بقراءة أبي عمرو بالإسكان في آخر الكلمة قراءته (ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤدهْ إليك–آل عمران آ75–) وقراءته(ومن يرد ثواب الدنيا نؤتهْ منها–آل عمران آ145).

وقراءته:(ويتبع غير سبيل المؤمنين نولّه ما تولى ونصلهْ جهنم وساءت مصيرا–النساء آ115–) و(ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقهْ– النور آ52–)،و(وإن تشكروا يرضهْ لكم– الزمر آ 7).

ومن بعد هذا يلج المؤلف إلى صلب القضية والإشكالية، التي عقد لها هذا الفصل بل هذا الباب وعليه قال:" هذا الذي سقناه من أمثلة أثار مشكلة كبرى بين القراء ابتداء من اليزيدي، وبين النحويين ابتداء من سيبويه – المتوفى سنة 180هـ– وسبب هذا الخلاف أن رواية الإسكان تهدم أصلا من الأصول الإعرابية حيث تحذف الحركة التي هي علم على الإعراب..."[2].

هذه الإشكالية التي يتحدث عنها هي التي جعلت بعض النحاة يطعنون في الروايات القرآنية ومنها رواية وقراءة أبي عمرو بن العلاء، وبعض القراءات الشاذة على هذا النحو، ولهذا يستشهد المؤلف بكتاب المحتسب لابن جني، ودفاع ابن جني عن هذه القراءات الشاذة والاحتجاج لها،

---

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص 339/338

[2]–المصدر السابق، ص340.

يستلهم المؤلف من المحتسب بعض الأمثلة، ويورد عليها تعليقات صاحب المحتسب وإليك منها ما يلي في صفحتي 341-342: قراءة الحسن وأبي رجاء وقتادة وسلام ويعقوب والهمذاني:(ويذرْهم) بالياء وجزم الراء، قال أبو الفتح: قد تقدم ذكر إسكان المرفوع تخفيفا، وعليه قراءة من قرأ (وما يُشعرْكم) وكان (يشعرْكم) أعذر من (يذرْهم) لأن فيه خروجا من كسر إلى ضم، وهو في (يذرهم) خروج من فتح إلى ضم، وقراءة مسلمة:(فسيحشرْهم) و(فيعذبْهم) بسكون الراء والباء، وقال إنما سكن استثقالا للضمة، وربما كان العمل اختلاسا فظن سكونا.

وقراءة علي –رضي الله عنه-[في الأصل عند المؤلف: وعليه السلام (وليس ذلك من أقوال أهل السنة في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وآل بيته، بل الصحيح الترضي عليهم)]،وابن عباس ، وابن مسعود، وأنس بن مالك، و علقمة، و الجحدري، التيمي، وأبي رجاء والأشهب:(ويذرْك وإلهتك) الأعراف آ127، ومن ذلك قراءة مسلمة بن محارب:(وبعولتْهن) قال بن جني: وعلّته ثقل الضمة مع كثرة الحركات، وقراءة الحسن:(أو يحدثْ لهم ذكرا) طه آ118، قال ابن جني استثقالا للضمة، وأنشد مما أنشده أبو علي الفارسي لجرير:

سيروا بني العم فالأهواز موعدكم ونهر تيرى ولا تعرفْكم العرب.

ومنها (يذرْك) و(رسلْنا) كما حكى أبو زيد، وهنا يقول المؤلف:" وبوسعنا أن نفيد من تعليقات ابن جني على هذه الأمثلة خلاصة ما ثار بين النحاة والقراء من خلاف حول دلالتها، فهو يقرر أن ذلك مما يسكن استثقالا أو لكثرة الحركات، أي أن علة الإسكان هي القصد إلى التخفيف من قيود الحركات المتوالية، حتى ولو كان هذا الإسكان واقعا على موقع الحركة الإعرابية، وقال أيضا: ربما كان العمل خلسا فظن سكونا"[1] هذا رأي ابن جني وهذا كلامه، وهذه حجته في المسألة، ولأجل هذا يذهب بنا المؤلف إلى تعريف الاختلاس من أجل الإيضاح.

[1]– **عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص343.**

الاختلاس: كما عرفة المؤلف: "يراد بالاختلاس عند القائلين به الإسراع بالحركة، أي الناطق يسرع في نطقها ويختطفها، فلا يحقق هذا النطق كاملا"[1].

والاختلاس لفظة غير مستعملة كمصطلح نحوي أو صرفي تواضع عليه النحاة واستعملوه، وإنّما جاءت عند سيبويه ومن تابعه على ذلك كوصف عارض لتلك الحالة من القراءة –كما رأى هو– و الدليل هو عدم وجودها في معجم المصطلحات النحوية والصرفية*، وعدمنا وجودها أيضا في كتاب التعريفات للجرجاني، وننقل كلام سيبويه كما نقله المؤلف حيث قال:" يقول سيبويه تحت عنوان(هذا باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي) ما نصه:(فأما الذين يشبعون فيمططون، وعلامتها واو ياء، وهذا تحكمه لك المشافهة، وذلك قولك يضربُها ومن مَأْمنِك، وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا)"[2]، وهذا دليل واضح على أنّ سيبويه استعمل لفظة الاختلاس وصفا للحالة التي يذكرها لا كمصطلح نحوي قعّد به أو له.

وكما أسلفنا الذكر مما يزيد في دلالة ما ذهبنا إليه عدم وروده في معجم المصطلحات النحوية والصرفية، وكذلك عدم ذكره في كتاب التعريفات للجرجاني، وعدم تواتر استعماله من قبل النحاة في مصنفاتهم، اللّهم إلاّ أولئك الذين شرحوا كتاب سيبويه أو بعضا ممن نحوا نحوَ سيبويه في وصف هذه الظاهرة، ومما يزيد كلامنا وضوحا هو تفادي القراء استعمال هذه اللفظة، بل ما استعملوه في هذا الباب سموه(روما)، وسموا مخالفه إشماما.

فأمّا الرّوم في كتب علوم القرآن وفي كتب القراءات فقد عرّفوه هكذا قال: شعلة في شرحه على حرز الأماني ووجه التّهاني في القراءات السبع للإمام الشّاطبي–رحمه الله– والمنسوب لاسمه، فيسمى كتاب الشاطبية:" الروم: لغة الصلب واصطلاحا ما ذكر، الخفي ضد الظاهر، الداني

---

[1]– المصدر نفسه، ص343.

*–معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، الطبعة الأولى 1985/1405، باب الخاء.

[2]– المصدر السابق ص343.

القريب... يعني الروم أن تسمع الحرف المتحرك في الوصل حالة الوقف كل قريب منك بصوت ضعيف..."[1]، وضمن نفس الكتاب ولشارح آخر هو أبو شامة قوله:"...إنّما يكون الروم في المحرك في حالة الوصل فترومه في الوقف بأن تسمع كل قريب منك ذلك المحرك بصوت خفي..."[2]، وللإمام السخاوي وكذا الإمام السيوطي تعريفان يقربان من سابقيهما وهما في نفس الكتاب شروح متن الشّاطبية، وكلّها مأخوذة ومسندة إلى الإمام الدّاني من كتابة التّيسير، وفي الصحاح للجوهري –باب الميم، فصل الرّاء–:"(روم): رمت الشيء أرومه روما إذا طلبته، وروم الحركة الذي ذكره سيبويه، هي حركة مختلسة مختفاة لضرب من التّخفيف، وهي أكثر من الإشمام لأنّها لا تسمع، وهي بزنة الحركة، وإن كانت مختلسة مثل همزة بين بين..."[3].

وللإمام ابن الجزري كذلك في النشر وهو قوله:" وأما الروم فهو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، وكلا القولين واحد، وهو عند النحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي... ثم نقل قول الجوهري السابق ..."[4]، وفي كتاب التعرفات للجرجاني قال:" الرّوم: أن تأتي بالحركة الخفيفة بحيث لا يشعر بها الأصم، ومنه الرمل وهو المشي السريع"[5]، قال المؤلف: كانت نظرة سيبويه هذه بداية النقاش بين الفرقين، ويرى سيبويه أن الاختلاس لا يكون إلا في المرفوع والمجرور لأن الفتح أخف عندهم، فقال المؤلف و(الخفة) علّة هذا الباب كله، وينقل عن أبي علي الفارسي نصا شبيها بهذا المعنى قال:" وقال سيبويه: كان أبو

---

[1]–محمد بن أحمد الموصلي الشهير بشعلة، كنز المعاني في شرح حرز الأماني ضمن كتاب شروح متن الشاطبية، دار ابن الجوزي القاهرة، الطبعة الأولى2012/1433، ج1ص706/707.

[2]–عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي الشهير بأبي شامة،إبراز المعاني من حرز الأماني ضمن كتاب شروح متن الشاطبية دار ابن الجوزي القاهرة، الطبعة الأولى2012/1433، ج1ص706/707.

[3]– اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، ت أحمد عبد الغفور عطّار،دار العلم للملايين بيروت لبنان،الطبعة الر ابعة 1990،ج1 ص1938.

[4]– – ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار ابن الجوزي القاهرة، مصر، ط1، 2014، ص511/512.

[5]– علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت، ط الأولى 1991/1411،ص124.

عمرو يختلس الحركة في بارئكم ويأمركم وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات، فيرى من سمعه أنّه قد أسكن ولم يسكن"[1]، وسيبويه لا يرى جواز إسكان المرفوع والمجرور في غير الشعر، ومقتضى كلامه أنّه لا يجوز الإسكان في النثر حيث لا ضرورة تحمل عليه، وبذلك يكون قد منع أن يحدث في قراءة القرآن، وهنا كان المنعرج الذي أُخِذ منه القوم، حتى قال سيبويه ومن تبعه على ذلك أن القوم–ويعني القراء– لم يؤتوا من باب الرواية فهم ثقات، وإنّما أوتوا من باب الدراية، وهذا مَكْمن الخطأ عند النحاة الذين ردّوا الروايات المتواترة ولحّنوها، إلا أنّ غيرهم من أهل التحقيق في هذا الفن قد رووا عن العرب الإسكان حالة الدّرج في الكلام، والاجتياز، والرفرفة و المشامَة، والخطف، والحذف، وهي صفات كلها للاختصار والإسراع في الكلام، حتى قال بعضهم أنّ العرب ترفرف على الإعراب ولا تتفيهق فيه، وليس المقام مقام ذكر أقوال الخلاف والإطالة فيه، وبحسبه وجودا لدى العلماء الأوائل تنظيرا وردا وتوجيها واحتجاجا، فقد كفوا ووفوا رحمهم الله، وتبعهم من تبعهم في العصر الحديث، على نهجهم وخطاهم، وتبع الفريق الملحِن والرّاد للقراءات من تبعهم، ووقعوا فيما وقع فيه سلفهم، فهم وإن ذكروا روايات تحكي الإسكان فإنّهم لم يأخذوا بها، وعلّلوا لآرائهم بعلل لا تخرج عن كونها محض رأي.

وهنا وقفة جميلة للمؤلف حيث قال:" والحق أن المشكلة في عمومها تدعو إلى الدهشة لموقف النحاة، ذلك أنّهم يتلقون دائما علمهم باللغة ويستقون جزئياتها من طريق الشواهد، كما أخذوها من طريق مشافهة الأعراب، ونحن نقرر من باب النصفة أن الرواة الذين نقلوا اللغة ليسوا بأوثق دينا ، ولا أزكى نفسا من رواة القراءات، فهؤلاء كانوا على درجة من الدين ينتفي معها احتمال التّدليس في الرواية، في حين وجدنا كثيرا من شواهد النحو منتحلا أو مصنوعا، ومع ذلك وضعت على أساسه قواعد النحو"[2]، ولسنا نرى خير من هذا الرأي للمؤلف، ولا وجها للإنصاف أوفى من هذا، ولا انتصارا للقراءات ورواتها أصدق في حقهم عند المؤلف من هذه الكلمات، ولعلّها مختصر القول بين

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص344

[2]–ا عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص365

الفريقين. **رأي القراء:** أمّا القراء فلهم تمسك بشروطهم في قبول القراءة، وهم على يقين بصحتها وسلامتها من كل نقص أو عيب ما دامت مسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنه ما قاله ابن الجزري في النشر:" واختلفوا في اختلاس كسرة الهمزة وإسكانها من باب (بارِئِكُم) في موضعين هنا، وكذلك اختلاس ضمّة الرّاء وإسكانها من(يأْمُرُكُم)،و(تأمُرُهُم)، و(يأْمُرُهُم)، و(ينصُرُكُم)، و(يُشْعِرُكُم)، حيث وقع ذلك، فقرأ أبو عمرو بإسكان الهمزة والرّاء في ذلك تخفيفا، وهكذا ورد النّصُّ عنه وعن أصحابه من أكثر الطرق، و به قرأ الدّانيُّ في رواية الدّوري على شيخه الفارسي عن قراءته بذلك على أبي طاهر بن أبي هاشم، وعلى شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته بذلك على عبد الباقي بن الحسن، و به قرأ أيضا في رواية السُّوسي على شيخه أبي الفتح وأبي الحسن وغيرهما ..."[1]، هذا بعض سند القراءة بالإسكان.

ومما يزيد هذا الأمر وضوحا كلام ابن الجزري في الصفحة التي تلت السابقة وذلك قوله:" قلت: قد نص عليه الإمام أبو بكر بن مجاهد فقال: كان أبو عمرو يختلس حركة الرّاء من (يُشْعِرُكُم)، فدلَّ على دخوله في أخواته المنصوصة حيث لم يذكر غيره من سائر الباب المقيس، والله أعلم...وقال الحافظ أبو عمرو: والإسكان- يعني في هذا الكلم- أصحُّ في النّقل، وأكثر في الأداء، وهو الذي أختاره وآخذُ به[2]، ثم يلتف ابن الجزري إلى النحاة بعد ذكره للطرق والرواية وثبوت أقوال العلماء القراء في هذا الباب، يلتف فيقول:" قلتُ: وقد طعن المبرِّد في الإسكان، ومنعه وزعم أنّ قراءة أبي عمرو ذلك لحن، ونقل عن سيبويه أنّه قال: إنّ الرّاوي لم يضبط عن أبي عمرو لأنّه اختلس الحركة فظنّ أنّه سكَّن"[3]

ومن ثم يتصدى للرد وللدفاع عن القراءة وروايتها فيقول:" وذلك ونحوه مردود على قائله، ووجها في العربية ظاهر غير منكر، وهو التّخفيف وإجراء المنفصل من الكلمتين مجرى المتّصل من

---

[1]- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار ابن الجوزي القاهرة، مصر، ط1، 2014، ص596

[2]- المصدر نفسه ص597

[3]- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص597

كلمة نحو: إبلٍ، وعضدٍ، وعنقٍ. على أنّهم نقلوا أنّ لغة تميم تسكين المرفوع من (يَعْلَمُهُم)، ونحوه،ى وعزاه الفراء إلى تميم وأسد، مع أنّ سيبويه لم ينكر الإسكان أصلا، بل أجازه وأنشد عليه:

فاليوم أشربْ غير مُستحْقِبٍ

ولكنّه قال: القياس غير ذلك، وإجماع الأئمة على جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل على جوازه هنا، وأنشدوا:[1] رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنْك من المئْزر

وقال جرير:

سيروا بني العمِّ فالأهواز موْعدكُم أو نهر تِيري فما تعرِفْكُمُ العرب

هذا دفاع ابن الجزري وحججه.

ومن المحدثين على سبيل المثال لا الحصر، الدكتور حمزة عبد الله النشرتي، في كتابه[من مظاهر التّخفيف في اللّسان العربي] حيث قال: تحت عنوان: **التّسكين في اللّهجات العربية** ما نصه:" شاع التّخفيف في الأسلوب العربي وتعدّدت مظاهره، وأصبحت بعض القبائل تتميز بمظهر من هذه المظاهر...**تسكين المتحرك**: والتّسكين أهم ظواهر التّخفيف وهو من خصائص لهجة تميم وبكر بن وائل، والتّسكين يعني حذف احدى الحركات نتيجة لتواليها سواء أكانت هذه في اسم أو فعل، وسواء أكانت في كلمة أو كلمتين، وسواء أكانت متماثلة أم مختلفة وذلك لاستثقال التميميين تواليها"[2]، هذا غيض من فيض في هذا الباب، ولو أردنا الاستزادة لاسترذنا، ولكنّا جنحنا إلى الاختصار، وتفادي التطويل والكلام فيه من باب الإعادة وفقط، فالخلاف مبسوط في كتب القدماء

[1]– المصدر نفسه ص597.

[2]– حمزة عبد الله النشرتي، من مظاهر التّخفيف في اللّسان العربي، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، طبعة1986/1406، ص24، من غير دار نشر.

والمحدثين أكثر من أن يجمع في صفحات قلائل، ويكفي في هذا ما قد أوردنا في هذه الأسطر للإشارة إلى لب الخلاف لا أكثر.

الفصل الرّابع

قضية السّاكنين بين القراء والنّحاة

هذه قضية أخرى من القضايا التي تطرق لها المؤلف في هذا الكتاب، وهي قضية لا تقل أهمية عن سابقاتها، من زمرة تلك القضايا التي درا حولها جدل في الوسط النحوي، والوسط المتخصص في القراءات، وكان الجدل قد احتدم منذ بواكره الأولى لكلا العلمين والمنهجين، فتوالى السّاكنين محرّم عند جمهور النّحاة، ما يعرف ب:(كراهة توالي الساكنين)، ولأجله يحدث التّحريك، والإبدال، والإدغام، وهو مستقبح في النّثر ممنوع وقوعه في الشّعر، بالرّغم ما للشعر من ضرورات تبيح له بعض المحضورات، غير هذه فلم تشفع، ولم تنفع، لدى النّحاة كحجة أو كاستثناء، وعلى ذلك قعّدت القواعد، وأحصيت الشّوارد، وأحكمت الفوائد.

لكّن للقراء رأيا آخر غير ذاك، فهم أصحاب كعب عال في هذه النّاحية كما كانت لهم في سابقاتها، والسبب واضح جلي غير خفي، فالقراءات متواترة يصل سندها إلى سيد الخلق، إلى رسول الله–صلى الله عليه وسلّم– الذي لا ينطق عن الهوى، فالوحي مصدر هذه القراءات لا الرّأي والقياس، كما هي أصول النّحويين وقواعدهم، قال المؤلف:" أثارت هذه القراءات جميعا مشكلة كبيرة بين القراء والنّحاة

على غرار المشكلة السابقة، وكانت حجة كل فريق فيها قائمة على المنطق الذي تمسك به فيما سبق، وتبدأ المعركة بينهما ابتداء من سيبويه، فهو يقرر تبعا لأصول مدرسته البصرية أن التقاء الساكنين في درج الكلام ما كان ليكون في النطق العربي"[1]، ويذهب المؤلف تبعا لهذا إلى أنّ الأصل الذي قرّره سيبويه هو القياس الذي سار عليه النحويون في مناقشاتهم للقراءات السابقة، التي يجتمع

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي المرجع السابق ،ص394.

فيها ساكنان منطوقان على مذهب القراء، ويضيف قائلا إنّ سيبويه إنما يختار الوجه الذي يتفق وقاعدته، فيحتج للتحريك على الإسكان رغم ذكره للإسكان في بعض الشواهد، ومنه فقد أجاز سيبويه اجتماع ساكنين في حالتين فقط قال المؤلف: الحالة الأولى هي حالة الوقف نحو: بكْرْ وعمْرْو، وهي في أواخر الكلمات لا محالة.

والحالة الثانية حين يكون الساكن الثاني مدغما مسبوقا بحرف مد مثل: دابة وشابة، و بحسب رأي المؤلف فإن هذه الحالة تقع في حشو الكلام، ويدعم كلامه بدليل آخر- نعني المؤلف- حيث قال:" ثم وجدنا لدى النحاة بعد سيبويه إجازة لحالة أخرى يجتمع فيها ساكنان في الحشو، وذلك حين يكون الساكن الأول حرف لين نحو: (خويْصَّة) تصغير خاصة، واعتدوا ذلك شبيها بمثال دابة وشابة، وليس الفرق بينهما سوى أن الساكن الأول في أحدهما حركة طويلة، وهو في الثاني صوت لين مركب"[1]، وكانت حجتهم لجواز اجتماع الساكنين في مثل: دابة وخويْصَّة هي أن المد الذي في حروف المد يقوم مقام الحركة، والساكن إذا كان مدغما يجري مجرى المتحرك، لأن اللسان يرتفع بهما رفعة واحدة، فلذلك لا يجوز اجتماع ساكنين إلا على الشرط المذكور هكذا علل المؤلف للرأي السابق بحسب صاحب المفصل الذي أخذ عنه هذا التّفسير.

ويعود المؤلف ليذكرنا بموقف النحاة من الاختلاس كما وصفوه، وتخطئة الراوي بحسب زعمهم من كونه ظن أنّ ثمة إدغاما وليس كذلك، ممثلين بقراءة عمرو بن العلاء كما سبق في غير هذا الفصل، وعليه قال:" وهذا يذكرنا بما سبق أن واجه به النحويون القراء في قضية الإسكان، حيث اتهموهم بعدم الدّراية، وقلة الضبط، وقد رأينا أن المعركة في كلتا القضيتين واحدة، بدأت من لدن سيبويه، وسار بقية نحاة البصرة على إثره، أما نحاة الكوفة فقد كانوا يجيزون اجتماع الساكنين في مثل هذه المواضع متمسكين في ذلك برواية القراء وبالسماع من العرب..."[2]، وينقل عن شرح الكتاب للسيرافي من فصل في إدغام النحاة قوله:" وزعم اليزيدي أنّه- أبو عمرو- كان يدغم (ولا تنقضوا

---

[1]- عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص 395.

[2]- المصدر نفسه، ص398/397.

الأيمان بعد توكيدها)... وقد جمع بين ساكنين وليس فيه إشمام، لأنه نصب، وسيبويه لا يرى ذلك للجمع بين ساكنين، والفراء يجيز ذلك"[1].

ومما يتبادل إلى الذهن، ويستدعي الملاحظة أنّ المؤلف لم يتطرق إلى آراء النحاة من بقية المدارس التي كانت موجودة زمن حدوث المشكلة سبب الخلاف، ونعني هنا مدرسة بغداد ثالث المدارس ومن ثم مدرسة الأندلس وهي رابع المدارس، والمزامنتين للخلاف وإن جاءتا بعدهما بقليل، لكن المشكلة بقيت بل وتفاقمت ولكل قوم وارث كما يقولون في المثل، والمدرسة لا تعني الإتباع دائما فهذا سيبويه بصري يخالف أبا عمرو وهو بصري وشيخ شيخه، بل خالف بعض علماء البصرة مدرستهم ووافقوا أهل الكوفة ومدرستهم، والعكس، ولا نقول ذلك على نحاة بغداد فهم أهل التوفيق كما عرفوا، وأهل الاجتهاد بعدما عرفوا وللأندلس ومدرستها ونحاتها لواء وراية واجتهاد، وأخذ ورد ومناظرة وحوار في جميع المسائل صغيرها وكبيرها وعويصها ودقيقها، بل من اجتهادها ما خرج عن العرف وقانون الاجتهاد إلى الابتكار والابتداع، وليس هناك دليل خير من أقوال ابن مضاء القرطبي وآراءه، ونرجع إلى قول القراء في المسألة حيث قال المؤلف:" وقد رأى القراء أن النحاة في موقفهم هذا متجنون، وأنهم يقفون في وجه الروايات الموثقة، ويجرحون رجالا أثباتا ثقات، عدولا ضابطين، فكان منهم ومن نحاة الكوفة جماعة قوية تسندها قراءة أبي عمرو وغيره من القراء الآخذين عن قرأة قريش بالإسكان فيما روى من المواضع، كما يقويها السماع عن العرب، ويسندها أولا وآخرا أن النطق بالساكنين في مثل هذه المواضع هو قراءة النبي صلى الله عليه وسلم"[2]، هذا مما احتج به المؤلف للنحاة والقراء المخالفين لرأي سيبويه ومن تبعه.

و يجدر بنا هنا نقل كلام ابن الجزري كما هو لا كما نقله المؤلف عنه وهو في النشر، حيث قال ابن الجزري مدافعا:" واختلفوا في:(نعمَّا) هنا والنّساء، فقرأ ابن عامر وحمزة و الكسائيّ وخلف بفتح النون في الموضعين، وقرأ الباقون بكسرها، وقرأ أبو جعفر بإسكان العين، واختلف عن أبي عمرو

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص398.

[2]– المصدر نفسه، ص398.

وقالون وأبي بكر، فروى عنهم المغاربة قاطبة إخفاء كسرة العين ليس إلاّ، يريدون الاختلاس فرارا من الجمع بين السّاكنين، وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان، ولا يبالون من الجمع بين السّاكنين لصحته رواية وورود لغة..."[1]، هذا والكلام لا يزال متواصلا من عند ابن الجزري اسنادا ودفاعا، وتكملة لما سبق قال:" وقد اختاره الإمام أبو عبيدة – أحد أئمة اللغة- وناهيك به، وقال: هو لغة النبي –صلى الله عليه وسلم- فيما يُروى:(نعمّا المال الصّالح للرجل الصّالح) وحكى النّحويون الكوفيون سماعا من العرب: شهر رمضان مدغما، وحكي ذلك سيبويه في الشعر، وروى الوجهين جميعا عنه الحافظ أبو عمرو الدّانيّ، ثم قال: والإسكان آثرُ والإخفاء أقيس"[2]، هذا كلام ابن الجزري وهو جلي واضح في صحة مذهب القراء، وهو ما يعتمده، إذ يقول: والوجهان صحيحان، غير أن النّص عنهم بالإسكان، ولا يعرف الاختلاس إلاّ من طرق المغاربة ...ويدلل لرأيه ومذهبه بالقول أنّ الإسكان في التيسير ولم يذكره الشاطبي، والمقصود بالتيسير كتاب الّني في القراءات، والمقصود بالشاطبي هو منظومته في القراءات، والمسماة بحرز الأماني.

وخلاصة القول أنّ مسألة الساكنين هي كمسألة حذف الحركة الإعرابية، بل هي تابعة لها، من حيث كونها ظاهرة أخذت حيزا واسعا من النقاش والخلاف بين القراء والنحاة، وإن كان للنحاة قواعدهم التي التزموا بها، فإنّ للقراء أسانيدهم وروايتهم المتواترة إلى أفصح الخلق، ويكفي هذا بيانا وإثباتا.

---

[1]– بن الجزري، النشر ، ص616.

[2]– المصدر نفسه، ص616.

الفصل الخامس

بعض صيغ الأفعال ومشتقاتها

وهذا الفصل الأخير من الكتاب، وهو كما يلاحظ مبحث صرفي، غير أنّ المؤلف جاء به ضمن الدّراسة النّحوية على شاكلة الأوائل من النحاة، حيث كان النحو والصرف علمًا واحدا لا ينفصلان ، وحين كثرت التّفريعات والتّقسيمات، وتشعّبت الفروع استقل كل منهما عن الآخر، لذا تناوله القدماء في مباحثهم العامة لا يفرقون بين النحو والصرف في مؤلفاتهم، حين يتناولون مثل هذه القضايا، وعودة المؤلف إلى نفس المسلك عودة إلى الأصل ، وإلى منبع الدّراسة وقتذاك ومن هنا ذهب المؤلف في تناوله هذا الباب، ومن وجهة نظره كون أبا عمرو يميل دائما إلى التّخفيف في قراءته، ولذا قال- بداية هذا الفصل-:" ... فهو يدل على نزوع أصيل لديه نحو التخفف من قيود النطق، والتخلص- كلما استطاع- من العناصر التي يمكن الاستغناء عنها، مع الحفاظ على تمام المعنى..."[1]، وبعد هذا يورد لنا بعضا من الأمثلة التي استقاها من قراءة أبي عمرو، وقابلها بقراءة حفص كما في الفصول المتقدمة ومنها:

قرأ أبو عمرو:(لا يَضِرْكم كيدهم-آل عمران آ120) بالتّخفيف وقرأ حفص(لا يَضُرُّكم) بالتّشديد.

قال الطبري:" هذه قراءة جماعة من أهل الحجاز وبعض البصريين، فأما قراءة التّشديد فهي قراءة جماعة من أهل المدينة وعامة قرأة أهل الكوفة"[2].

قرأ أبو عمرو:(أُبْلِغُكُم) رسالات ربي-الأعراف آ68) حيث قرأ حفص(أُبَلِّغُكم).

" " :(فَتُذْكِرَ إحداهما الأخرى-البقرة آ282) حيث قرأ حفص(فَتُذَكِّرَ).

---

[1]- عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص418

[2]-المصدر نفسه، ص 418/ ينظر لذلك تفسير الطبري سورة آل عمران.

" " :(ونُنْزَل من القرآن ما هو شفاء- الإسراء آ82) حيث قرأ حفص:(ونُنَزِّل).

" " :(وكَفَلَها زكريا-آل عمران آ37) حيث قرأ حفص:(وكَفَّلَها).

" " :(ومن نعمره نُنْكِسْه في الخلق-يس آ68) حيث قرأ حفص:(نُنَكِّسْه).

فهذه أمثلة قال المؤلف:" يتضح لنا أن أبا عمرو قد عدل فيها عن استخدام الفعل المضعف بزنة(فعَّل) ولجأ تارة إلى صيغة (فَعَل) الثلاثية كما في (كَفَلَ)، وتارة أخرى إلى صيغة (أَفْعَل) كما في (أُبْلِغُكُم) حيث كان ماضيها (أبْلَغَ)"[1]، وهذا والأمر ليس على اطراده لدى أبي عمرو، لأنّه يعدل عن ذلك أحيانا، فيقرأ بالتّضعيف من مثل:

(يُخَرِّبون بيوتهم بأيديهم) قرأها أبو عمرو، حيث قرأ حفص:(يُخْرِبُون).

وقرأ أبو عمرو:(وأنّ الله مُوَهِّنُ كيد الكافرين) وقرأ حفص:(مُوهِنُ).

وقرأ:(ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذِّبون) وقرأ حفص:(بما كانوا يَكْذِبُون)، هذا وجه من مخالفة أبي عمرو في وجوه القراءات لما عرف عنه، يقول في هذا المؤلف:" وقد ثبت لنا بما لا يدع مجالا للشك، أن اختياره لم يكن اعتباطا، بل كان ناشئا عن فكرة في عقله، وأسس أقام عليها مذهبه في الاختيار، وهو البصير بموارد اللغة ومصادرها، الخبير بوجوه الكلام وتصاريفه"[2]، ويواصل المؤلف في تعزيز استنتاجاته، وفي تأكيد احتمالاته مستندا إلى تفسير ابن جرير الطبري الذي ينقل منه تفسيرا للآية الثامنة والعشرين من سورة يونس وهي قوله تعالى:(فَزَيَّلْنا بينهم-يونس آ28)، وبتصرف منه ينقل بهذه الصيغة:" وقد ذكر عن بعضهم أنه كان يقرؤه:(فزايلنا بينهم) كما قيل(ولا تصعِّر خدك)(ولا تصاعر خدك)، والعرب تفعل ذلك كثيرا في (فعَّلت) يلحقون فيها أحيانا ألفا مكان التّشديد،

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص419.

[2]–المصدر نفسه، ص419.

فيقولون (فاعلت) إذا كان للواحد..."[1]، ومن ثمّ يتساءل المؤلف هل يمكنه القول إنّ أبا عمرو قد أخذ بهذا الاتجاه نحو التّخلص من المضعف كلما أمكنه ذلك؟.

يميل المؤلف إلى أن أبا عمرو كان ذا رأي في التّفرقة بين الصيغ المختلفة، وبخاصة فَعَّل وأفْعَل وظهر رأيه واضحا حين اختار أن يقرأ (يُنْزِل) في مكان (يُنَزِّل)، ويذهب إلى تأكيد رأيه بما ينقله عن ابن الجزري في النشر حيث قال-المؤلف-:" وقد زاد صاحب النشر القاعدة بيانا حين قال: واختلفوا في(يُنَزّل) وبابه إذا كان فعلا مضارعا أوله تاء أو ياء أو نون مضمومة فقرأ ابن كثير والبصريان- يريد أبا عمرو ويعقوب- بالتّخفيف حيث وقع، إلا قوله تعالى في الحجر(وما ننزله إلا بقدر معلوم) فلا خلاف في تشديده، لأنه أريد به المرة بعد المرة"[2].

يواصل المؤلف سرد آراءه في المسألة حيث يقول: جميع الأفعال المضعفة في القرآن والتي قرأها أبو عمرو كما هي مضعفة، وذلك أن أبا عمرو لا يخلو موقفه من المضعف من أحد الاحتمالات التالية:

الموقف الأول: أن يقرأه كما هو مضعفا(كما عند حفص) في الحالات التالية:

1- ألا يكون الثلاثي منه مستعملا في معناه، أو هو قليل الاستعمال، ولم تؤخذ منه صيغة(أفعل) للدلالة على ما يدل عليه المضعف، مثال ذلك:(إنّ الله يأمركم أن تؤدوا-النساء آ58).

2- أن يكون الثلاثي منه مستعملا ولكنه لا يؤدي معنى المضعف من إرادة التّكثير، ولم تؤخذ كذلك منه صيغة (أفعل) للدلالة على ما يدل عليه المضعف، مثال ذلك:(إن الذين فرقوا دينهم- الأنعام آ159).

---

[1]- عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص420/ ينظر تفسير الطبري سورة يونس

[2]- المصدر نفسه، ص422/ ينظر النشر لابن الجزري.

3-أن تؤخذ من ثلاثيه صيغة(أفعل)، ولكنها تؤدي معنى المضعف تماما ومن ذلك الفعل(فضّل) في مثل قوله تعالى:(ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض- النساء آ32)

4-أن يكون الثلاثي لازما ولا يؤدي أفعل معنى المضعف المسوق له كالتّهويل أو التّكثير أو التّأكيد، ففي التّضعيف قصد التعدية وزيادة، ومثال ذلك:(يثبِّت الله الذين آمنوا بالقول الثابت- إبراهيم آ27).

5-أن تنفرد كل من الصيغ الثلاثة بمعنى ليس للأخرى: فمعنى(صَلى) غير(أصلى) غير(صلَّى).

6-أن يكون المضعف أشهر من المزيد بالهمزة بزنة(أفعل) ومن الثلاثي، دلالة على التّكثير أو التّأكيد، والمعنى في الثلاثة واحد، مثال ذلك:(ولكن كره الله انبعاثهم فثبَّطهم- التوبة آ46).

7- أن يكون القصد من التّضعيف اختصار حكاية الشيء، مثال ذلك:(سبَّح لله ما في السموات وما في الأرض-الحديد آ1).

8-التّكثير في الفعل، مثال ذلك:(فنقَّبوا في البلاد- ق آ31).

الموقف الثاني: أن يستبدل بالمضعف صيغة ثلاثية.

مثال ذلك:(لا تُفْتَح لهم أبواب السماء- الأعراف آ40) بدلا من (لا تُفَتَّح).

الموقف الثالث: أن يستبدل بالمضعف صيغة رباعية بزنة (أفعل).

مثال ذلك:(يُنْجِيكم منها ومن كل كرب) في مكان(يُنَجِّيكم- الأنعام آ64).

وعلى هذا يرى المؤلف أنّ أبا عمرو كان يستشعر معنى الكثرة وتكرير الفعل في صيغة التضعيف، فما لم يكن الفعل في موقعه من الجملة مقصودا به الكثرة لم يكن محل لتضعيفه، ولقد يقصد أبو عمرو من وراء عدوله عن اختيار المضعف إلى أن يدل بالصيغة الأخرى على معنى هو أنسب في رأيه.

وكخلاصة لهذا الفصل قال المؤلف: أصل عام جرى عليه أبو عمرو...:" إنّه فيما عدا الأحوال التي يكون فيها التّضعيف لازما- كما مر- يتجه أبو عمرو إلى التّخفيف من ثقل التّضعيف، ما لم يقتض المعنى العكس..."[1]

[1]- عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص435/434.

الدّراسة النّقدية للكتاب

توطئة:

نبدأ هذا الفصل بعون الله تعالى بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم- الذي قال فيه:(...الكِبْرُ بَطَرُ الحق وغَمْطُ النّاس ...)، من حديث صحيح طويل ، و بالمثل القائل:(رحم الله من عرف قدر نفسه)، فالخوف كل الخوف من هضم حقوق النّاس أو إعطائهم حق غيرهم، أو إعطائهم قدرا لا يستحقونه، فيكون إزراءً بهم، وليس هذا من باب التّواضع المصطنع ولكنّها الحقيقة لا غير، فهو ميدان نخوضه على وجل، مستعينين بالله فهو وحده المعين، وعليه نبدأ هذا العمل من عنوان الكتاب لنتقل إلى غير ذلك من مثل المنهجية والمحتوى المتناول من طرف المؤلف، إلى بعض القضايا الأخرى.

نقد حول عنوان الكتاب:

لعلّنا في هذا الموضع نكون متبعين لا مبتدعين، ونقصد بالإتباع هنا هو إتباع أحد كبار الباحثين في هذا العصر، الأستاذ الدكتور والمصنِّف النّاقد، صاحب المواقف الصريحة، والآراء الصحيحة الصادقة، والمدافع عن اللغة العربية، هذا الرجل هو الدكتور صبحي الصالح-رحمه الله- صاحب كتاب (دراسات في فقه اللغة)، ونحن نتبعه هنا في قوله المشهور لما تحدث وناقش كتاب أبي منصور الثعالبي(فقه اللغة وسر العربية)، وحين قارن بين اسم الكتاب ومضمونه، قال:" ونرى الثعالبي(أبا منصور عبد الملك بن محمد) المتوفى سنة429هـ، ينشيء بعد ذلك كتابه(فقه اللغة) الذي لا تجد اسمه إلا كالثوب الفضفاض عليه، فإنّه لم يضمنه إلا بعض المباحث القليلة التي يمكن أن تتعلق بهذا العلم..."[1].

ومن هنا نقف برهة مع المؤلف الدكتور عبد الصبور شاهين-رحمه الله- في هذا العنوان، وهذا الاسم الذي نراه كالثوب الفضفاض عليه على رأي الدكتور صبحي الصالح، فالعنوان هو (أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي- أبو عمرو بن العلاء- كدراسة)، وهو المبحث – ونعني

[1]-صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين بيروت لبنان، الطبعة الثانية2009، ص24.

بالمبحث أثر القراءات-الذّي أخذ حيزا كبيرا من الدّراسات قديمها وحديثها، ولكن بعناية أكبر وبمجهود أوفر، وبتحري وتقصى أوسع، الشيء الذي خان المؤلف فكان زاهدا في الإلمام بجوانب الموضوع، حتى ولو كان المقصود بالدّراسة هو القارئ اللغوي النحوي أبو عمرو بن العلاء، وهو الأمر الذي ليس بالهين ولا اليسير، ذلك أنّ أبا عمرو بن العلاء مدرسة لوحده، وهو كما قال: عنه أحد تلامذته (لو قُسِّم علم أبي عمرو على مائة رجل لكانوا كلّهم علماء) فيا حبذا لو كان العنوان على هذا النحو(أثر قراءة أبي عمرو بن العلاء في الأصوات والنحو العربي)، وما كان له حتى مع هذا العنوان استفاء الموضوع وإعطائه حقه ومستحقه، لِما رأينا من منهجه في الكتابة ولكنّه صاحب مجهود لا يُبْخس ولا يَرْخس، هذا ما رأيناه حول اسم الكتاب وعنوانه، وسنأتي على ذكر بعض المسائل التي تبسّط المؤلف في تناولها، فنسأله تعالى أن نكون من المنصفين.

نقد حول منهجية الكتاب وتقسيماته:

أوّلا: منهجيته في الكتاب:

كما ذكرنا في المدخل بداية هذه الدّراسة، فإن المؤلف عبد الصبور شاهين قسّم كتابه إلى مقدمة وأربعة أبواب، وتحت كل باب من هذه الأبواب الأربعة فصول، قد سماها في الفهرس بالفصول غير أنّه في طيات الكتاب ذكر عناوين الفصول وأسمائها مجرّدة من عبارة (الفصل) الفصل ورقمه، وكذلك بالنسبة للفصول فهي كذلك تندرج على مباحث ومطالب لم يكتبها، على شاكلة ما سبق ذكره، وإنّما كتب العناوين مباشرة فاكتفى منها بذكر الشيء مقصد الدّراسة دون أن يجعل لذلك ترتيبا منهجيا،كما جرت عليه العادة في عصر المؤلف-وهو عصرنا الحالي- فإننا نعلم أنّها كانت محط عناية من طرف أهل الاختصاص ومن غيرهم، بل تعتبر مثلبة في حق الأكاديميين الباحثين من أمثاله، فلا نعلم أحدا تقاعس عن العمل بهذه المنهجية منذ أسست الجامعات في البلاد العربية، كيف وهو ابن أوّل بلد أسس فيه نظام الجامعات على شاكلة ما في الدول الأوروبية- محاكاة لا جوهرا وحقيقة-

فمصر السبّاقة إلى ذلك من بين شقيقاتها البلدان العربية الأخرى، فما بال المؤلف يغفل عن ذلك أو يتغافل؟!.

وممّا يؤخذ به أيضا من هذه الزاوية أنّه لا يذكر طبعات تلك الكتب المصادر التي استند عليها، ولا تلك المراجع التي رجع إليها، وهي عمدته في هذه الدّراسة، كما لا يذكر سنوات صدورها، ولا التّحقيق الذي وضع عليها، إلاّ نادرا وهو ما يدعوا للاستغراب، ولا نعلم لما ذلك، ضف إلى ذلك أنّه لم يذكر المراجع والمصادر في ملحق الفهرس آخر الكتاب، ولا يخفى ما لهذا من مشقة على مطلع الكتاب حالة البحث والتحري، وهو ما يعاب عليه في باب المنهجية كونه يتصرف أيضا في الاقتباسات دون أن يذكر ذلك أو يشير إليه، ومثال ذلك ما جاء الصفحة 167وأعاز في الإحالة نقله إلى ابن الجزري، مشيرا إلى الصفحة 216 من الجزء الأول وهو قوله:" ومن الأوصاف التي خصبها القدماء الهمزة أنّها صوت سلس في النطق، سهل في الذوق، دون مبالغة في تحقيقه، وهي صوت مرقق في جميع المواضع"[1]، ولم نجده بهذه الصيغة عند ابن الجزري،وإنّما وجدناه في باب الوقف على الهمز وهو قوله:" ولما كان الهمز أثقل الحروف نُطقا وأبعدها مخرجا تنوّع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف كالنقل، والبدل، وبين بين، والإدغام، وغير ذلك، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفا..." وقال أيضا :"...والقصد أنّ تخفيف الهمز ليس بمنكر ولا غريب، فما أحد من القراء إلا وقد ورد عنه تخفيف الهمز، إمّا عموما، وإمّا خصوصا،... وقد أفرد له علماء العربية أنواعا تخصه، وقسّموا تخفيفه إلى واجب وجائز، وكل ذلك أو غالبه وردت به القراءة، وصحَّت به الرواية،... وممّا صحّ في القراءة وشاع في العربية الوقف بتخفيف الهمز وإن كان يحقق في الوصل..."[2]

وممّا يلاحظ أيضا سقوط بعض الأحرف أو الكلمات من تلك الاقتباسات، وفيها تقديم وتأخير في الكلم، مثال ذلك ما نقله في الصفحة 98عن إبراهيم أنيس وفيه سقط وأصله عند ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن، ولا نعلم أعن عمد ذلك أم عن سهو منه أو من الناشر، يلاحظ من جملة المآخذ

---

[1]– **عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص167** .

[2]– **ابن الجزري، النشر، ص352/353.**

رجوعه إلى الكتب الحديثة كثيرا رغم أنّ أصل المادة المدروسة قديم، وقد تناولته الكتب القديمة بالاستفاضة، ولم يكن للكتب الحديثة إلا النقل عنها والنهل من معينها، ولا شك أنّ المطلع على الكتاب ليلحظ بكل بساطة خلوه من خاتمة، ومما يزيدنا دهشة أنّ المؤلف ذكر كتابتها في المقدمة، هذا ما تراءى لنا من خلال تصفح الكتاب، ونرجو أن لا نكون قد تحاملنا على صاحبه.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد جعل الكتاب في أربعة أبواب، حيث الباب الأول في حياة أبي عمرو بن العلاء، وهو من ثلاثة فصول جاء في خمس وسبعين صفحة، وكان من الأفضللو جاء على شكل ترجمة موجزة، على غرار ما يُفعل في كثير من الدّراسات، وذلك يرجع في نظرنا إلى سببين أولهما: أنّ العادة قد جرت كذلك في كثير من المصنفات وعَهِده أهل الاختصاص في ذلك، فجل الدّراسات التي جرت لكثير من المصنفات أو تلك التي خُصصت لأعلام هذه الأمة كانت مبدوءة بتراجم موجزة، أو تراجم مستوفاة إلا أنّها سميت تراجم وبدأ بها أوّلا ولم تسم أبوابا.

ثانيا: شهرة أبي عمرو بن العلاء لدى كل الفئات من قراء، ونحاة، ولغويين، ومعجميين، ومفسرين، ومؤرخين، وعامة، هذه الشهرة تغني غناء واسعا ومنقطع النّظير عن التّعريف به تعريفا يُجعل على شكل باب، وإن كان المؤلف قد لمح إلى قلّة المتناولين لأبي عمرو بن العلاء في دراسة مستقلة، وهو الرجل الذي كما قال: كان صاحب فضل على هذه الأمة، وقد صدق في هذا فأبو عمرو رجل له وزن كبير يستحق من الباحثين عناية أكبر، واهتماما أكثر من تناول علمه مفرقا في طيات الكتب المتنوعة، إلا أنّ عملا مثل هذا-نعني بذلك حياة أبي عمرو- وكل ما يحيط الرجل من نسب وتاريخ مولد وتاريخ وفاة وأماكن قطونه وقومه وأهله، وحديث طويل عن مكانته بين القراء ومدرسته، وروايته، لا بد له من تصنيف خاص لا تكون له علاقة بالكتاب نفسه الذي يبحث في القضايا الصوتية والصرفية والنحوية، التي أحدثتها قراءة أبي عمرو بن العلاء، أو تلك الآراء التي انفرد بها رواية للغة أو تقعيدا لها، على اعتبار أنّ أبا عمرو كان أحد أكبر علماء البصرة، غير أنّ المؤلف كان يريد أن يضرب عصفورين بحجر واحد كما يقولون في المثل، أي أن يدرس أبا عمرو كشخص عالم دراسة مستوفية وفي نفس الوقت يدرسه دراسة علمية، رغم أنّه أيضا صرح في المقدمة من أنّ قصده من

تأليف الكتاب هو الدّراسة الصوتية والنحوية لا أبا عمرو ذاته، وهذا العمل ممكن لو أنّه جعل الكتاب في جزأين على شكل مجلدين اثنين منفصلين، فيلحق الباب الثاني بالأول في جزء، وهنا لا يفوتنا الحديث عن الباب الثاني، الذي جعله في قراءة أبي عمرو بن العلاء أصولا وفرشا، وهو من فصلين جاء في ثلاث وستين صفحة، هذا وإن كان الباب الثاني أقرب إلى الدّراسة المتناولة من قبل المؤلف، بحيث ترتبط بموضع الكتاب وقضاياه، إلا أنّه بالإمكان جعلها مع الباب الأول في جزء مستقل، لإمكانية استقلال باقي الدّراسة عن سابقتها، بل إن باقي الدّراسة هي الهدف والمقصد من تأليف الكتاب، ضف إلى ذلك اختلال في حجم الأبواب، حيث يلاحظ من غير عسر أن الباب الأول أطول من الثاني ، وأنّ كلا البابين أقل من الأبواب التالية، أي أنّ البابين الثالث والرّابع أطول حجما من الأولين، وهذا إن لم يكن إخلالا بالمنهجية فماذا يكون..؟!

هذا ولا يخلو الكتاب من بعض النقائص المنهجية التي نلخصها في سببين أيضا

أولهما:نقائص تسبب فيها المؤلف فلا يعذر فيها لكونه باحثا أكاديميا، وصاحب ممارسة علمية ميدانية أي أنّه أستاذ جامعي وممارس لهذا العمل، هذا من جهة ومن جهة أخرى فالخطأ وارد والغفلة من سمات الإنسان، فلذلك يَعْمَد أكثر الباحثين إلى اطلاع غيرهم على أعمالهم من أجل التوجيه والتسديد، وفي كثير من الأحيان للتّقريض والتقديم والإهداء، وكلها عمليات لا تتم إلا بعد المطالعة والمراجعة لمضمون الكتاب، ومن ثمّ إبداء الرأي وتصويب الخطأ بالتنبيه والتّلميح، وكثيرا ما تصدر عن بعض المطالعين والمقدِّمين بعض الفوائد والإحالة على بعض الشّوارد، ومن باب أولى التنبيه على الأخطاء المنهجية من مثل الإحالات الناقصة، من حيث الإيعاز إلى المصادر والمراجع، أو تلك التي لم توضع في الهامش على الإطلاق، والتنبيه على الاقتباسات التي يحدث فيها التّصرف دون الإشارة إلى ذلك من قبل الكاتب، وبعض هذا قد حدث مع مُؤَلِفِنا كما ذكرنا سابقا، فلا نرى له عذرا في ذلك، متى ما وجد إلى التّنقيح سبيلا.

وثانيا: شق لم يتسبب فيه، وإنّما هو من عمل النّاشر والمطبعة، وهي ما تسمى بالأخطاء المطبعية التي لا يلام فيها المؤلف، بل يلام المتسبب في ذلك، وغالبا ما تستدرك تلك الأخطاء في الطبعات اللاحقة، وللأسف الشديد هو ما فُقد في حالة كتابنا هذا حيث لم نجد له طبعات أخر-بحسب علمنا- بعد البحث والسؤال، وجل ما يلاحظ على دار النّشر التي تشرّفت بإصدار هذا العمل هو عدم الإتقان، فأعمالها تتسم بقلّة العناية في مثل هذه الأمور، ضف إلى ذلك رداءة مطبوعاتها من جميع النواحي، وهذا نقد آخر يوجه إلى الكتاب من حيث شكل الطبع ونوعيته، فهذه الطبعة- وهي الأولى والوحيدة- خرجت في حلة أقل ما يقال فيها أنّها سيئة، ولا تليق بموضوع كهذا، ولعلّ هذا سبب عزوف النّاس على منشورات هذه الدّار، ولا تهمنا دار النشر هنا بالقدر الذي يهمنا الكتاب فهو المقصود شكلا ومضمونا، وإنما عرّجنا على الدّار لكونها صاحبة الطبعة، أخذت من النقد حصّتها، ومن الإنكار حقها، وعلى العموم فالكتاب لم يكن من حيث الطبع والمنهجية في المستوى المطلوب، ولا المستوى المتوقع من المؤلف، الذي لا يغفر له بعض الزّلات التي كان بإمكانه تجاوزها والتّخلص منها، أو عدم الوقوع فيها بداية إذا عُذر في غيرها، ولكن كما قيل: لكل جواد كوبة، ولكل فارس هفوة.

نقد حول مضمون الكتاب:

قد يعود بنا الحديث هنا إلى ما سبق أن قلناه عن العنوان، من كونه فضفافا على حجم الدّراسة، ونعود للعنوان كونه جزءا من مضمون الدّراسة، بل لا نكون مخطئين إن قلنا أنّ الأشياء بمسمياتها، فالاسم سمي اسما لأنّه مشتق من السمة، وهي العلامة- كما عند الكوفيين- فكأن الاسم علامة على مسماه، وفي حالتنا هذه الاسم أوسع من مسماه، مما يترك فجوة بين الصفة والموصوف، وعلى كل ما دام الحديث يعود بنا إلى الوراء فالمنهجية أيضا من المضمون، ولها أثر عليه فتشتت فكر المؤلف، أو تسرعه في إصدار العمل أخل بالكتاب، هذا ما اتضح لنا من خلال معاينة الكتاب،فقد شعرنا وكأنّ المؤلف كان متسرعا في إصداره ، نقول هذا ليس تجنيا على المؤلف ولكن من تلك الأخطاء المنهجية التي وقع فيها، والأخرى التي تخص مضمون الكتاب والتي سنتناول ما اتضح لنا

منها حديثة عن حلم أستاذه إبراهيم أنيس الذي كان يرغب بدراسة مستفيضة لقراءة أبي عمرو وأثرها في الدّراسات اللغوية العربية، وذلك بعد أبحاث خاضها الدكتور أنيس في كتابيه(الأصوات اللغوية- ومن أسرار اللغة) وفي مسيرته العلمية، حيث يعد إبراهيم أنيس من الباحثين المعاصرين الذين حاولوا المزاوجة بين القديم والحديث، أو بعبارة أدق إخضاع القديم للدراسات الحديثة والمعاصرة، بعد تأثره بها طبعا.

وحلم الدكتور أنيس صرّح به التلميذ عبد الصبور شاهين هنا في هذا الكتاب، فأشعرنا وكأنّه يريد إرضاءه والتّقرب إليه بهذا العمل، خاصة وقد كرر ذكر قول إبراهيم أنيس من أنّ المكتبة العربية بحاجة إلى نوع من هذه الدّراسة،إضافة إلى استشهاده في كثير من الأحايين بكتابيه المذكورين آنفا، بل والاستشهاد بآرائه من خارج هذين الكتابين، مما يدلل على شدّة تأثره به وبأعماله، وهو ما دعانا إلى قول ما قلنا من كون هذا المصَنَّف جاء ترضيةً للأستاذ أنيس، وليس في ذلك ضير ما دام إضافة إلى المكتبة العربية، وما التلميذ إلاّ في سبيل أستاذه وعلى خطاه، لكن ما يعاب والحال هذه هو الإخلال بالعمل والتّسرع فيه، وخاصة إذا كان العمل من هذا القبيل، وفي هذا الشأن والنّوع فالدّراسة التي تتعلق بالقرآن وقراءته، وبرواية متواترة من رواياته، وبقضايا نحوية وصرفية ولغوية، كانت محل جدل وخلاف ولا تزال، كان لابد فيها من تأنى وروية، وحسن إتقان، وتمام بيان، لا عرجاء بيّن عرجها أو عوراء بيّن عورها.

نقد حول الدّراسة الصّوتية:

إنّ أوّل ما تبادر إلينا ونحن بصدد الكلام عن هذا القسم من الكتاب، وهو الدّراسة الصوتية في قراءة أبي عمرو بن العلاء، وما أحدثته من خلاف هو اعتماد المؤلف على تقسيم سيبويه لمخارج الحروف، وهو تقسيم يخالف فيه أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب السبق والمتفرد بهذه الدراسة، من بين طبقته من العلماء وسابقيه، فلم يسبقه إلى مثل هذه الدّراسة أحد من قبل، وفي حين كان القراء قد تلقوا الأحكام وتعلموا النطق الصحيح للحروف وأتقنوا مخارجها، وكل ذلك تلقينا

من سابق إلى لاحق، فقد تعلّم الصحابة –رضي الله عنهم- عن رسول الله-صلى الله عليه وسلم- مشافهة، وهم من علّم التّابعين، والتّابعون هم من علّم تابعيهم، وهكذا كان تلقين القرآن بقراءاته المتنوعة سماعا ومشافهة من جيل إلى جيل، دون علم مدوّن يضبط ذلك ولم يكن هناك ما يسمى بمخارج الحروف وتقسيماتها، فالعرب كانت ذات فصاحة تتقن لسانها وتحكم بيانها، حتى جاء الخليل فرتّب الحروف على شكل مخارج، وقسّمها على صفات فيها تقارب وتباعد، وشدّة ورخاوة، وجهر وهمس، وعلو واستفال، وإطباق واذلاق وما إلى ذلك.

وقد قسّم الخليل المخارج إلى سبعة عشر مخرجا، وهو ما عليه جمهور القراء، وعليه أصحاب المذاهب المتبوعة والمصنفات المشهورة، وهو اختيار ابن الجزري إمام القراء وحبر القراءات، وصاحب التّصانيف القيّمة، وعليه فإنّ مخالفة سيبويه لأستاذه مخالفة اجتهاد وقد تبعه البعض من العلماء في ذلك، لكن الأرجح عند عامة أهل الإقراء وجمهورهم، وعند كثير من النحاة واللغويين، هو رأي الخليل وتقسيماته، ومنه فمتابعة المؤلف لسيبويه خلاف رأي الجمهور، ولكن ما ذهب إليه المؤلف من إتباع سيبويه في مسألة المخارج هو من قبيل إتباع الخلاف الذي أثاره بالنسبة لقراءة أبي عمرو خاصة ، والقراءات التي خالفت قواعده بصفة عامة قال المؤلف في الصفحة 198:" جرى أغلب النحاة ابتداء من سيبويه على ألاّ يعرضوا أحكامهم في الإدغام إلاّ إذا قدموا لها بدراسة الأصوات ومخارجها وصفاتها، ونحن هنا مطمئنين أن سيبويه قد وضع قواعد هذا البحث وأحكامه لا لفترة معينة من الزمن، بل يكاد ذلك يكون نهائيا، وكان تصرفه فيها تصرفا رائعا، صادرا عن عبقرية سبقت الزمن، فلم يزيدوا بعد سيبويه على ما قال حرفا، بل أخذوا يرددون عباراته في كتبهم، ويصرحون بأنهم إنّما يتبعون مذهبه، سواء في ذلك علماء النحو وعلماء القراءة"[1]، قال: ابن الجزري شيخ القراء في نظم الجزرية:

مخارج الحروف سَبْعَةَ عَشَرْ على الذي يَخْتَارُهُ منِ اخْتَبَرْ

[1]– **عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص198** .

في شرح العلامة خالد الأزهري عل هذا النظم قال:"...وأمّا مخارجها فأختلف فيها، قال سيبويه وأتباعه: ستّة عشر مخرجا، ووجهه إسقاطهم حروف الجوف، وقال الفرّاء وأتباعه: أربعة عشر مخرجا، وقال الخليل: سبعة عشر مخرجا، وهو المختارُ، وإليه أشار بقوله:[على الذي يختاره من اختبر]، أي على قول من اختار ذلك باختياره، أعني الخليل بن أحمد النّحويّ شيخ سيبويه"[1].

وقال العلامة زكريا الأنصاري أيضا شرحا على هذا النظم:" مخارج الحروف سبعة عشر مخرجا، على القول الذي يختاره من اختبر ذلك من أهل المعرفة بها، كالخليل بن أحمد، وستة عشر على قول سيبويه بإسقاط حرف الجوف، وأربعة عشر على قول الفرّاء بإسقاط ذلك..."[2]

وقال: شيخ المقارئ المصرية محمود خليل الحصري في كتابه أحكام قراءة القرآن الكريم" واختلف العلماء في عدد مخارج الحروف على أربعة مذاهب:... المذهب الثاني: مذهب الأكثرية من النحويين والقراء وعلى رأسهم المحقق الإمام ابن الجزري، وهو المذهب المختار المعمول به: أنّها سبعة عشرة مخرجا، وهي منحصرة في خمسة مخارج كليّة"[3]

والحاصل أنّ المسائل مرتبطة ببعضها البعض عند سيبويه أو لنقل تلك طريقته في التّصنيف، فالمتتبع لكتاب سيبويه يرى هذا، ويكفي القارئ أن يعلم هذا من خلال ما كتبه الدكتور عبد الخالق عضيمة- رحمه الله- في مقاله (مع سيبويه)، ففيه غنية على اختصاره وبساطته، وفيه بيان لكيفية تأليفه من طرف سيبويه، ولسنا الآن نناقش كتاب سيبويه ولكن نحن في كيفية إتباع المؤلف لأسلوب سيبويه وتقسيماته لمخارج الحروف، ومما يلاحظ من السقطات في ذلك هو إتباعه لسيبويه في رده لصفة الهمزة التي هي(بين بين) كما وصفها القراء، غير أن سيبويه ردّها، وأنكرها كذلك بعض الباحثين الغربيين المحدثين، فتبعهم على ذلك المؤلف، وإن كان سيبويه من علماء العربية فما بال علماء الغرب، ولسانهم غير لساننا ومخارج حروفهم غير مخارج حروفنا.

---

[1]- خالد الأزهري، جامع شروح المقدم الجزرية، دار ابن الجوزي القاهرة، مصر، الطبعة الأولى1429/2008، ص 27.

[2]- المصدر نفسه ص27.

[3]- محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، ص50/51.

يأخذنا هذا إلى التّساؤل عن جدوى مقابلة المؤلف للحروف العربية بالأخرى الإفرنجية، في الجداول التي وضعها في هذا الباب، والمعلوم لدى العامة ناهيك عن الخاصة وأهل العلم بالعربية من شساعة البون بين حروفنا وحروفهم في نطقها وتحقيقها، ضف إلى ذلك زيادة حروفنا عن حروفهم، ووجود حروف عندهم ليست موجودة عندنا، وهكذا الاختلاف بيِّن جلي، ولكنّها حمى الحداثة لا غير،في هذا الباب حاول أن يدرس الأصوات دراسة حديثة، لكنّها كانت غير موفقة إلى الحد المنتظر المقبول، حيث أكثر ما ذكره مبسوط في كتب الأوائل، ومتوسع فيه غاية التوسع من قبلهم، كما يميل في تعليلاته إلى أقوال سيبويه أكثر من غيره من النحاة.

يرجع مسألة تضييق القراء في الإدغام الكبير إلى قلّة الأمثلة الواردة في القرآن، بل يضيف إلى ذلك علّة أخرى هي –بحسب رأيه– تأثر القراء بقواعد النحاة، وما التّقسيم الذي وضعوه إلا دليل على أنّه تقسيم يقوم على أساس نحوي، فيذهب بهذا الرأي إلى القول بصنيعه من طرف القراء المتأخرين، ناسيا أو متناسيا أنّ جمهور القراء، ونحاة كُثُر عملوا وطالبوا بإخضاع القاعدة النحوية للقرآن لا العكس، وأنّ التقسيم جاء للحاجة إليه، كما جاءت الحاجة بعلم النحو، وعلم الصرف، وعلم البلاغة، وعلوم كثيرة نشأت عند العرب، لم تكن موجودة من قبل، وإنّما الحاجة هي من دعت إليها، وقد قيل قديما أنّ الحاجة أم الاختراع.

في التقسيم إلى مثلين ومتقاربين ومتجانسين، الذي تحدث عنه في هذا الباب لم يورد شروحا وافية لمعانيها، وإنّما ذكر أنّ مصطلح المتجانسين ناشئ عن تأمل القراء وتأملهم هذا جرى على أساس صوتي، و التّعريفات التي قدمها لا تخرج عن تعريفات القراء، كما أنّه استعمل مصطلح(العلاقة الوصفية) ومعناها وصف الأصوات، أو ما أصطلح عليه بصفات الأصوات، التّسمية التي استعملها القدماء والمحدثون على السواء، في مسألة الإبدال ينتقد تعريف اللغويين له، وهو عندهم هكذا:(إقامة حرف مكان حرف)، ويقترح هذا التعريف:(قيام حرف مكان حرف)، ليكون كما قال: أقرب إلى التعبير عن طبيعة التّطور الصوتي الذي يطرأ على اللغة، وتناسى أن اللغويين إنّما يصفون اللغة كما

هي، أي كما سمعوها من أصحابها، وقد جاءه رد من الدكتورة أنجب غلام نبي بن غلام محمد، في رسالتها(الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية).

نقد حول الدّراسة اللهجية والنحوية:

هذه الدّراسة هي الباب الرابع و الأخير من الكتاب، وقد قسّم هذا الباب كسابقه إلى خمسة فصول، وبنفس المنهجية لا يذكر عبارة الفصل ورقمه قبل ذكر العنوان، وإنّما يذكر العنوان والاسم مباشرة، ولا يجعل للفصل مباحث ومطالب والحال كسابقه، غير أنّ ما يلاحظ في هذا الباب، وما يمكن أن يؤخذ به المؤلف وبقواعده هو لا غيره، والمؤاخذات ليست كثيرة في هذا الشق من الدراسة، أنه جعل مباحث صرفية ضمن دراسته النحوية، فلم ينعتها بالصرفية كما هو الحال في الفصل الخامس من الباب الرّابع، وقبله في إسكان عين الكلمة ومضى على عدِّها من المسائل النحوية، وهو منهج القدماء حيث كان علما النحو والصرف علما واحدا لا ينفصلان، في حين أنّ المؤلف يميل إلى الدّراسات الحديثة والمناهج الحديثة، غير أنّنا رأيناه في هذه المسائل ينهج نهج القدماء، وكما سبق وأن قلنا في الدراسة الصوتية السابقة، أنّه ساير سيبويه في آرائه وقواعده فسار على سبيله ونهجه، وهو هنا يفعل الأمر نفسه، أي أنّه لم يجنح إلى التقسيم الحادث، بفصل الصرف عن النحو وبقي على ما كانت عليه الدّراسات القديمة، لأنّه كما قلنا ينهل منها ويأخذ بها في كثير من الصور، ما جعلنا نقول كل مرة إنّه يكرر الكلام، ويستفيض في أشياء قد وفاها القدماء حقها، بل من المحدثين من أفردها بالتصنيف وأبدع فيها، هذا لأن الكتاب تناول مادة هي من أكثر مواد العلوم العربية تناولا، بل هي من أشدِّ الاهتمامات لدى المسلمين، قديما وحديثا.

كذلك هو يرجع اختيار أبي عمرو في فرش الحروف إلى قانون الانسجام الشائع في لهجات البدو، ويقصد به انسجام الحركات المشهور عن تميم، وعليه تكون قراءة أبي عمرو على هذا السبيل من الاختيار، وهذا القول ليس على إطلاقه، إذ القراءة سنة متبعة كما سبق أن أشرنا، مستدلين بكلام العلماء في ذلك، ومنهم الدّاني والشّاطبي وابن الجزري.

والمؤلف يكرر ذلك كلما تحدث عن أصول القراءة، حتى يقول أنّ أبا عمرو قد تلقى عن ثلاثة من الأئمة بمكة، وهم من أثّروا فيه صدر شبابه، لكنّ الطبع –يقول- غلب عليه كونه أشربه وهو صغير، ويعني بهذا الكلام لهجة قومه، فكان بحسب رأي المؤلف على وعي كامل بما يفعل من كل وجه نحوي ولغوي، وقلنا إنّ هذا الرأي لا يستند إلى دليل، وإنّما استخلصه المؤلف من نفسه، إذ قراءة أبي عمرو متواترة السند إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم- ولا اجتهاد للقارئ فيها، وما ثبت تواتره وسنده إلى رسول الله–صلى الله عليه وسلم- فمعنى ذلك أنّ الأمر توقيفي، يلزم منه بعد ذلك القَبُول والتّسليم.

وفي معرض حديثه عن إسكان آخر الكلمة، وهي المشكلة التي ثارت بين القراء من جانب، والنحويين من جانب آخر، أو كما قال: بعبارة أدق بين جمهور القراء ومن سَلِم بنظرهم من النحويين، وبين النحويين ومن شايعهم من القراء، قال: إنّ الخلاف ظل قائما في حدود الأمثلة المفردة، لم يتعدها إلى المساس بالقواعد العامة، فلم تحدث المشكلة أدنى تأثير على المقاييس التي اصطلح عليها النحاة، ووافقهم عليها القراء، لكنّه لم يوضح مراده من عدم تأثير المقاييس التي يتحدث عنها، وما نعلمه من هذه الظاهرة أنّها أحدثت شرخا كبيرا بين جمهور القراء، وبين طائفة من النحاة، لم تسلم القراءات المتواترة من تلحينهم لها، بل تعدى الأمر ببعضهم إلى ردِّ القراءة بسبب ووجه من وجوه النحو خالف قواعدهم وقياساتهم، فصوّبوا بظنّهم ما سمعوه من العرب، وما رووه عنهم، وخطّئوا رواة القراءات، وفي ذلك من الشناعة ما لا يخفى على ذي بال، فكيف يصوّب من لم تثبت عدالته وصدقه، ويخطّئ من ثبتت عدالته وصدقه، وهذا الباب أوسع الدّراسات لكنّ المؤلف اكتفى بالقليل منه، بل كان الأحسن والأفضل أن يبني عليه معظم الكتاب، حيث هو لب الدّراسة لرواية أبي عمرو بن العلاء، وما أحدثته هذه القراءة من جدل في هذا الوسط.

و بعض هذا الذي قلناه يرجع إليه بعد ذلك المؤلف- نقصد بذلك عدالة الرواة والقراء وثباتها لهم، وقلّة وعدم ثباتها عند غيرهم- فيقره المؤلف بهذا الشكل أو قريب منه، حيث قال: في الصفحة 365 ما نصه"والحق أنّ المشكلة في عمومها تدعو إلى الدهشة لموقف النحاة، ذلك أنهم يتلقون دائما

علمهم باللغة، ويستقون جزئياتها من طريق الشواهد، كما أخذوها من طريق مشافهة الأعراب، ونحن نقرر من باب النصفة أن الرواة الذين نقلوا اللغة ليسوا بأوثق دينا، ولا أزكى نفسا من رواة القراءات، فهؤلاء كانوا على درجة من الدين ينتفي معها احتمال التدليس في الرواية، في حين وجدنا كثيرا من شواهد النحو منتحلا أو مصنوعا، ومع ذلك وضعت على أساسه قواعد النحو"[1]فترى كيف يذهب في أقواله مذاهب شتى أخلّت بتنسيق الكتاب، أو لنقل خلل التنسيق هو خلل المنهجية، بل الخلل في أصله ناتج عن عدم نضوج الفكرة كاملة في ذهن المؤلف، أو التسرع أو عدم إعطاء الموضوع حجما مناسبا، وقد تنفرد هذه الأسباب، وقد تجتمع مع بعض، والحاصل أنّ المؤلف كان بإمكانه أن يأتي بالمشكلة محل الدّراسة في قراءة أبي عمرو ومن ثمّ يتبعها بالتّعليق من أقوال العلماء، من كلا الفريقين، أي ممن وافقوا وممن خالفوا، ثم يذهب إلى التّرجيح بعد ذلك في المسألة، استنادا إلى القواعد والشواهد، وهكذا يفعل في كل مسألة من المسائل المدروسة حتى ينتهي، فهذا أجدر وأحسن الأساليب وأوفرها للقارئ، هذا وقد يعود بنا الحديث إلى ما أسلفا القول فيه، وهو أسلوب الكاتب السهل البسيط البعيد عن التّعقيد والعمق، وليس هذا ما نرمي إليه حيث ذكرنا الأسلوب وإنّما قصدنا الإحالة إلى غرض آخر، وهو الحديث عن النّوع الذي يمكن أن نصنِّف إليه هذا الكتاب، فالمؤلفات عديدة ومتعدّدة، وكثيرة التّنوع من حيث المادة، ومن حيث الغرض المصنّفة فيه أو لأجله، لكنّها في الأخير تخضع لمقاييس من نوع آخر، هي في الأساس كيفية التّأليف، أي قد يكون المؤلَّف إبداعا من قبل صاحبه، وقد يكون تقليدا، وقد يكون غير ذلك، وإليك أنواع التّصانيف منظومة كما وجدنا في كتاب (فقه اللغة:مفهومه– موضوعه–قضاياه، لمحمد بن إبراهيم الحمد)، غير منسوبة إلى أحد لكنّنا نستأنس بها في هذا الموضع لكونها قد جمعت أنواع التّصانيف والتّآليف وهي هكذا:

ألا فعلمنَّ أنّ التّآليف سبعةٌ لكل لبيبٍ في النّصيحة خالص[2]

---

[1]– عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص365.

[2]– محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة(مفهومه– موضوعه–قضاياه)، دار ابن خزيمة، الطبعة الأولى1426/2005، المقدمة ص4.

فشرحٌ لإغلاقٍ وتصحيحُ مخطئٍ وإبداع حَبْر مقدَّمٍ غير ناكص

وترتيبُ منثور وجمعُ مفرّقٍ وتقصيرُ تطويلٍ وتميمُ نـاقصٍ

هذه هي الأبيات أوردناها كما وجدناها غير منسوبة لقائلها، وهي كما ترى قد اختصرت القول، لذا نستند إليها فنقول: إنّ مؤلفنا هذا بكتابه هذا، قد كان جامعا لمفرّقٍ، مرتِّبا لمنثور ليس إلا، فهو لم يبدع، ولم يشرح، ولم يصحح، ولم يختصر، ولم يتمم، وأتى على موضوع قد استَهلَكَ كثيرا من الدّراسات في الزمنين القديم والحديث، ولمّ تناولها المؤلف بدعوى ألاّ أحد خصّ أبا عمرو بن العلاء بدراسة مستقلّة وأعطاه حقه ووفاه مستحقه، إلاّ ما كان من محاولة سابقة قديمة لأبي بكر الصولي الشطرنجي توفي 335هـ تحت اسم (أخبار أبي عمرو بن العلاء) وهذا الكتاب ضاع ولم يعثر عليه، ذكر ذلك في مقدمة الكتاب، نقلا عن صاحب كشف الظنون، غير أنّنا وجدنا كتابا آخر في عمرو بن العلاء اسمه (القطر المصري في قراءة أبي عمرو البصري-لعمر بن قاسم النشار-توفي 938هـ)، ولمتتوفر لنا طبعة من هذا الكتاب، بل وجدنا دراسة حوله هي عبارة عن رسالة ماجستير لصاحبتها نادية بنت سالم بن محمد باجسير، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، المملكة العربية السعودية، والحاصل أنّ محاولة المؤلف كانت عن قصد حسن ونية طيبة، لكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه، كما قيل، وما كل مريد للخير قد يدركه، بل أحيانا يخرج الأمر إلى غير مراده، فيصير كما قال الشافعي-رحمه الله-:

رام نفعا فضرّ من غير قصدٍ ومن البر ما يكون عقوقا .

وأخيرا نخلص إلى القول بأنّ الدكتور عبد الصبور شاهين-رحمه الله- قدّم لنا كتابا يحمل دراسة حديثة، في المجال الصوتي بمحاولة إخضاعه دراسة من الدّراسات التّراثية لعلم الأصوات الحديث الخاصة بالتحليل الصوتي.

كما لا يفوتنا أمر آخر لا يخرج عن موضوع الدّراسة، كون الكتاب جاء في فترة، قد ازدهر فيها فن النقد، حيث لا تكاد تجد كتابا سلم من النقد، إلاّ قليلا ولا مؤلفا إلاّ وقد نال حظه من قبل

النقاد، لكنّنا لم نعثر لكتابنا هذا على نقد، بحسب علمنا وبحثنا، ولربما كان ثمّة نقد لم يبلغ مسامعنا ولم يصل إلى أيدينا، بل ما وجدناه لا يخص هذا الكتاب وإنّما وجّه لكتاب آخر للمؤلف في علم الصرف اسمه(المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي)، ومن ذكروه لنا كناقد للكتاب هو الدكتور سعد عبد العزيز مصلوح، ولا نعلم إن كان هو من انتقد كتاب عبد الصبور شاهين أم شخصا آخر، وما ظهر لنا هو (كتاب دراسات نقدية لكتاب المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة)، وهذا الأخير لم يقع في أيدينا لا مطبوعا ولا مصورا، ولم يظهر لنا مؤلفه كذلك، وعليه نستبعد أن يكون الكتاب الذي درسناه قد تلقى نقدا ، نقول هذا في حدود جهدنا الذي بذلناه، والله أعلم.

خاتمة

خاتمة:

بعد دراستنا لكتاب الدكتور عبد الصبور شاهين-رحمه الله-(أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي-أبو عمرو بن العلاء) الطبعة الأولى والوحيدة، تبيّنت لنا مجموعة من النقاط، واتضحت لنا بعض الوجوه، ومنه فقد توصل بنا البحث إلى النتائج التالية:

- تبيّن أنّ الكتاب يحمل شقين من الدّراسة الأولى تاريخية خاصة بحياة أبي عمرو وقبيلته، والثانية علمية تتمثل في اختيار قراءته وفي جانبها الصوتي والآخر اللهجي النّحويّ.

-أنّ المؤلف يتأرجح بين الدّراسات الحديثة التي يميل إليها كثيرا وبين الدّراسات التراثية التي ينهل منها كثيرا.

- أنّ المؤلف حاول دراسة هذه المادة من خلال علم الأصوات الحديث، فأتى بأشياء وأهمل أشياء أُخَر، وهي الأهم في الدّراسات العلمية الحديثة، تلك هي التّقنية في الكشف عن الأصوات عن طريق الأجهزة الحديثة وبالمخططات البيانية الموضحة، ومنه فلم يخضع قراءة أبي عمرو لهذه التقنية وهذه الوسائل، فضاع الهدف الجوهري من تأليف الكتاب.

- المؤلف متأثر بأعمال أستاذه إبراهيم أنيس، ويستند عليها ويلجأ إليها متى اقتضت الحاجة إلى ذلك، وهو في كل الأحوال يكثر من ذكره.

-كشف الكتاب عن حاجة المكتبة العربية إلى دراسة مستقلة لحياة وقراءة أبي عمرو بن العلاء، وإلى جمع المادة العلمية التي خلفها من روايته للغة ومشاركته في تقعيدها.

إقرار العلم الحديث بسلامة علوم الأوائل من العرب من النقص الكبير، وبالعلمية التي تذهب إلى حدود الدّقة أحيانا، وذلك رغم قلة الوسائل إن لم نقل بانعدامها.

– تبيَّن أنّ أبا عمرو بن العلاء أحد العرب الفصحاء،لا يختار إلاّ الأفصح من اللغة،وهو كذلك أحد وجهاء العرب، في قبيلته وخارجها،لكنّه لم يحض بالدّراسة اللازمة والخاصة، من قبل العلماء في القديم والحديث، رغم ما خلّف من إرث ضخم ومن تلاميذ كلّهم علماء في القراءات وفي النّحو وفي اللغة.

– أنّ قراءته وآراءه اللغوية نحويةً وصرفيةً،كانت ولا تزال مثار جدل واسع وكبير بين العلماء.

– كشفت الدّراسة عن ظواهر صوتية تميّزت بها قراءة أبي عمرو، وتبيّن بعد ذلك أنّها الأفصح.

– يعدُّ أبو عمرو من الذين تلقوا العلم على يدي شيوخ كبار في مكة والمدينة والبصرة والبادية، وكان من العلماء المشاركين في التّقعيد لعلوم اللغة، وهو عالم ثقة ورع، وحجة في علم القراءات وعلوم العربية، ترك للأمة إرثا اشتغل عليه الباحثون منذ ذلك الزمن.

– قراءة أبي عمرو التي تأتي ثالثة في ترتيب القراءات السّبع أو العشر جاءت موافقة للرسم القرآني، والرّسم القرآني هو أقدم من اختيارات أبي عمرو، ومنه فالقول بأنّه قرأ برأيه في بعض اختياراته قول غير صحيح، ولا يستند إلى دليل علمي.

– لأبي عمرو قراءة متواترة يشترك فيها مع الآخرين، وله قراءة ينفرد بها عنهم، وما انمازت به قراءته الإدغام الكبير.

– اختار أبو عمرو التّخفيف وكان يميل إليه كثيرا، ومنه تسكين عين الكلمة، وقراءته تاء التأنيث الساكنة بالإشمام.

– ذهب أبو عمرو إلى التّوسع في المماثلة فظهرت مماثلته في القراءة بين الصوامت المتماثلة والمتقاربة، وبين الحركات، وكان دافعه السهولة والتيسير.

– يختار أبو عمرو من الصيغ دائما تلك التي تساعد على الاقتصاد، ويختار منها البسيطة التي تحقق المعنى الظّاهر البيّن من السياق، وأيضا تلك التي تحقق التناسب.

– تأثر الاختيار عنده بالمعنى، ومنه فقد أجاز العطف على المعنى والمحل واللفظ.

- أمّا فيما يخص ظاهرة تسكين الحركة الإعرابية هذه المسألة التي أثارت إشكالية كبرى في القديم والحديث هي ليست جرأة منه على اللغة، ولا محاولة اجتهاد منه، ولكنّها حالة كانت موجودة عند العرب، ولها شواهدها من كلام العرب الفصحاء.

- خالف أبو عمرو الإجماع في القراءات، وهذا الخلاف تعدى إلى مخالفة البصريين أهل مدرسته أحيانا، كما أنّه وافق الكوفيين أحيانا أخرى.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر

بطاقة فنية للكتاب

التعريف بالمؤلف

مقدمة..... أ–د

مدخل..... 9–6

دراسة الباب الأول والثاني من الكتاب

الفصل الأول: أبو عمرو بن العلاء..... 18–11

الفصل الثاني: القارئ أبو عمرو بن العلاء ومنزلته بين القراء..... 22–19

الفصل الثالث: قبيلة تميم ورواية أبي عمرو بن العلاء..... 28–23

الفصل الرابع: أصول القراءة وأحكامها..... 34–29

الفصل الخامس: الإدغام..... 39–35

دراسة الباب الثالث

الفصل الأول: ملاحظات على الهمز والإمالة وياءات الإضافة..... 51–42

الفصل الثاني: الإدغام عند النحاة..... 57–52

الفصل الثالث: أساس قواعد النحاة ودراسة الأصوات..... 59–58

الفصل الرابع: موقف المحدثين من المخارج والأصوات..... 65–60

الفصل الخامس: الإدغام وعلاقته بالإبدال..... 69–66

دراسة الباب الرابع

الفصل الأول: فرش الحروف..... 76–72

الفصل الثاني: إسكان عين الكلمة..... 81–77

الفصل الثالث: إسكان لآخر الكلمة..... 90–82

الفصل الرابع: قضية السّاكنين بين القراء والنحاة..... 94–91

الفصل الخامس: بعض صيغ الأفعال ومشتقاتها..... 99–95

الدّراسة النّقدية للكتاب..... 115–101

خاتمة..... 119–117

قائمة المصادر والمراجع..... 124–120